الثابت والمتغير في دور الدولة الحديثة

الثابت والمتغير في دور الدولة الحديثة

د. يوسف بن يزة - د. مبروك ساحلي

سلسلة دراسات أكاديمية (04)
مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق
جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

الثابت والمتغير في دور الدولة الحديثة

المؤلف: يوسف بن يزة

مبروك ساحلي

الناشر: مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2019

ISBN 978-9931-740-00-49 ر. د .م. ك

Copyright© LSH-AEP 2019

إهداء

إلى كل من جعل من طلب العلم هدفا

ومن نشره واجبا

المحتويات

تقديم.....08

الفصل الأول: الدولة: من فكرة إلى أداة للسيطرة.....10

المبحث الأول: الجذور الأولى لنشأة المجتمع السياسي.....11

المطلب الأول: طبيعة الدولة.....12

المطلب الثاني: إيتيمولوجيا الدولة والمفاهيم المجاورة.....25

المطلب الثالث: الأبعاد المختلفة لفكرة الدولة.....36

المبحث الثاني: نظريات نشأة وتطور سيادة الدولة.....42

المطلب الأول: النظريات التقليدية لنشأة وتطور سيادة الدولة.....42

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة لدراسة الدولة.....51

المبحث الثالث: البناء الهيكلي للدولة الحديثة.....60

المطلب الأول: أركان الدولة الحديثة 61

المطلب الثاني: وظائف الدولة 65

المطلب الثالث: أنواع الدول 68

الفصل الثاني: أنطولوجيا الدولة العربية الحديثة.....70

المبحث الأول: الدولة في الفكر السياسي العربي والإسلامي.....71

المطلب الاول: الدولة في الفكر السياسي الإسلامي.....71

المطلب الثاني: الدولة عند بن خلدون والفارابي.....76

المبحث الثاني: الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث.....84

المطلب الأول: الدولة في فكر الطهطاوي.....86

المطلب الثاني: الدولة في فكر خير الدين التونسي.....88

المطلب الثالث: الدولة في فكر الأفغاني ومحمد عبده.....90

المبحث الثالث: ملامح الانقسام الفكري حول الدولة 96

المطلب الأول: الدولة في الفكر السياسي الشيعي.....96

المطلب الثاني: الدولة في الكتابات العربية المعاصرة.....98
المطلب الثالث: مفهوم الدولة عند مفكري العالم الثالث.....104
الفصل الثالث: دور الدولة بين النظرية والتطبيق.....114
المبحث الأول: تطور دور الدولة في النظريات الاقتصادية.....115
المطلب الأول: دور الدولة في الفكر السابق للتقليديين.....115
المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر السابق للتقليديين.....119
المطلب الثالث: دور الدولة في الفكر الاشتراكي.....123
المطلب الرابع: مزايا وعيوب نظام الكوتا.....125
المطلب الخامس: دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد.....129
المطلب السادس: دور الدولة في ظل الأزمات المالية.....133
المبحث الثاني: دور الدولة في التجارب العالمية.....137
المطلب الأول: النموذج الياباني ـ دولة الثقافة الصناعية -.....137
المطلب الثاني: النموذج الألماني ـ اقتصاد السوق الاجتماعي ـ.....143
المطلب الثالث: النموذج الصيني ـ اشتراكية السوق ـ.....148
المطلب الرابع: نموذج النمور الآسيوية – الدولة المحفزة ـ.....153
خاتمة.....166
قائمة المراجع.....168

مقدمة

لقد أفضت التطورات المتسارعة في عالم اليوم إلى انهيار عدد من المسلمات المتعلقة بالسلطة والحكم، لاسيما تلك المتعلقة بمكانة الدولة في منظومة التنظيم الاجتماعي ككل، فقد عادت إلى الظهور تكوينات تقليدية كانت مسيطرة على هذه المنظومة في عصور ما قبل الدولة، وأصبحت تنافسها في الحصول على ولاء الأفراد والجماعات والاستيلاء على الثروات وتوزيعها، بل والسطو على وظيفة الإكراه المشروع التي اختصت بها الدولة طيلة قرون دون غيرها.

ولا يتعلق الأمر فقط بالتكوينات الأولية، ففي عصر العولمة تقاسمت تكوينات حداثية أخرى هذه المهمة مع التكوينات التقليدية، شأن تنظيمات المجتمع المدني عابرة الحدود، وكذا منظمات القطاع الخاص المحلية ومتعددة الجنسيات؛ إذ التقى الطرفان على هدف واحد وواضح وهو إفقاد الدولة مكانتها وتقاسم وسائل السلطة والتأثير في المجتمع معها، وقد نجح هذا الثنائي إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف.

رغم ذلك لم تستكن الدولة إلى الضعف والاستسلام أمام التنامي المطرد لهذه التكوينات باختلاف أنواعها وأحجامها، بل سعت وتسعى إلى الهيمنة عليها وتجريدها من وسائل القوة والتمكين وتحجيمها، للاستفراد بمهمة قيادة وتنظيم المجتمعات، وفي مراحل أخرى من هذا الصراع الضاري، سعت الدولة إلى التكيف معها والاعتراف بها كشريك في ممارسة السلطة، غير أنها استسلمت لها تماما في مجتمعات عدة، لا سيما في دول الجنوب، مما أدخل هذه المجتمعات في فوضى أعادتها إلى حالتها الأولى، ولم ينته الصراع بين الطرفين بعد في غياب حل ثالث ينظم المجتمع، وسط انقسام كبير في

المجتمع العلمي المهتم بهذا الموضوع، بين مقدّس للدولة، داع لاجتثاث ما يقوض وجودها، وبين داع إلى ضرورة تكيّفها مع هذه الأطراف.

من جهة ثانية يشـهد العالم مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغييرات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والمعلوماتية، وغيرها من الميادين كلها سـاهمت في تزايد تدخل الدولة الحديثة كموجه ومخطط ومنسـق لمختلف شـؤون المجتمع، وعليه فقد تعاظمت أدوار ونشـاطات مؤسـساتها الحكومية في إدارة كافة جوانب الحياة. كما شـهدت الأدبيات السـياسـية جدلا واسعا فيمـا يخص أداء الـدولـة ودورهـا في التنمية على اعتبار أن التنمية عملية ذات بعد مستقبلي تستوجب التخطيط لها بالتالي الامتداد بالتفكير والنظر عبر فترة زمنية (مستقبلية) طويلة والتطلع إلى أفق زمني بعيد.

و نظرا للتغيرات الإقليمية، وكذا التنافس الحاصـل على المسـتوى الدولي في تطبيق الديمقراطية ووضـع سياسات لتحقيق تنمية شاملة، على عكس التنمية الاقتصـادية التي سـادت العالم العربي وخاصـة الجزائر، ولمواكبة هذه التطورات والدفع بعجلة التنمية بكافة أبعادها الاقتصـادية والاجتمـاعيـة والسـيـاسـية وحتى الثقافية، فكان لابد من توفير كفاءة ورشـادة على مسـتوى الإدارة والتسيير للخروج من الأزمات التي تواجه الدولة و بناء التجربة الديمقراطية التي تضـمن المشـاركة في صناعة القرار، وتعزيز الهوية الجامعة التي تجسـد الإرادة العامة وخدمة المصـلحة العامة، وحسـم موضـوع الهوية. مما سـبق فإن هذا الكتاب يحاول البحث في أثر الأدوار المختلفـة التي تقوم بهـا الدولة، وكذا التغيرات الحاصـلة في هذه الأدوار على سيرورة المجتمعات القديم منها والحديث.

الفصل الأول

الدولة : من فكرة إلى أداة للسيطرة

المبحث الأول: الجذور الأولى لنشأة المجتمع السياسي

لقد عرفت البشرية أشكالا كثيرة من ممارسة السلطة في مهدها لم ترق كلها إلى درجة التنظيم المحكم للعلاقات المختلفة بين الأفراد والجماعات، ويعتبر الإنسان الكائن الوحيد الذي ابتكر فكرة الدولة لتنظيم حياته الاجتماعية رغم وجود مجتمعات حيوانية ونباتية أخرى على قدر كبير من التنظيم والدقة، ورغم أن مجتمعات ما قبل الدولة كانت قد وضعت لنفسها قوالب بدائية لتنظيم حياتها، فإنها لم ترق إلى درجة الدولة إلا عندما جرى تنظيم السلطة فيها وتشكيل إرادة جماعية تعبر عن الدولة ذاتها.

هذه الإرادة هي مصدر سلطة الإلزام المتاحة للدولة والتي تعبر عن النظام Order، وإلا فقدت الدولة مبرر وجودها وشرعية ذلك الوجود وفقد معها المجتمع كينونته كمجتمع منظم وسيد، فالدولة حين تمارس تلك السلطة الإلزامية التي تفرض الخضوع للقانون، تمارسها باسم المجتمع وتمثيلا لإرادته[1].

لقد أعطت الدولة – بتنظيمها للسلطة واحتكارها لملكية الموارد المختلفة وتوزيعها وفق معايير محددة وقوانين متفق عليها – الفرصة للإنسان للتفرغ للحياة المدنية السلمية بعيدا عن حروب السيطرة والهيمنة على الآخر، وكانت هذه بداية قيام حضارات كثيرة كان للمجتمع السياسي المنظم دور كبير في تشييدها.

تُعبر الدولة – كأبرز شكل من أشكال المجتمع السياسي – عن نزوع فطري لدى الكائن البشري إلى تنظيم حياته وفق مبدأ الخضوع والإخضاع

[1] – عبد الإله بلقزيز. الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص. 15.

والتنازل والتعاون مع الآخر، ولذلك اعتبرت كأعظم اختراع بشري استهلك قرونا من الزمن لتطويره وتوظيفه لوقاية هذا الكائن حروب الإبادة التي كان يخوضها ضد نفسه في المجتمعات البدائية.

المطلب الأول: طبيعة الدولة

تتميز فكرة الدولة بكونها فكرة مجردة، تندرج ضمن ترتيب مفاهيمي لتموضع وحجم السلطة السيادية التي تملكها وتحتكرها داخل المجتمع، حيث تتولى هذه الأخيرة تحويل التجريد المعروف عن الدولة إلى ممارسة فعلية للسلطة السيادية[1].

ولعل ما يميز ظهور فكرة الدولة على ما عداها من الصور التاريخية للمجتمع السياسي هو مجموعة عناصر كيفية يأتي في مقدمتها عنصر التنظيم القانوني للسلطة، الأمر الذي يجعل إدراك هذه العناصر من شأن التحليل الفلسفي الذي يجعل من نظرية الدولة في مجملها نظرية قانونية، وقد ظلت النظرية السياسية في مجملها تحمل اسم نظرية الدولة حتى نهاية القرن التاسع عشر، من حيث ارتباطها حتى ذلك التاريخ بمنهج التحليل القانوني الذي يبدأ بمقولة أن السلطة السياسية ليست سوى الممارسة القانونية للسلطة[2].

وقد اعتبر عدد من المفكرين أن الدولة هي الجزء الحي في الحياة العملية على الأرض، في حين أكد أفلاطون أنها قد نشأت نتيجة لتباين حاجات الناس ورغباتهم، وعجز الفرد عن سد حاجاته بنفسه، مما يستوجب تعاون الأفراد فيما بينهم لإشباع هذه الحاجات، ونتيجة لهذا

---

[1] – Brian nilson, The making of the modern state a theoretical evolution (New York: pelgrave macmillan, 2006), p. 07.

[2] – محمد نصر، مهنا. تطور النظريات والمذاهب السياسية القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص. 05.

التعاون تنشأ الدولة لإشباع حاجات الناس الاقتصادية وتنظيم تبادل الخدمات فيما بينهم.

إن موضوع الدولة من أكثر الأفكار إثارة للجدل في العلوم السياسية، وهذا لا يعود فحسب إلى تاريخها المشوه أو أهميتها المركزية بالنسبة للحياة المعاصرة، وفي ذلك يرجع أندرو فنسنت هذه الازدواجية إلى «وجودها كحقيقة صارمة ومع ذلك هلاميتها وصعوبة تحديدها»[1].

يضيف فنسنت بأن الدولة ليست شيئا يفصح عن نفسه للوهلة الأولى بالرغم من صلابتها الظاهرية ويقول جرب أن لا تقوم بدفع الضرائب أو أن تغادر بلادك بدون جواز سفر فهي مع ذلك يصعب تعريفها أو تحديدها، إلا أنه يقر بأنها فكرة أو مجموعة أفكار أو قيم أو حقائق عن الوجود الاجتماعي[2].

الفرع الأول: مجتمعات اللادولة

هناك اتفاق عام على أن الدولة بشكلها الحالي ظاهرة حديثة نسبيا تعود تاريخيا إلى القرن السادس عشر، وهذا يعني أن كل حالات ممارسة السلطة قبل هذا التاريخ لا يمكن إدراجها تحت المفهوم الاصطلاحي للدولة، وهذا الطرح يؤكده أندرو فنسنت الذي سماها «مجتمعات بلا دولة» وقسمها إلى أربع فئات كالتالي[3]:

الفئة الأولى: تجسد أدبيات واسعة النطاق من أدبيات الأنتربولوجيا حول «الجماعات البدائية»Primitive Communities وهي عادة منظمة

---

[1] – أندرو فنسنت، نظريات الدولة، تر. مالك أبو شهيوة ومحمود خلف. بيروت: دار الجيل، 1997، ص. 16.

[2] – نفس المرجع والصفحة.

[3] – المرجع نفسه، ص ص. 25-27.

بمصنفات أو فئات مثل العشيرة أو روابط الدم والنسب، وهي في العادة مجتمعات بلا رأس بدون حاكم كما يسميها إيفانز بريتشارد، وهي لا تشبه الدولة في أي من حالاتها.

الفئة الثانية: تتمثل في التنظيمات السياسية المتطورة والتي تعتبر سابقة على ظهور الدولة كالدولة المدينة الإغريقية والإمبراطوريات وأشكال التنظيم السياسي في العصور الوسطى، وهي تقترب من الدولة في بعض خصائصها.

الفئة الثالثة: تضم تصورات لبعض أيديولوجيات القرن التاسع عشر، وخاصة الفوضوية، التحررية، والشيوعية، وهي فئة تمجد أشكالا بدائية من الجماعات بلا دولة وترى أن الدولة هي العلة الأولى لتعاسة البشرية.

الفئة الرابعة: تغطي هذه الفئة تلك المجتمعات الحديثة التي ليس لها تقاليد الدولة من حيث تاريخيتها وقانونيتها كمؤسسة تتصرف نيابة عن السلطة العامة، وهناك محددان أوليان لهذا الافتقار، هما البنيات المؤسسية والتقاليد التشريعية والأيديولوجية، حيث يعطي فنسنت مثالا على الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمحدد الأول، والمملكة المتحدة بالنسبة للمحدد الثاني.

وبرأي بيار كلاستر، فإن المجتمعات البدائية هي مجتمعات بدون دول، وهذا الحكم يخفي في حقيقته رأيا يجعله حكما قيميا حول إمكانية قيام أنتروبولوجيا سياسية ثابتة حول هذه المجتمعات، غير أن الشيء الذي يمكن

توضيحه أنها مجتمعات محرومة من الدولة، فهي مجتمعات غير مكتملة، وهي في الحقيقة مجتمعات غير حقيقية، وغير متمدنة[1].

ويضيف كلاستر بأن المجتمعات البدائية تسود فيها المساواة ويكون فيها الناس أسياد لنشاطهم الإنتاجي، فهم لا يشتغلون إلا لحسابهم الخاص، وقد بدأت ملامح التغير تطال هذا المجتمع عندما بدأ الإنتاج لصالح الآخر، وأصبح حقلا مستقلا بذاته ولكنه خاضع للحسابات والضرائب لصالح فئة متحكمة، وهذا يدل على أن المجتمع لم يعد بدائيا، بعد انقسامه إلى مسيطرين ومسيطرا عليهم، أو أسياد ورعايا[2]. ويضيف موضحا أنه «لا يمكن أن نتخيل مجتمعات بلا دولة، فالدولة هي قدر كل مجتمع»[3].

الفرع الثاني: حالات سابقة على وجود الدولة

إن مجتمعات ما قبل الدولة تتشكل من وحدات صغيرة متمايزة ومستقلة، كالعائلة الصغيرة التي يمكن فصلها بسهولة عن المجموعة الأكبر، كما يمكن ضمها بسهولة أيضا إلى فرقة أخرى تشاركها رابطة النسب أو الدم، وقد أطلق الأنتربولوجيون على هذه المجتمعات وصف «المجتمعات المجزأة» رغم ما أثاره هذا الوصف من جدال[4].

ومن أبرز أشكال التنظيم الاجتماعي القريبة جدا إلى فكرة الدولة، دولة المدينة اليونانية التي أبدعت كثيرا من النظم والتقاليد الدولتية التي يعود أصلها إلى العصر الحجري عندما كان الانتماء للعائلة والقبيلة يعتمد على علاقات القرابة، وفق أسس قبلية أبوية غالبا ما تنطوي على قصص

---

[1] - Pierre Clasters, La Société contre l'état Nancy: (Éditions Marée Noire, 2006), P.09

[2] – محمد الهلالي وعزيز لزرق، المرجع السابق، ص. 14.

[3] - idem.

[4] - Nilson, Op. Cit., p. 09.

أسطورية خاضها العمالقة والمحاربين قديما في معركة البقاء على قيد الحياة، في حين كان هذا العصر في اليونان بداية لنهوض ثقافي وعلمي تمخضت عنه اختراعات بشرية كبيرة أدت لتطويع النباتات والحيوانات لخدمة الإنسان، وصهر المعادن ونحت الأحجار الضخمة[1].

الأهم من ذلك أن التطور شمل في نهاية المطاف تشكيل عدد من المؤسسات الهامة على الصعيد الديني والسياسي والقانوني، عندما اكتشفت الأبجدية وأنظمة الحساب، وهي إنجازات أدت إلى استقرار القبائل المهاجرة في المدن الأثينية، ومباشرة عمليات تنمية ثقافية متطورة تحت إشراف الملوك والفرسان المحاربين ورجال الطبقات العليا[2].

هذه المعطيات ولدت اتجاها قويا يعرف الدولة المدينة الإغريقية polis على أنها الشكل المبكر جدا للدولة في أوروبا والعالم ككل، وبالتأكيد فقد كانت شكلا متميزا من التنظيم السياسي الذي يشترك مع الدولة الحديثة في بعض خصائصها.

يعتقد جورج سباين أن الفرق بين دولة المدينة والجماعات السياسية، قد بلغ حدا يصعب معه على رجل العصر الحاضر أن يتصور ما كانت عليه حياة المدن الإغريقية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فقد اختلفت تجارب الحكم التي شغلت أذهان فلاسفة الإغريق اختلافا كبيرا عن كل ما شاع في عصرنا الحاضر من تطبيقات[3].

---

[1]- Thomas L. dynesson ,City State Civism In Ancient Athens (New York: Peter Lang Publishing Inc, 2008), p.09.

[2] - Idem.

[3] – جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر. حسن جلال العروسي، ج1 نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1954، ص. 39.

غير أن أندرو فنسنت يؤكد وجود بعض أوجه الشبه الشكلية أو الصورية بين المدينة الدولة الإغريقية والدولة الحديثة، فمثلا «كلاهما لهما إقليم محدد، قدر معين من السكان، فكرة المواطنة وفكرة سيادة القانون»[1]، وبالرغم من ذلك يضيف "فإنه يظل من الخطأ أن ننظر إلى المدينة الإغريقية كنمط أو مثال مبسط للدولة الحديثة"[2].

غير أن الجدال الحقيقي يتمحور حول نقطة البدء في تأريخ ميلاد هذه الدولة وقد اختلف العلماء في تحديدها، وتقع تحديداتهم بين القرن العاشر امتدادا إلى القرن السابع عشر، كما أنه من الصعب أيضا التأكيد ما إذا كانت كلمة الدولة قد وجدت قبل أو في آن واحد مع ظهور بعض الأشكال المؤسساتية.

ورغم أن اليونانيين يتقاسمون لغة وثقافة مشتركة، إلا أنهم ظلوا منقسمين سياسيا، ذلك أن عزمهم على المحافظة على سيادة الدولة المدينة منعهم من تشكيل تجمع سياسي أكبر، وهذا حمل خطر قيام حرب بين المدن تكلف في النهاية فقدان الدولة المدينة سيادتها وحيويتها، لأن تشكيل اتحاد للمدن اليونانية يتطلب تحولا جذريا في الميزة اليونانية للحكم الذي عرف طيلة مئات السنين نمط الدولة المدينة كنمط وحيد للنظام السياسي الأنسب[3].

ولم يكن مصير الدولة المدينة رهن بالحكومة التي تدير شؤونها الداخلية، بقدر ما كان مرتبطا بالعلاقات المتشابكة بينها وبين سائر العالم

---

[1] – فنسنت، المرجع السابق، ص. 29.

[2] – نفس المرجع والصفحة.

[3] – Marvin Perry, western civilization: idea, politics, and society, ed,09 (USA: Cengage Learning, 2008) , p. 65.

اليوناني وبعلاقات اليونان بآسيا من الشرق وبقرطاجنة وإيطاليا من الغرب، فقد تعرضت بلاد اليونان للسيطرة العسكرية من طرف الفرس في كل ما يتعلق بشؤون الحرب والسلم، ومن بعدها انتقلت إلى روما، وهذا ما أفشل الدولة المدينة في الشؤون الخارجية[1].

الفرع الثالث: تعريف الدولة

أثار مفهوم الدولة اختلافا وجدلا عميقين بين الباحثين المشتغلين في حقل العلوم السياسية، حيث انقسموا إلى فريقين؛ ركز الأول على أهمية دور الدولة ومحوريته، والفريق الآخر تعدى مفهوم الدولة لما هو أعم وأشمل.

ولقد استخدم هذا المفهوم على مر العصور للدلالة على معان متداخلة، فقد استخدم للدلالة على بلد معين country سواء كان يشكل وحدة سياسية واحدة أو اتحاد، في حين استخدمه آخرون للدلالة على كل ما يتصل بالحكومة وعملها، بينما ينزع طرف ثالث إلى إطلاق هذا الوصف على تنظيم علاقات القوة والسلطة في مجتمع ما، وما إلى ذلك من التفسيرات المختلفة والمتناقضة في أغلب الأحيان[2].

وتكمن المشكلة الأساسية في تحديد مفهوم الدولة في ارتباطه بكثير من المفاهيم الفرعية والتي تجعله مفهوما مركبا يصعب ضبطه على حدى.

تتعدد إذن تعاريف الدولة، بتعدد الاتجاهات والميادين المعرفية التي تشكل الدولة أحد مواضيعها الأساسية، فحسب ما أورده بهجت قرني في

---

[1] – سباين، المرجع السابق، ص. 195.

[2] – حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص. 16.

مقاله «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية»، فإن هناك ما يقرب من مائة وخمسين تعريفا للدولة[1].

وترجع تعددية هذه التعاريف إلى تنوع وجهات النظر التي ينطلق منها أصحابها، فالمختص في الجغرافيا يعرفها من زاوية التراب الوطني المحدد، والسوسيولوجي يراها من منظور التمييز بين الحكام والمحكومين، ويراها القانوني كنسق من الضوابط وينظر إليها الفيلسوف كجوهر أخلاقي واع بذاته وما إلى ذلك من وجهات النظر[2].

إلا أنه ولأغراض هذه الدراسة، هناك استراتيجيتان لضبط تعريف الدولة ويتعلق الأمر بالتعاريف التنظيمية والتعاريف الوظيفية.

- **التعاريف التنظيمية:** ترى هذه التعاريف أن الدولة ليست عنصرا جوهريا ملازما للمجتمع البشري، فهناك مجتمعات لا دولة فيها من أمثال الأنظمة القبلية المجزأة أو التجمعات الصغيرة المنعزلة التي يتم فيها وضع القواعد واتخاذ القرارات بصورة جماعية أو من خلال التفاوض الضمني، حيث عادة ما تقوم هذه المجتمعات على أسس دينية أو تقليدية، أما الدولة الحديثة فهي طراز خاص جدا من الحكم يتميز بالخصائص التالية[3].

- الدولة مؤسسة أو مجموعة مؤسسات منفصلة على نحو بيّن تختلف عن بقية مجتمعها بشكل يمكن معه التمييز بين الحقلين العام والخاص.

---

[1] - بهجت قرني، " وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية" المستقبل العربي 105 1987: ص. 34.

[2] - محمد الهلالي وعزيز لزرق، الدولة المغرب: دار توبقال للنشر، 2011، ص. 09.

[3] - باتريك دانيلفي وبريندان أوليري، نظريات الدولة، سياسة الديمقراطية الليبرالية، تر، مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص ص. 13- 14.

- الدولة تتمتع بالسيادة أو هي السلطة العليا، ضمن أراضيها وهي تعريفا صاحبة السلطة المطلقة في كل ما يخص القانون.
- تمتد سيادة الدولة لتشمل كل الأفراد ضمن مساحة أرض محدودة، وهي تنطبق بصورة متساوية حتى على أولئك الذين يشغلون مناصب رسمية في الجهاز الحاكم أو الجهاز الذي يضع القوانين.
- للدولة القدرة على تحصيل الإيرادات من مجموع السكان الخاضعين لولايتها بُغية تمويل الأنشطة التي تقوم بها.

-**التعاريف الوظيفية**: يمكن أن تأخذ شكلين أحدهما هو المقاربة المبنية على ما هو كائن قبل الدولة التي تعرفها بأنها تلك المجموعة من المؤسسات التي تنفذ أهدافا وغايات وأغراضا معينة، ويتجلى أحد أوجه التباين الواضح مع المقاربة التنظيمية هنا في أن الدولة يمكن أن تكون إمبريقيا تلك المجموعة من المؤسسات التي لا يتم تصنيفها عادة كجزء من حقل النشاط العام، وهكذا فإن أي منظمة تتداخل أهدافها أو غاياتها مع وظائف الدولة تصبح جزءا من الدولة بصورة تلقائية.

أما المقاربة الثانية المبنية على ما هو كائن بعد الدولة، فهي تُعرفها بناء على ما ينجم عنها من تبعات، كالمحافظة على النظام الاجتماعي مثلا، وهنا تصبح الدولة مثالا لتلك المؤسسات أو السلوكيات التي من شأنها توطيد الاستقرار[1].

تعرف الموسوعة الحرة على شبكة الانترنت Wikipedia الدولة على أنها «تجمع سياسي يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة، وبالتالي فإن العناصر

[1] – دانيلفي وأوليري، المرجع السابق، ص. 15.

الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة إلى السيادة والاعتراف بها، بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة لاسيما الخارجية منها»[1].

وتتسم الدولة بخمس خصائص أساسية تميزها عن المؤسسات الأخرى:

- **ممارسة السيادة:** فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخل الدولة. وقد دفع ذلك توماس هوبز إلى وصف الدولة بالتنين البحري أو الوحش الضخم Leviathan.
- **الطابع العام لمؤسسات الدولة:** وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني. فأجهزة الدولة مسئولة عن صياغة القرارات العامة الجماعية وتنفيذها في المجتمع. ولذلك تحصل هذه الأجهزة على تمويلها من المواطنين.
- **التعبير عن الشرعية**: فعادة وليس بالضرورة دائما ما ينظر إلى قرارات الدولة بوصفها ملزمة للمواطنين، حيث يفترض أن تعبر هذه القرارات عن المصالح الأكثر أهمية للمجتمع.
- **الدولة أداة للهيمنة:** حيث تملك الدولة قوة الإرغام لضمان الالتزام بقوانينها، ومعاقبة المخالفين. ويُبرز ماكس فيبر أن الدولة تحتكر وسائل «العنف الشرعي» في المجتمع.

[1] – الموسوعة الحرة على شبكة الانترنت <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ التصفح: 04 أوت 2018.

- **الطابع الإقليمي للدولة**: فالدولة تجمع إقليمي مرتبط بإقليم جغرافي ذي حدود معينة تمارس عليه الدولة اختصاصاتها. كما أن هذا التجمع الإقليمي يعامل كوحدة مستقلة في السياسة الدولية.

هناك تعاريف أخرى للدولة يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- الدولة هي مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا، وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعة والأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم.
- الدولة هي مجموعة كبيرة من الناس توجد بصفة دائمة فوق إقليم معين ومتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال.
- الدولة هي الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة، والذي بيده السلطة العامة أي السيادة.
- الدولة عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يرمز إلى مجموع شعب مستقر على إقليم معين حكاما ومحكومين، بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية مجردة ذات سيادة.
- وهناك من يعرف الدولة على أنها «أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب يحتوي على قوميات وأمم، أو قومية واحدة وأمة واحدة، أو قومية واحدة وأمم متعددة، أو قوميات متعددة وأمة واحدة من خلال مؤسسات. وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة»[2].

---

[1] – محمد نصر مهنا، تطور النظريات والمذاهب السياسية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص ص. 05. 06.

[2] – محمد شحرور، الدولة والمجتمع. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1994، ص. 179.

هذه التعاريف تبين أن وجود الدولة يستدعي أن يكون المجتمع السياسي قد وصل في تطوره إلى الحد الذي يسمح بتحقيق أمرين أساسيين[1]:

- أن يكون الاستقرار قد عمق الشعور بالتضامن بين أفراد هذه المجموعة البشرية، حيث يتم انصهارهم في وحدة بشرية لها ذاتيتها المتميزة عن غيرها من الوحدات الأخرى المجاورة.
- أن يتطور التنظيم السياسي والاجتماعي للمجموعة البشرية، بحيث يقترب قدر الإمكان من الحد الذي يسمح بوجود نظام شبه دائم ومستمر لظاهرة السلطة السياسية، وبمعنى آخر فإن الدولة وفقا للمفهوم السابق ليست إلا جماعة بشرية تكاملت لها خاصيتان رئيسيتان هما الرابطة القوية للتضامن والتنظيم السياسي القانوني المتكامل.

تعرف موسوعة السياسة الدولة على أنها "الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه"[2]، وهي بذلك «تمثل في جوهرها عنصر التنسيق الأساسي للمجتمع، فهي بمثابة الكيان الأم الذي تتفاعل وتتمازج بداخله الكيانات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية التي تتكامل فيها مختلف نشاطات المجتمع»[3].

---

[1] – مهنا، المرجع السابق، ص. 06.

[2] – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2 بيروت: دار الهدى، ب س ط، ص. 702.

[3] – حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص. 4.

يرى بونالد Bonald أن الدولة هي «واقع بدائي وأداة يحقق كل مجتمع حكمه بها، وفي مفهوم قريب من فكر أرسطو السياسي تشبه الدولة بالتجمع الأوسع وبالوحدة الاجتماعية العليا وبتنظيم المجتمع»[1].

واضح من هذا التعريف أن بونالد يقصد الدولة التقليدية التي ظهرت في بداية القرون الوسطى والتي لم تتمايز بعد عن المجال السياسي الذي كان سائدا قبلها.

أما ماكس فيبر Max Weber فيعرف الدولة على أنها «ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة داخل إقليم معين»[2] أي أن ما يميز الدولة عند ماكس فيبر هي كونها مركز العنف الشرعي.

من جهته يعرفها دانيال باب Daniel papp بأنها كيان محدد جغرافيا يحكم بواسطة سلطة مركزية لها القدرة على وضع القوانين والأحكام والقرارات وتقوية هذه القوانين داخل حدودها، كما يعرفها كابلان ولازويل Caplan & Lasswell بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة[3].

أما القانونيين فقد عرفوا الدولة انطلاقا من ثلاثة عناصر هي: وجود السكان والأرض والسلطة العامة المنظمة، وبذلك يتم تعريفها على أنها:

---

[1] – جورج بالانديه، الأنتربولوجيا السياسية، تر. علي المصري، ط2 بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع، 2007، ص. 155.

[2] – عبد العالي دبلة، الدولة، رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع 2004، ص.62.

[3] – عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص. 83.

«كيان سياسي قانوني، ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة»[1].

المطلب الثاني: إيتيمولوجيا الدولة والمفاهيم المجاورة

كلمة State أي الدولة مشتقة من اللفظة اللاتينية Stare والتي تعني «أن يقوم» وأيضا من كلمة ستاتو Status بمعنى «موقف أو وضع»، وهذه الكلمة أطلقت على الكيانات السياسية التي استقرت ونتجت عن تفكك الإمبراطورية الرومانية، وبعدها استخدم الإيطاليون المفهوم للدلالة على وضع الحاكم وتحقيقيه للاستقرار والعوامل التي تؤدي إليه، وبالتالي فالتمركز الرئيسي للمفهوم كان حول الاستقرار[2].

يدل لفظ الدولة في اللغة العربية على التداول والتغير حيث جاء في لسان العرب لابن منظور «والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال»[3]، إلا أن هذا المفهوم لا يترجم حقيقة معنى كلمة Etat وكلمة State في اللغتين الفرنسية والإنجليزية والذي ينحدر في كلاهما من كلمة Status اللاتينية التي لا تحمل معنى محددا في حد ذاته ولكنه يدل على وضع الاستقرار والثبات[4].

هناك عدد من المفاهيم التي تلتقي مع مفهوم الدولة من حيث دلالاته على الوعاء الذي تمارس فيه السلطة، أو من حيث الوظائف التي تقوم بها

---

[1] – عامر مصباح، نفس المرجع والصفحة.

[2] – Andrew Vincent, Conception of the state in Encyclopedia of government and politics (London: Rutledge, 1992), P. 49.

[3] – بن منظور، لسان العرب، ج2، ط1. بيروت، دار صادر، 1997، ص. 43.

[4] – فتحي التريكي، الفلسفة الشريدة. بيروت: مركز الإنماء القومي، ب س ط، ص. 40.

في ممارسة تلك السلطة حيث نتطرق فيما يلي إلى الفروق الجوهرية بين هذه المفاهيم:

- **المجتمع السياسيPolitical Society**

تنتظم العلاقات داخل الجماعات المختلفة وفق أهداف خاصة بها، فالجماعة تنشأ وفق مشتركات بين أفرادها، ومن ذلك تتكون جماعات بدافع ممارسة الصناعة مثلا أو التجارة أو أي هدف خاص آخر. هذه الجماعات أو المجتمعات الثانوية قائمة على هدف خاص وتندرج ضمن مجتمعات أوسع تتشكل وتنتظم لتكون في النهاية ما يسمى المجتمع السياسي[1].

والمجتمع السياسي ليس مجرد تجمع أفراد، إنما يفترض وجود وعي مشترك عند أعضاءه يرسخ انتماءهم له، وهو المادة التي يعطيها النشاط السياسي شكلا معينا وهو منطلق الأفكار السياسية[2].

- **المجتمع والدولة State And Society**

المجتمع كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبيا، وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان[3]، أما الدولة فهي «كيان سياسي قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة «[4].

---

[1] – عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص ص. 22–24.

[2] – المرجع نفسه، ص. 23.

[3] – سـعد الدين إبراهيم، محررا، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط3. بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، ص.37.

[4] – المرجع نفسه، ص. 41.

ورغم أن علم السياسة يختص بدراسة ظاهرة الدولة وعلم الاجتماع يختص بدراسة الظواهر الاجتماعية، إلا أنه يصعب التطرق إلى مفهوم الدولة دون الإحاطة بمفهوم المجتمع ذلك أن «الدولة كان ينظر لها كنظام فرعي Sub-System من المجتمع»[1]. كما أقر بذلك بعض المفكرين كدور كايم Durkheim الذي ينظر للمجتمع وكأنه وحدة عضوية تولد وتنمو وتشب وتتكاثر وتهرم وتموت، ويرى أن للمجتمع قوة يشبّهها بقوة الخالق، فهو خالق للأفراد ويطالبهم بتقديم الطاعة والولاء، وقد وجد صعوبة في إثبات نظريته هذه دون الدخول في تناقضات يصعب فهمها[2].

وحيث أن أرسطو تحدث عن الدولة المدينة على أنها متولدة عن العائلة جماعة ذات توجه اجتماعي، فالدولة عند مفكري الإغريق لم تكن متميزة عن المجتمع، ويمكن تفسير ذلك بالظروف الخاصة التي سادت دولة المدينة الصغيرة في حجمها وعدد سكانها وترابطهم الوثيق وتشابك مصالحهم وبساطة المشاكل التي تواجههم[3].

وقد كان الظهور الأول لكلمة مجتمع Society في القانون الروماني، وكانت الكلمة تعني آنذاك الشراكة أو العقد المبني على الرضا فيما بين الأفراد الأحرار، بينما كانت كلمة Societas تستعمل في العصور

---

[1] – فنسنت، المرجع السابق، ص. 41.

[2] – أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، ط2. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1996، ص. 99.

[3] – محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب س ط، ص. 11.

الوسطى لوصف التنظيمات السياسية، حيث كان ينظر للتجمع السياسي على أنه مجموعة من العقود والاتفاقيات[1].

يلاحظ أرنست باركر Ernest Barker أن المجتمع والدولة يستهدفان تحقيق نفس الغرض الأخلاقي، ومن ثم فهما يمتزجان ويستعير كلا منهما من الآخر، ويذهب إلى أن مجال المجتمع هو التعاون الاختياري، وأن نشاطه يقوم على الإرادة الطيبة وأن منهجه يعتمد على المرونة، في حين أن مجال الدولة هو العمل الآلي وأن نشاطها يقوم على القوة ومنهجها يتصف بالجمود[2].

ومع التقدم العلمي منذ القرن السابع عشر وظهور علم الاجتماع كعلم مستقل في القرن العشرين، أخذت فكرة المجتمع تأخذ صفة عمومية أكثر مما تأخذه الدولة، ولكن الفكر الغربي كان ولا يزال يركز تركيزا أكبر على الدولة بصفتها مجتمعا متحضرا، ويتحدث عن كل المجموعات الاجتماعية الأخرى من خلال ارتباطها بالدولة، إما كجزء منها أو كمساهم في إعطائها الشرعية[3].

إذن يمكن للمجتمع أن يتداخل مع الدولة في أوجه عديدة، من حيث أن تجمع الأفراد وفق علاقات قائمة على الاتفاق يشكل نواة العنصر البشري للدولة أو أن قيام الدولة يتيح لهذه العلاقات أن تتسم بالمتانة والرسمية وهذا ما يساعد على استمراريتها.

---

[1] – فنسنت، المرجع السايق، ص. 42.

[2] – نصر، المرجع السابق، ص.10.

[3] – ظاهر، المرجع السابق، ص. 58.

- **الجماعة والدولة State And Community**

إن لمفهوم الجماعة Community تاريخا طويلا، فهو لا ينقل إلينا المعاني الرائجة للمفهوم حول الموقع أو الجوار المشترك لمجموعة من الأشخاص فحسب، بل باتت الجماعة تنقل كذلك أفكار التضامن والارتباط بين أناس يتشاركون في الخصائص أو الهويات الاجتماعية نفسها[1].

برأي بيتر بلوك Peter Block فإن النسيج الاجتماعي لجماعة معينة يتشكل من الشعور بمعنى الانتماء الواسع، ويأتي على خلفية أنك تكون مُهما وفي وضعية جيدة فقط عندما تكون مرتبطا ومتصلا بالآخرين[2]. ويضيف أن تكوين جماعة يعني «بناء غرفة في وقت معين ثم طرح سؤال بسيط: من نريد داخل هذه الغرفة؟ وماهو الموضوع الذي سيتم مناقشته فيها»[3].

ويضيف، «في بناء جماعة نحن نختار، الأشخاص والموضوع الذي ينتج النقاش، لبناء الروابط والبنية والانتماء، ثم تحريك المسألة إلى الأمام»[4].

الجماعة إذن تتضمن معنى الإحساس بالانتماء والمحلية ومجموعة القيم والمعتقدات والأهداف المشتركة، وفي رأي أندرو فنسنت فإن هذه الخصائص تقع في مواجهة مناهضة للدولة أو أنها متميزة عنها وهذا لا يمكن أن يعبر إلا عن نصف الحقيقة وذلك بالنظر إلى أن الدولة عبارة عن

---

[1] – جون سكوت، محررا، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، تر، محمد عثمان بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص. 155.

[2] - Peter block, Community: The structure of belonging (San Francisco: Beret-kochler publishers inc, 2008) , p. 02.

[3] - Ibid., p. 03.

[4] - Idem.

نظام حكومي ديمقراطي وجسد من المؤسسات، ومن جهة ثانية هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية تجسد مثاليات أخلاقية جماعية وهذا يعني أنها تضم الجماعة[1].

من هنا يتبين لنا أن الكيفية التي ينظر بها الانسان إلى الدولة هي التي تصنع الفرق.

- **الأمة والدولة Nation and State**

لقد تعددت تفسيرات مصطلح الأمة واستعمالاته عند المفكرين السياسيين والاجتماعيين، فقد أكد الكاتب الفرنسي أرنست رينان Ernest Renan أن الأمة «مجموعة من البشر يجمعهم وعي خاص وشعور بانتماء أعضائها بعضهم إلى بعض، وينموا بينهم كما يقول لاسكي Lasckey إحساس بالقرابة يربطهم جميعا في وحدة متفردة لها طابعها الخاص وتراثها الاجتماعي الذي يميزها وتتميز به»[2].

ويصف رينان Renan مدى تغلغل الأمة في وجدان الأفراد في تعريفه لها بقوله «الأمة هي التضامن والتماسك إلى حد استعداد الفرد للتضحية بما صنعه في الماضي، واستعداده للتضحية بأي شيء في المستقبل»[3].

أما فنسنت، فيرى أن الدولة موجودة فعليا ويمكن أن نفسرها قانونيا، أما الأمة فهي وسيلة انفعالية لا توجد نظريات ملائمة لها، وبينما تكون العضوية في الدولة شأنا قانونيا، فإن العضوية في الأمة خليط خام من المولد

[1] – فنسنت، المرجع السابق، ص. 46.

[2] – نصر، المرجع السابق، ص. 15.

[3] – سكوت، المرجع السابق، ص. 54.

وصلة الدم والثقافة والتقاليد وغيرها. أكثر من ذلك فهو يرى أن الالتقاء بين التعبيرين هو استثناء أو مفارقة تاريخية[1].

فضلا عن ذلك فالدول تحكم الشعوب ضمن منطقة تحدها الحدود، وتنطوي على قوانين وضرائب ورسميين، وعملات وخدمات بريدية وشرطة وجيوش، وتشن الدول الحرب وتفاوض في المعاهدات، وتضع الناس في السجن، أما الأمم فتتألف من مجموعات من الناس تدعي امتلاك روابط مشتركة كاللغة والثقافة والهوية التاريخية[2].

وقد مثلت الدولة-الأمة في وقت من الأوقات جوابا على التحدي التاريخي حول إيجاد مرادف عملي للتكامل الاجتماعي في شكله الحديث الآخذ في الانحلال[3].

تشير الدولة إلى عالم من السياسة المحلية التي تربط الناس أي المواطنين، أما الأمة فهي مفهوم ثقافي من التضامن والتماسك الذي يشير إلى اشتراك أفرادها بأمور عامة، أو كما لاحظ جوزيف لوبيرا Joseph Lobera «الأمة مجتمع ثقافي ذو روابط سياسية»[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الأمة يتركز على جماعة بشرية ذات تجانس كبير في الثقافة والدين أو اللغة أو السلالة، أو في هذه العناصر مجتمعة، وبسبب هذا التجانس يشعر أفراد المجموعة ذاتيا بوحدة الانتماء،

---

[1] – فنسنت، المرجع السابق، ص. 50.

[2] – مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص ص. 115- 116.

[3] – المرجع نفسه، ص. 117.

[4] – سكوت، المرجع السابق، ص. 56.

ووحدة المصالح والمصير والآمال. والأمة بهذا المفهوم قد تكون مجزأة في كيانات سياسية دول أو قد تكون في ظل كيان سياسي واحد.

- **الحكومة والدولة State and Government**

من أكثر التعابير التي لها علاقة بالدولة استعمالا لدى عامة الناس وحتى بعض الأكاديميين مصطلح الحكومة Government إشارة إلى الدولة ذاتها أو للإدارة، غير أن الفرق واضح بين المفهومين، كما أن التفاوت الزمني في ظهورهما والسياقات التاريخية التي وظفا فيها تجعلهما متمايزين، فالحكومة «عبارة أقدم من عبارة الدولة بكثير، فهي عادة ما تستعمل في العصور الوسطى لتعني الحكم Ruling وهي مشتقة من Gubernatio أو Gubernator أي أن يقود وقائد [1].

الحكومة أداة للدولة ولقد جاء في حكم من أحكام المحكمة الأمريكية العليا التمييز الآتي بين الدولة والحكومة «إن الدولة ذاتها شخص مثالي، غير محسوس وغير مرئي، وغير قابل للتغير، أما الحكومة فهي وكيلة عن الدولة، وفي دائرة وكالتها تعد ممثلا كاملا، ولكنها خارج هذه الدائرة تعتبر اغتصابا خارجا عن القانون»[2].

فالحكومة ملموسة بأجهزتها وأشخاصها وسياساتها وممارساتها، فهي الموظف المدني ورجل الشرطة وجامع الضرائب وهي المباني والمؤسسات، أما الدولة فهي مفهوم مركب ومجرد، لا أحد يراها، فهي كيان

[1] – فنسنت، المرجع نفسه، ص. 50

[2] – نصر، المرجع السابق، ص. 13.

يحتوي الحكومة كجهاز تنفيذي – إداري، ولكنه يحتوي أيضا مؤسسات ومعاني وآليات ضبط اجتماعي أخرى[1].

وكما أنه لا يمكن أن توجد حكومة دون وجود دولة فإنه لا معنى لأي دولة دون حكومة، فالدولة مجردة بشكل كبير أما الحكومة فيمكن إدراكها بالحواس، والدولة دائمة الثبات أما الحكومة فمؤقتة وتغيرها لا يعني تغير الدولة. يقول هارولد لاسكي «إن الحكومة تقوم لتنفيذ أغراض الدولة، فهي ليست ذاتها القوة القاهرة العليا، وإنما هي مجرد جهاز الإدارة الذي يحقق أغراض تلك القوة»[2].

– **السلطة والدولة State and Authority**

تؤكد البديهيات الاجتماعية أن الإنسان جزء من جماعة، ينتمي من خلالها إلى جماعات اجتماعية فرعية، ويمارس في إطارها أدوارا متعددة ومختلفة، ولأن آراء الأفراد والجماعات ومصالحهم ذات طبيعة مختلفة ومتعارضة في كثير من الأحيان، فقد تطلب ذلك وجود نظام لتسوية المواقف والصراعات، يأخذ عادة شكل هيئة ذات سلطة قادرة على القيام بهذه المهام[3].

لا يمكن إذن أن توجد أي جماعة اجتماعية بلا سلطة، فالإنسان ليس كائنا اجتماعيا وحسب، بل متعدد الأهواء والرغبات أيضا، ولديه مزاج على رأي الفيلسوف كانط، يدفعه إلى الرغبة في توجيه كل شيء على هواه[4].

---

[1] – إبراهيم، المرجع السابق، ص. 45.

[2] – نصر، المرجع السابق، ص. 14.

[3] – ونيسة الحمروني الورفلي، العولمة والدولة: دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة السياسية طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص. 21.

[4] – نفس المرجع والصفحة.

وتختلف تعاريف مفهوم السلطة من مجتمع إلى آخر، ومن تقاليد سياسية لأخرى، وهو مفهوم مركب من عناصر مادية ومعنوية، فوالتر بيكلي Walter Buckley مثلا يرى أنها «التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم»[1].

ورغم الاهتمام والاستخدام الكبير والواسع لمفهوم السلطة في إطار الدراسات والأبحاث السوسيولوجية، إلا أنه يمكن ملاحظة التداخل الكبير في استخداماته مع مفاهيم أخرى كالدولة والحكومة والقوة والنفوذ والسيطرة وغيرها، وهناك من الأكاديميين من استعمل مفهوم السلطة كرديف بل وكبديل لمفهوم الدولة، في حين أن الدولة كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشروعة[2].

تعود أصول كلمة سلطة حسب أندرو فنسنت إلى التعبير الروماني Autoritas والذي يعني المقدرة على ممارسة النفوذ على الناس، وحسبه فإن السلطة تتضمن في العادة درجة معينة من السلطة الرسمية وهي الاستخدام الشرعي للقوة[3].

يعرف أحمد زكي بدوي السلطة Authority بأنها القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعيا، أما

[1] – مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007، ص. 76.

[2] – المرجع نفسه، ص. 74.

[3] – فنسنت، المرجع السابق، ص. 60.

السلطة Power فتعني حسبه القوة أو القدرة التي تمكن من السيطرة على الناس، ومن الضغط عليهم ورقابتهم، للحصول على طاعتهم[1].

السلطة إذن هي القدرة والاستطاعة، ولفظ السلطة مشتق في اللغة العربية من سَلِط وهي الحدة والشدة، والسلطان بحسب بن منظور في لسان العرب هو قدرة الملك والاستبداد أي الاستفراد بالقرار، أما سلطة الدولة فهي التي لا تعلوها سلطة في الكيان السياسي، فهي القوة الاجتماعية المجمعة في الدولة، وهي نسغ الدولة الذي يسري في دواليبها ويتداول في النظام السياسي، أي في شبكة العلاقات داخل هذا النظام[2].

وقد ورد في الموسوعة العربية أن السلطة هي «المرجع الأعلى المسَلّم له بالنفوذ، أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى، بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة والفضل وبقدرتها وبحقها في المحاكمة وإنزال العقوبات، وبكل ما يضفي عليها الشرعية ويوجب الاحترام لاعتباراتها والالتزام بقراراتها»[3].

لقد أصبح الفصل بين السلطة والدولة من البديهيات الأساسية في علم الدولة كما يقول هارولد لاسكي Harold Joseph Laski، فالسلطة كما قلنا ليست سوى «وكيلة للدولة وهي موجودة لتنفيذ سياسات الدولة وتحقيق أهدافها، إذ ينبثق عنها جهاز إداري يسمى حكومة، والحكومة ليست ذاتها السلطة القسرية العليا، بل هي مجرد الجهاز المنفذ»[4]

---

[1] – الطيب، المرجع السابق، ص. 76.

[2] – هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان. بيروت: دار بيسان، 2000، ص. 165.

[3] – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص. 215.

[4] – الورفلي، المرجع السابق، ص. 37.

المطلب الثالث: الأبعاد المختلفة لفكرة الدولة

تتعدد أبعاد فكرة الدولة بتعدد المجالات التي استدعت قيامها وساهمت في نشأتها ضمن الظروف التاريخية المعروفة، هذه الأبعاد أصبحت مع مرور الوقت وظائف لصيقة بالدولة خاصة في العصر الحديث.

الفرع الأول: البعد الفلسفي لفكرة الدولة

يتفق علماء السياسة وفلاسفة الفكر السياسي عبر العصور على الطابع السحري لفكرة الدولة في تأثيرها على الأفراد وديمومتها، فلا أحد رأى الدولة أو لمسها، ومع ذلك لا أحد ينكر وجودها وحاجته الملحة لهذا الوجود، ما جعل جورج بوردو يرى أن «الدولة ليست إقليما أو شعبا ولا مجموعة من القواعد الملزمة. كل هذه العوامل ليست بالتأكيد غريبة عنها ولكنها تضعها فوق المعرفة المباشرة، فوجودها لا يتعلق بالظاهرة الملموسة، إنه شأن ذهني. فالدولة بالمعنى الكامل للكلمة هي فكرة. وبما أنها ليس لها غير حقيقة إدراكية، فهي ليست موجودة إلا لأنها تدرك بالفكر»[1].

وقد فصّل فلاسفة اليونان في الأسباب الميتافيزيقية لقيام فكرة الدولة ومدى تلبيتها لحاجات وليدة في النفس البشرية، وأشاروا إليها بكونها شيء طبيعي في حياة الإنسان لا ينفصم عن كونه مطلب غريزي «بمعنى أنها نشأت من الغرائز الأولية عند الإنسان»[2]. حيث يرى أرسطو أن الإنسان بالطبيعة كائن سياسي وأن الأسرة في رأيه قد تطورت وأصبحت قرية، وعندما ترابطت قرى كثيرة نشأت المدينة أو الدولة، فكل مدينة أو دولة هي عمل من أعمال الطبيعة.

---

[1] – جورج بوردو، الدولة، تر. سليم حداد، ط3. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص. 11.

[2] – نصر، المرجع السابق، ص. 09.

ويرجع آخرون تكون فكرة الدولة منذ البداية إلى دور الغريزة السياسية للإنسان، فهي تستمد أسباب وجودها من دوافعه الطبيعية، غير أن أرسطو يرى أن الدولة «أتت إلى الوجود أولا لكي يمكننا أن نعيش، ولكنها استمرت في الوجود لكي يمكننا أن نعيش معيشة سعيدة»[1]. وهي إشارة إلى أبعاد ووظائف أخرى لفكرة الدولة اكتشفها الإنسان بعد أن تمكن من التأسيس لقيامها.

أما أفلاطون فقد قارن الدولة بالكائن البشري ورسم تشبيها مفصلا بين وظائف الدولة ووظائف الفرد ووصف الدولة بالعالم الكبير أما الفرد فهو على حد قوله عالم صغير. وقد شبه الفيلسوف شيشرون Cicero رأس الدولة بالروح التي تحكم الجسم، أما سان بول St Paul فاعتبر الكنيسة ممثلة لجسم المسيح، كما أن هوبز- كما أشرنا سابقا - شبه الدولة بوحش خيالي ضخم يسمى التنين، ومن جهته يرى روسو بأن كلا من الجسم السياسي الدولة والجسم البشري الإنسان يمتلكان القدرات المحركة وأن السلطة التشريعية في الدولة تقارن بالقلب[2].

[1] – نصر، المرجع السابق، ص. 10.

[2] – المرجع نفسه، ص ص. 29-30.

الفرع الثاني: البعد السياسي لفكرة الدولة

هناك من يرى بأن الدولة لا تعدو أن تكون نوعا من التنظيم السياسي والقانوني المتكامل للجماعة البشرية، في حين يشير كثير من الأنتربولوجيين والسوسيولوجيين إلى شواهد متعددة حول وجود جماعات بشرية سابقة للدولة ومجتمعات خالية منها، حيث يتفق معظم العلماء حاليا أن الدولة ظاهرة حديثة نسبيا مقارنة بالتاريخ الطويل للوجود الاجتماعي.

هذا الوجود استمر ومازال عبر حقب زمنية طويلة عندما استغل الإنسان غريزة الخضوع للآخر أو إخضاعه، لترتيب حياته الاجتماعية وتقسيم الأدوار بين سيد وعبيد أو قوي وضعيف أو حاكم ومحكوم، وهذا ما جعل السلطة تسري في تفاصيل حياته حتى اكتشف فكرة الدولة التي نظمت بشكل منطقي هذه الغريزة وجعلتها نابعة من إرادة الأغلبية وجعلتها أيضا خاضعة للحساب والمساءلة.

وتشتمل السلطة السياسية للدولة وضع القوانين التنظيمية للمجتمع والقواعد السلوكية للأفراد، أو الحكم أو التحكيم أو إصدار القرارات في حالة أي خرق لهذه القوانين، وهذا ما يكسبها هيبة يضمنها الدستور[1].

وباستثناء الظواهر الفوضوية في المجتمع التي تنادي بإلغاء دور الدولة، يتضح أنه مهما كان الشكل الذي تتخذه الدولة، فإنها تظل تنظيما متميزا شرعيا وضروريا، يضمن لأكبر عدد ممكن من المواطنين الحياة المستقرة التي تحافظ على كيانهم وكرامتهم[2].

---

[1] – نبيل راغب، هيبة الدولة، التحدي والتصدي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2004، ص. 32.

[2] – المرجع نفسه، ص. 35.

تتميز الدولة عن غيرها من الجماعات الأخرى بظاهرة السيادة التي تتصف بها سلطتها العامة وهي «سلطة قاهرة قادرة على تنظيم نفسها وعلى فرض توجيهاتها دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها بل دون أن تصادفها جماعة أخرى تستطيع مواجهتها بسلطة أعلى من سلطتها أو مساوية لها»[1].

معنى هذا أن سيادة الدولة هي تعبير عما تملكه من سلطات عليها، أو هي السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على رعاياها وعلى جميع المنظمات التي يُكوّنها الرعايا داخل الدولة[2]. مما سبق يمكن أن نستنتج أن ممارسة السلطة في جوهرها تعبير عن قيام الدولة وسطوتها في نطاق جغرافيتها، كما أن تمتعها بالسيادة المطلقة على إقليمها ورعاياها يترجم تحقق البعد السياسي للفكرة الأصلية للدولة والغاية من وجودها.

الفرع الثالث: البعد القانوني لفكرة الدولة

إن أهم وظيفة تقوم بها الدولة هي في حقيقة الأمر حفظ الأمن والمحافظة على الأمان وبسط الحماية على جميع الوحدات الواقعة فوق إقليمها، وإن قصرت في ذلك تنتفي عنها مباشرة صفة الدولة. لقد كان الإنسان البدائي يسعى لتوفير الأمن لنفسه بنفسه من خلال السلاح الذي يمتلكه، لكن بعد نشأة الدولة أسندت تلك المهمة لنفسها وأصبحت من مسؤولياتها.

هذا ما يجعلنا ننساق سريعا لمقولات فلاسفة الدولة حول الصلة العضوية بين مصطلحي الدولة والقانون، وهذا ما ذهب إليه أرنست باركر

[1] – مهنا، المرجع السابق، ص. 26.

[2] – نفس المرجع والصفحة،

Ernest Barker في ترجمته لكتاب المفكر الألماني أوتو جياركة Otto Gierke القانون الطبيعي ونظرية المجتمع، فيقول» الدولة – جوهريا- هي القانون والقانون هو جوهر الدولة[1].

هناك من الكتاب مَن قدّموا تعاريف قانونية صرفة للدولة على غرار المفكر السياسي الفرنسي بونار Bonard الذي يرى بأنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، أما إسماين Esmein فيذهب أبعد من ذلك ويرى أنها التشخيص القانوني لأمة ما[2].

تتبدى من خلال إلصاق فلاسفة الدولة الصبغة القانونية لهذه الفكرة محاولتهم إبعادها عن أشخاص الحكام، بعدما عانت الجماعة السياسية طويلا من بعض الملوك والأباطرة المسيطرين خلال العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث في أوروبا، ومن أمثلة ذلك محاولة الملك لويس الرابع عشرة تشخيص الدولة في نفسه بمقولته الشهيرة «أنا الدولة والدولة أنا». ويرى المؤرخ الإغريقي هيرودوت Herodotus أن وجود الدولة مرتبط بشرطين أساسيين[3]:

- لا بد أن يكون واضحا للجميع أن القيود التي يفرضها القانون والنظام تحدث إزعاجا أقل من تلك الاضطرابات التي تنشأ في حالة عدم وجود الدولة.

[1] – عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص. 17.

[2] – المرجع نفسه، ص. 18.

[3] – المرجع نفسه، ص. 20.

- يجب على دور القضاء التي يلتجئ إليها المتنازعون أن تزرع الثقة في عدالة قراراتها وأحكامها.

الفرع الرابع: البعد الاقتصادي لفكرة الدولة

ينطلق هذا البعد من فكرة تأثير العامل الاقتصادي في ظهور الدولة الوطنية من خلال الاعتقاد بأن نشوء الدولة، جاء نتيجة جني الأمراء في العصور الوسطى في أوروبا لحق الجباية والضرائب من قبل القيادات الإقطاعية، وهذا ما ساهم في الانتقال من عصر الإقطاع إلى ظهور الدولة الوطنية. وقد تم ذلك من خلال استخدام أساليب القمع والقهر لرعاياهم الذين كانوا تحت سلطاتهم. فتداخَل العاملين معا، عامل جمع الضرائب بتقوية قواعد القوة العسكرية لإنجاز هذا الهدف، وعامل تقوية هذه القوة من خلال تجريد الآخرين من ممتلكاتهم بفضل التنافس وجمعها بيد قوة واحدة الحاكم[1].

حيث ضمن هذا التداخل تقوية قواعد وجود السلطات التي خلقت لأغراض التحكم بالاحتكار الضرائبي والعسكري، فكانت من بين نتائج هذا الاحتكار ظهور الحكم المطلق لشخصية واحدة وخضوع الآخرين له وتمثيله هو لوحده للكيان الجديد وفق المقولة التي ذكرناها للويس الرابع عشر أنا الدولة والدولة أنا.

إن تعدد تعاريف الدولة وتعدد جوانب تناولها أكاديميا وإمبريقيا، يؤكد مدى اتساع تأثيرها في مختلف جوانب الحياة في المجتمعات الإنسانية الحديثة، كما يدل الاختلاف في الرؤى على ثراء التراث العلمي الذي اجتهد منذ ظهور فكرة الدولة في الإلمام بكل هذه الجوانب، وهذا يعتبر

[1] – سويم العزي، دراسات في علم السياسة. الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص. 74.

تحديا للباحثين والمنشغلين بوضع الدولة ومستقبلها في ظل المتغيرات الداخلية والدولية، وامتحانا لمدى قدرتهم على الإلمام بكل هذه الجوانب ومعرفة التفاصيل الدقيقة بينها.

المبحث الثاني: نظريات نشأة وتطور سيادة الدولة

لا يمكن الحديث عن أصل نشأة الدولة بمعزل عن تلك العلاقة التي تربطها بالفرد والجماعة، وما إذا كانت الدولة قد وجدت للعناية بشؤونهما كلها، أم فقط بتلك التي يتقاطع فيها الجميع والتي تتعلق بالصالح العام حتى وإن تعارضت مع مصلحة الفرد، من جهة ثانية لا تنفصل عن القضية تلك العلاقة بين الجماعة والدولة، من حيث كون كل منهما يشكل مجموعة من الأفراد.

يمكن تقسيم نظريات نشأة الدولة إلى قسمين متمايزين، ينطلق القسم الأول من افتراض طوعية أفراد المجتمع بحرية ضم كافة أفراده معا تحت سيطرة قيادة معينة، وهي تلك النظريات التي سميت بالنظريات التعاقدية، كما عرض الأمر كل من هوبز ولوك وروسو، وتفترض الثانية وجود القوة والقهر كأساس لنشوء الدولة، وهناك نظريات حديثة لها آراء مختلفة عن نشأة وتطور الدولة.

المطلب الأول: النظريات التقليدية لنشأة وتطور سيادة الدولة

يمكن فهم تعدد محاولات تفسير أصل الدولة ونشأتها بتعدد مراحل هذا التفسير وتطور وظائف الدولة مع مرور الزمن، حيث أخذت هذه المحاولات اتجاهات نظرية تقليدية مختلفة.

الفرع الأول: نظرية التطور العائلي

يعتقد علماء السياسة أن النمو التاريخي لفكرة الدولة يرجع إلى ما قبل التاريخ منبعثة من ثنايا نظرية سلطة الأب، باعتبار أن العائلة تكون المجتمع السياسي، ثم نظرية سلطة الأم قبل أن تظهر العوامل المشتركة الأخرى كاللغة والعادات المشتركة، فنظرية التطور العائلي تقوم على أساس أن العائلة هي أصل المجتمع، أي أن الدولة في أصلها كانت أسرة تطورت باجتماع وارتباط أكثر من عائلة عن طريق المصاهرة، ثم تطورت العشيرة بدورها وتكونت القبيلة ثم المدينة إلى أن وصلت إلى مستوى الدولة بشكلها الحديث[1].

ويرجع جون بودان من جهته أصل الدولة إلى العائلة التي اعتبرها الخلية الأساسية الأولى، وهي تنشأ بسبب غريزة الإنسان الاجتماعية، فالعائلة وملكيتها المشتركة عنده هي مجتمع طبيعي تنشأ منه جميع المجتمعات الأخرى، فالمنافع الكثيرة المشتركة والدفاع المشترك يدفعان العائلة لأن تتوحد لتكون أطرا اجتماعية أوسع وأشمل كالقرى والمدن وصولا إلى الدولة عندما تخضع كل هذه التكوينات لسلطة عليا[2].

وقد تعرضت هذه النظرية لعدد من الانتقادات أهمها[3].

- إن علماء الاجتماع يرفضون التسليم بأن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى للإنسان إذ سبقتها حياة بشرية خلت تماما من

---

[1] – مهنا، المرجع السابق، ص. 14.

[2] – موسى إبراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011، ص ص. 59-60.

[3] – المرجع نفسه، ص ص. 14. 15.

معنى التنظيم والتضامن الأسري بالشكل الذي أصبح متعارفا عليه فيما بعد.

- إن التاريخ لا يؤيد هذه النظرية، فهناك عدد من الدول لم تنشأ على الأساس السابق كدولة الولايات المتحدة الأمريكية.
- حتى وإن بدت نظرية التطور العائلي سليمة فهي ليست الوحيدة المسؤولة عن نشأة الدولة فهناك عوامل أخرى كالمؤثرات الدينية والسياسية والاقتصادية التي لها دور كبير في تطوير نظام الدولة.

الفرع الثاني: النظرية الثيوقراطية

يرجع أنصار هذه النظرية أصل نشأة الدولة وظهور السلطة إلى الله سبحانه وتعالى، ولذلك يرون بوجوب تقديس الدولة لأنها صنيعة الله وحق من حقوقه التي يمنحها لمن يشاء من عباده. فالحاكم يستمد سلطته وفقا لهذه النظرية من الذات الإلهية، وما دام الأمر كذلك فإنه يسمو على المحكومين نظرا للصفات التي يتميز بها عنهم[1].

وقد مرت هذه النظرية بثلاث مراحل[2]:

أ- كانت هذه النظرية ترى أن الحاكم في الأصل ذو طبيعة إلهية فهو لم يكن مختارا من طرف الإله وإنما كان هو الله نفسه، وقد قامت المدنيات القديمة في كل من مصر وبلاد فارس والهند والصين على هذا الأساس، حيث كان ينظر للملوك والأباطرة على أنهم آلهة.

[1] – محمد نصر مهنا، علوم السياسة، الأصول والنظريات. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص. 95.
[2] – المرجع نفسه، ص ص. 95-96.

ففي الحضارة الهندية كانت العناية الإلهية هي المنظم الأساسي لكل العلاقات الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وكذلك الأمر بالنسبة لملوك الفراعنة الذين كانوا يدعون أنهم من سلالة الإله، وهذا ما يمنحهم القداسة والسلطة المطلقة، وقد استمر الحكم بهذه النظرية مدة طويلة، وبها سادت بعض الديانات الحديثة كاليهودية والمسيحية.

ب-عند ظهور المسيحية تطور الأمر من كون الحاكم إلها إلى كونه يستمد السلطة من الإله، حيث اختاره الله وخصّه بها، وتسمى هذه المرحلة بنظرية الحق الإلهي المباشر.

ج-خلال العصور الوسطى شب صراع بين الكنيسة والأباطرة ما أدى لبروز فكرة جديدة مقتضاها أن الله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، وأن السلطة وإن كان مصدرها الله فإن اختيار الحاكم يكون من طرف الشعب ومن ثم تم الفصل بين السلطة ومن يمارسها.

هذه النظرية لعبت دورا كبيرا في المجتمعات القديمة التي مارست السلطة على أسس دينية محضة، واستعملت النظرية الدينية في العصر المسيحي والقرون الوسطى، عندما لعبت الكنيسة دورا كبيرا في خلع صفة الإله على الإمبراطور وتقرير أن الدين والعبادة لله وحده، بل إنها قللت من أهمية السلطة الزمنية، عند مطالبتها بتفضيل الخضوع للسلطة الروحية إذا كان هناك تضارب بين واجب الفرد نحو الحاكم وواجبه نحو خالقهما [1].

[1] – زاهر ناصر زكار، النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها. الأردن: منشورات أي كتاب، 2011، ص. 09.

ولم تختف آثارها إلا في بداية القرن العشرين، والسبب يعود إلى دور المعتقدات والأساطير في حياة الإنسان، حيث كان يعتقد أن هذا العالم محكوم بقوى غيبية مجهولة يصعب تفسيرها.

الفرع الثالث: نظرية القوة والغلبة

تعرف الدولة وفق هذه النظرية على أنها نتاج قوة مادية عليا، وأنه من الطبيعي أن الإنسان البدائي صاحب القوة البدنية الاستثنائية كان بإمكانه أن يرهب بني جنسه، ويمارس عليهم نوعا من السلطة والحكم ذاته ينطبق على القبائل والعشائر المتفوقة في علاقاتها مع العشائر الأخرى[1].

ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الدولة هي نظام اجتماعي فرضه الغالب على المغلوب، تنشأ عندما يفرض القوي سلطته على باقي الأفراد، لأن الحياة الإنسانية الأولى كان يحكمها نظام الأسر بما يحتويه من سيطرة قانون الحرب والإغارة بينها، فإذا انتصر أحد أرباب الأسر يضم الأسر الأخرى إليه[2].

هذه النظرية تدعمها مقولات الماركسيين الذين يرون أن نشوء الدول إنما كانت نتيجة القهر، والغزو وسيطرة طبقة على أخرى، وهذا يفسر وجهة نظرهم للدولة كونها أداة لحفظ مصالح الطبقة الحاكمة[3].

وحيث أن الدولة هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي يحق لها اصطناع القوة، فلماذا لا تكون القوة هي من أوجدتها؟ هذا التساؤل جاء على لسان ماكيفر الذي نفي أن تكون القوة هي السبب الوحيد لنشوء

---

[1] – نصر، المرجع السابق، ص. 103.

[2] – حسني بودیار، الوجيز في القانون الدستوري. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 35.

[3] – ظاهر، المرجع السابق، ص ص 59–60.

الدولة، والرأي ذاته ذهب إليه ميكيافيللي الذي اعتبر أن القوة هي السبيل الوحيد لتوحيد أمراء إيطاليا المتنازعين[1].

وقد واجهت هذه النظرية كثيرا من الانتقادات، فرغم أن التاريخ حمل إلينا الكثير من التجارب التي انتصر فيها مبدأ القوة، وبفضله أمكن قيام دول جديدة، إلا أنه لا يمكن التسليم بهذه النظرية، لأنه من غير المنطقي أن تستمر أي سلطة وأن تحقق لنفسها الاستقرار والدوام استنادا إلى القوة وحدها، ذلك أن الجماعة التي تستند إلى القوة وحدها تفتقد مقومات وجودها القانونية والمعنوية معا[2].

من جهته ذهب بن خلدون في كتابه المقدمة – كما سنرى لاحقا- إلى اعتبار أن نشوء الملك الدولة وكذا انهياره وسقوطه يعود إلى الصراع المبني على القوة المادية والمعنوية، كما أن يينكس Jenks الذي يعد مدافعا بارزا عن هذه النظرية يرى أنه ليس هناك أدنى صعوبة في إثبات أن كل المجتمعات السياسية الحديثة تدين بوجودها إلى الحرب الناجحة[3].

الفرع الرابع: نظريات العقد الاجتماعي

ترجع فكرة العقد الاجتماعي إلى عهد السوفسطائيين اليونان، وتذهب إلى القول بوجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة السياسية، وقد انتقل الأفراد حسبها من الحياة الفطرية إلى الحياة الجماعية بواسطة عقد اجتماعي تمخضت عنه السلطة الحاكمة. يقضي هذا العقد «بتنازل الأفراد عن بعض حرياتهم في سبيل قيام السلطة بالمحافظة على باقي الحريات

[1] – المرجع نفسه، ص 60.

[2] – مهنا، المرجع السابق، ص. 102.

[3] – نصر، المرجع السابق، ص. 103.

وتوفير المناخ الآمن للتمتع بها من خلال حماية الفرد من اعتداء الآخرين على هذه الحقوق، وحماية الوطن من أي اعتداء خارجي»[1]. غير أن هذا المبدأ ولد اتجاهات مختلفة رغم اتفاقها من حيث الأساس، حيث قاد هذه الاتجاهات كل من الفلاسفة توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو.

أ- نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز:

يرى أن الأفراد اتفقوا فيما بينهم على إقامة مجتمع يرعى فيه كل فرد حقوق غيره ويتنازل فيه عن حريته في العمل حسب ما يهوى مؤثرا في ذلك المصلحة الآجلة على المصلحة العاجلة[2]. وبرأيه فإن الحاكم لم يكن طرفا في العقد، وإنما تم العقد بين الأفراد وحدهم، ومادام الأفراد قد تنازلوا له عن حقوقهم كاملة دون أن يلتزم تجاههم، فإن سلطته على الأفراد تكون مطلقة، ولهذا فالسلطة الحاكمة مطلقة لا حدود لها ولا يحق بالتالي مخالفتها مهما استبدت وتعسفت[3].

ويرى أن صيغة هذا التنازل تكون كمايلي: إني أخول وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي لهذا الرجل أو لهذه المجموعة من الرجال، شرط أن تتخلى عن حقك وأن تخوله ما يقوم به من أفعال وذلك بالطريقة نفسها. كما ينفي من جهة ثانية وجود المجتمع، فحينما يقال ان المجتمع قد قام بفعل ما فهذا يعني أن هناك فردا أو مجموعة من الأفراد في الواقع قد أدوا هذا العمل باسم المجتمع ونيابة عنه[4].

---

[1] – محمد يوسف سماسيري، فلسفات الإعلام المعاصرة في ضوء المنظور الإسلامي. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإنساني، 2008، ص. 362.

[2] – المرجع نفسه، ص. 81.

[3] – مهنا، المرجع السابق، ص. 98.

[4] – إبراهيم، المرجع السابق، ص. 104.

ب- نظرية العقد الاجتماعي عند لوك:

يختلف لوك عن هوبز في تصوره لحالة الفطرة، فهي لم تكن حالة فوضى وبؤس، بل كانت تسودها الحرية والمساواة في ظل القانون الطبيعي، ويرى أن الأفراد يختارون الحاكم عند إقامتهم للسلطة ويجعلونه طرفا في التعاقد، وبذلك يقوم العقد بين طرفين أحدهما الحاكم والآخر مجموع الأفراد[1]. ويفترض لوك أن الإنسان عاش أولا في حالته الطبيعية واستمتع فيها بحرية التصرف والمساواة مع الآخرين والسيادة على نفسه في التدبير والحكم والتنفيذ، لكنه لم يلبث أن أحس بتراكم في أعمال وأخطار مصاحبة لعملية التنفيذ، فاقتنع بضرورة الدخول مع الآخرين في عقد يبني المجتمع، ويتنازل فيه عن بعض مزايا الحياة الطبيعية في سبيل ضمان الأمن الداخلي والخارجي[2].

ج- نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو:

كما كان الاختلاف بين لوك وهوبز حول فكرة تنازل الأفراد عن حريتهم عند التعاقد الاجتماعي وتأسيس الدولة، هناك اختلاف أيضا بينهما وبين روسو في نفس القضية، فروسو يرى أن الإنسان ولد حرا، ومع ذلك قبل القيود التي يفرضها عليه المجتمع ويرجع ذلك إلى أن الالتزام الاجتماعي والخضوع للسلطة بصورة إرادية تتم بالاتفاق بين الأفراد، وبذلك يكون هذا العقد هو أساس نشوء الدولة[3].

---

[1] – مهنا، المرجع السابق، ص. 99.

[2] – نصر، المرجع السابق، ص. 87.

[3] – مهنا، المرجع نفسه، ص. 99.

وبموجب العقد الاجتماعي يدخل الأفراد في المجتمع المنظم ويتنازلون كلية عن جميع الحقوق والحريات التي كانت بحوزتهم في حالة الفطرة، على أن هذا التنازل لا يترتب عنه فقدانهم للحرية والحقوق نهائيا، وإنما يحصلون وفق هذا التنازل على حريات وحقوق تتماشى والمجتمع المنظم، تقررها السلطة العامة للأفراد وتعمل على حمايتها[1].

وقد وجهت لنظرية العقد الاجتماعي عدة انتقادات من، أن الفكرة في حد ذاتها خيالية، فالتاريخ لا يعطينا أي مثال لدولة نشأت وفق هذا العقد. تحاول النظرية أن تبين أن الفرد كان يعيش في عزلة قبل قيام الجماعة وهذا غير صحيح، لأن الإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يطيق حياة العزلة[2].

الفرع الخامس: نظرية التطور التاريخي

يعتقد الفقه السياسي المعاصر أنه لا يمكن إرجاع نشأة الدولة إلى واقعة معينة، وإنما هي نتيجة عوامل مختلفة ساهمت على مر الزمن وبعد تطور طويل في إحداث الترابط بين أفراد الجماعة، وتطورت الأحوال بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها، ما أدى في النهاية إلى نشأة الدولة.

ولذلك يرى أغلب الباحثين أنه لا يمكن ربط مولد الدولة بظرف معين، كما أنه لا يمكن ربطه بعامل محدد دون غيره، كالعامل الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الديني أو عامل القوة، فهي ناتجة عن تفاعل كل هذه العوامل عبر حقب زمنية متتالية، ومن الطبيعي أن تختلف الدول

[1] – مهنا، المرجع السابق، ص.100.

[2] – المرجع نفسه، ص. 101.

فيما بينها نتيجة لاختلاف ظروف نشأتها والعوامل التي ساهمت في مولدها[1].

من خلال ما سبق يتضح أنه لا يمكن تبني إحدى هذه النظريات بمفردها لتبرير أصل نشأة الدولة، فالدولة ليست في الواقع سوى ظاهرة اجتماعية، وقد أخذت صورتها الحاضرة نتيجة لتطور تاريخي طويل تحت تأثير عدة مؤثرات متباينة، سواء كانت دينية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ولهذا يصعب وضع نظرية عامة محددة لبيان أصل نشأة الدولة بصفة عامة.

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة لدراسة الدولة

يمكن تقسيم اهتمامات الباحثين بموضوع الدولة إلى ثلاث مجموعات رئيسية من بين عدد كبير من التوجهات البحثية النظرية حول فكرة الدولة2:

- **المجموعة الأولى:** وتتعلق بالاتجاهات البحثية Trends وقسمت بدورها إلى ثلاثة، الأول قيمي أو معياري Normative يهتم بما يجب أن يكون، والثاني إمبريقي Empirical، وقد انصرف إلى الواقع التطبيقي، والثالث تحليلي Analytical وقد حاول الربط بين التوجهين السابقين.
- **المجموعة الثانية:** وهي مجموعة مستويات التحليل وتتكون بدورها من ثلاثة مستويات، الأول هو البنائي أو الهيكلي Structural ويتعلق بهيكل الدولة وبنيتها ككيان مؤسسي، والثاني هو الوظيفي

[1] – مهنا، المرجع السابق، ص. 103.

[2] – لمعلومات أكثر، أنظر: صـــلاح ســـالم زرنوقة، " الاتجاهات الحديثة في دراســـة الدولة، الجوانب البنيوية مجلة النهضة، 2، 2006: 01-58.

Functional ويرتبط بوظائف الدولة وأدوارها المختلفة، والثالث علائقي Relational وينصرف إلى المجالات التي تمثل الدولة طرفا فيها، لاسيما علاقتها بالعالم الخارجي[1].

- **المجموعة الثالثة:** وتضم المذاهب والمدارس الفكرية، التي برز منها المذهب الماركسي والفيبري والغرامشي، ولهذه المذاهب منطلقات متمايزة وتحليلات مختلفة حول الدولة، أما المدارس، فقد اشتهرت منها خمس مدارس فكرية تعاملت مع قضية الدولة، وهي المدرسة الليبرالية التعددية، والمدرسة الماركسية، والمدرسة المؤسساتية، وقد تمخضت عن هذه المدارس مدارس جديدة كالماركسية الجديدة والليبرالية الجديدة[2].

لقد أنتجت هذه المدارس الفكرية كثيرا من الأدوات النظرية والمنهجية للتعامل مع فكرة وموضوع الدولة من نظريات ومفاهيم ومقتربات وتوجهات بحثية، منها ما تم التخلي عنه، ومنها ما يزال يجلب اهتمام الباحثين، وهي أدوات تبرز وتختفي بحسب تطور دراسة الدولة ومركزيتها في القضايا السياسية، منذ الحرب العالمية الثانية إلى أيامنا هذه.

---

[1] – عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي. مصر: دار الأصدقاء للنشر، 2003، ص. 337.

[2] – لمعلومات أكثر أنظر:

Clyde W. Barrow, Critical Theories of the State: Marxist, Neo-Marxist, Post-Marxist. (United States of America: Univ of Wisconsin Press, 1993).

الفرع الأول: الدولة في الفكر الماركسي Marxism

ترتبط النظرية الماركسية لأصل الدولة بأسس النظرية الماركسية القائمة على المادية التاريخية والمادية الجدلية، وعليه، فالدولة هي نتيجة لتطور المجتمع وتعبير عن النمط الاقتصادي السائد فيه، ولا ترى النظرية الماركسية أي إمكانية لوجود الدولة، إلا مع وجود صراع طبقي أي وجود المجتمع الطبقي والملكية الخاصة، فتأتي الدولة لتجسد السلطة السياسية للطبقة المهيمنة.

إن الدولة في الفكر الماركسي التقليدي بكل تنظيماتها وتشريعاتها ماهي إلا الصورة الإيديولوجية لسيطرة طبقة اجتماعية على الطبقات الأخرى، من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج المادي وفرض نظام قانوني يكفل لها المحافظة على روابط الإنتاج[1].

وقد وصف كلا من ماركس وإنجلز الجهاز التنفيذي للدولة الحديثة بأنه لجنة تقوم بإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية برمتها، وفي كتابات أخرى وصفاها بأنها مجموعة من الرجال المسلحين تفرض إرادة طبقة مسيطرة على بقية المجتمع بالقوة[2].

وترى الماركسية أنه من الضروري – عندما تنفصل الطبقات بعضها عن بعض وتتعارض – أن تقوم سلطة عليا ظاهريا على الأقل تسمو فوق هذه الطبقات. هذه السلطة هي سلطة الدولة ومهمتها منع الطبقة المسيطرة

[1] – الزبيدي، المرجع السابق، ص. 25.

[2] – دانيلفي، المرجع السابق، ص. 215.

من القضاء على الطبقة المضطهدة، فالدولة إذن تعكس البنية الطبقية للمجتمع[1].

وترى أن كل تقسيم داخل المجتمع هو خلق عُدة جديدة لإدارة الدولة، حيث أن كل مصلحة مشتركة يتم فصلها مباشرة عن المجتمع ويتم معارضتها به بمبرر المصلحة العليا العامة، فيتم انتزاعها من مبادرة أعضاء المجتمع لتحويلها إلى موضوع النشاط الحكومي[2].

ولم تستقر هذه المدرسة التي غيرت كثيرا من رؤاها* مع مرور الوقت على نظرة واحدة لمختلف الظواهر السياسية بما فيها الدولة، فالماركسية المحدثة التي قادها بولانتزاس Poulantzas وغلوكسمان Gluksman وميليباند Milband وغيرهم، أعادت دراسة الدولة كمفهوم مركزي في أي نقاش أو حوار سياسي، ووصلت إلى مفهوم لا يتعارض كثيرا مع المفهوم الليبرالي أو الفيبري وهو كون الدولة تعبر عن توازن المصالح وليس تناقضها3.

من جهتهم، يقدم الماركسيون الجدد من العالم الثالث رؤية مميزة لطبيعة الدولة في مجتمعاتهم حيث تمحورت مقولاتهم حول ما يعرف بنظرية التبعية، ويرون أن الدولة هي نتاج الرأسمالية الأوروبية، حيث تم تعميم مفهوم الدولة على أطراف النظام العالمي، ولكن هناك نظرة بديلة تؤكد أن

---

[1] – هنري لوفير، الماركسية، تر، جورج يونس بيروت: مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، 2002، ص. 77.

[2] – الهلالي وعزيز لزرق، المرجع السابق، ص. 30.

* استمد ماركس كثيرا من أفكاره من ممارساته اليومية لعمله الصحفي واتصاله المباشر مع مختلف القضايا الاجتماعية، ولذلك جاء تناوله لعدد من هذه القضايا متذبذبا من حيث الاستقرار على رأي واحد وقد تجلى ذلك في كتاباته التي اختلفت في شبابه عنها في نضجه.

[3] – نفس المرجع والصفحة.

الدولة في العالم الثالث ليست بالضرورة مفروضة من الخارج، وإنما فرضتها محاولة النخب السياسية محاكاة نموذج الدولة الغربية[1].

إن الدولة لم تكن موجودة في نظر الماركسيين قبل وجود الملكية الخاصة وقبل وجود الطبقية، فمع ظهور المجتمع الزراعي وزيادة الإنتاج بدأت الملكية الخاصة في الظهور، وبدأ التمايز بين الأفراد يفرض نفسه ويقسم المجتمع إلى طبقات اجتماعية متصارعة، فعمل الأغنياء على المحافظة على ثرواتهم وامتيازاتهم بخلق جهاز الدولة لتسخيره لهذين الغرضين، وحسب هذا التصور فإن الدولة ستزول بعد القضاء على الطبقية والوصول إلى المجتمع الشيوعي، لأن مبرر وجودها ينتفي آنذاك، غير أن الأحداث والواقع أثبتا بأن النظرية الشيوعية هي التي زالت بسقوط المعسكر الشرقي وليس الدولة.

مع ذلك لا تزال بقايا الشيوعية المنتشرة في العالم تعتقد بأن أفول الرأسمالية سيأتي لامحالة ويشتد هذا الخطاب في أوقات الأزمات الاقتصادية، فالماركسية ترى بأن سيادة الدولة بالمنطق الليبرالي سيكون قصير الأجل، وأن الشيوعية ستخلفها حتما[2].

الفرع الثاني: الدولة في الفكر البيروقراطي Bureaucracy

يرى ماكس فيبر – أحد أبرز مؤسسي ورواد الفكر البيروقراطي- أن الدولة جهاز مؤسسي يحتكر استخدام العنف والقهر داخل المجتمع، فتنظيم العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة داخل المجتمع يتطلب قيام هذا التجمع القسري لكل أدوات الإكراه بدعوى السيطرة على الأرض

---

[1] – الزبيدي، المرجع السابق، ص. 33.

[2] – Scott Burchill, Theories of International Relations 3rd ed (new York: Palgrave Macmillan, 2005), p. 111.

والشعب، وحصر استعمالات العنف وتوزيعه وجعله مشروعا في وجه المعارضة الداخلية والخطر الخارجي[1].

ويرى فيبر أنه لو لم توجد إلا بنيات اجتماعية خالية من العنف لكان مفهوم الدولة قد اختفى، وأن هناك علاقة خاصة بين الدولة والعنف وهي ذات طابع حميمي2. فالدولة في منطق البيروقراطيين وجدت لعزل كثير من القيم المتنازع عليها في المجتمع واحتكارها ومن هذه القيم[3]:

احتكار الاستعمال الشرعي للعنف ووسائل السيطرة والتوجيه، «فالعنف المادي وسيلة للسلطة وبه يتم التفريق بين الدولة والبنيات والجماعات السياسية الأخرى، وبهذا تصبح الدولة المنبع الوحيد للحق في استعمال العنف»[4].

- **الإقليمية:** أي سيادة الدولة على إقليم جغرافي وجيوسياسي محدود ومحدد بوضوح يفصلها عن باقي الدول، ويتفق أغلب الكتاب على هذا الشرط من هوبز إلى إنجلز إلى فيبر إلى غيدنز.
- **السيادة**: تتميز الدولة في حدود إقليمها الأرضي والجوي والبحري بالسيادة التي تمنحها السلطة المطلقة على ممتلكاتها ورعاياها.
- **الدستور:** يجب على الدولة الحديثة أن تتقيد بتشريعات يتضمنها دستور ينظم العملية السياسية ويوضح قواعد اللعبة، يضمن الحقوق ويحدد الواجبات كما يحدد شكل الدولة ومختلف وظائفها وهيئاتها وطريقة تنظيمها وعملها.

---

[1] – الزبيدي، المرجع السابق، ص. 28.

[2] – الهلالي وعزيز لزرق، المرجع السابق، ص. 26.

[3] – Christopher Pierson, The Modern State (London: Routledge, 1996), pp. 08-34.

[4] – الهلالي وعزيز لزرق، المرجع السابق، ص. 26.

- **عدم شخصنة السلطة:** السلطة ملك للدولة وهيئاتها، فالدولة الديمقراطية لا تمنح السلطة لأشخاص الحكام وإنما تتولاها الهيئات.
- **البيروقراطية العامة**: رغم وجود بيروقراطيات متطورة في الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية والحضارة الصينية إلا أن ارتباط قيام الدولة الحديثة – حسب فيبر- بالنموذج البيروقراطي أمر لا خلاف عليه باعتبار البيروقراطية كالدم الذي يسري في جسم الدولة.
- **السلطة والشرعية:** تمارس السلطة وفق النموذج البيروقراطي من طرف الدولة في كل الظروف وتمتلك السلطة المنبثقة من الشعب شرعية تجعلها بعيدا عن المحاسبة.
- **المواطنة**: تتميز الدولة الحديثة بفكرة المواطنة، وتعتبر هذه الأخيرة عنصرا مفتاحيا في هيكلة الدولة، التي تتخذ منها موضوعا لكل نشاطاتها.
- **جمع الضرائب:** وهي من أحدث وظائف الدولة الحديثة.

من جهة ثانية يرى فيبر أن بيروقراطية الدولة الحديثة تجعلها عبارة عن قفص حديدي لا تستطيع القيادة السياسية اختراقه، ولذلك انصب اهتمامه على ضرورة توسيع سلطة البرلمان وتوسيع وظائفه الرقابية، مما يجعل الدولة البيروقراطية تحت سلطة الشعب، وكان هذا التحول في فكر فيبر بمثابة الأساس النظري للنقد الليبرالي للدولة والذي يكمله التوجه التعددي الذي ينادي بضرورة وجود مراكز متعددة للممارسة القوة والسلطة في المجتمع[1].

[1] – خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، ط3 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص. 300.

الفرع الثالث: الدولة في الفكر التعددي Pluralism

يتردد التعدديون* في الحديث عن مفهوم الدولة ويفضلون عوض ذلك مصطلح الحكومة أو التنظيمات الحكومية، وهم يشيرون عادة إلى الدولة تجريبيا بوصفها تنظيمات غير مترابطة، مثل المحاكم والمؤسسات العامة، أو يشيرون إلى الجهاز البيروقراطي كواحد من تنظيمات الدولة، وهذا ما يبين بأنهم يمتلكون نظرة وتصورا حول علاقات الدولة مع المجتمع وهم يتوافقون في ذلك مع النظرة الليبرالية للدولة[1].

الدولة إذن في نظر التعدديين هي مجال للتنافس بين الجماعات المتعارضة، بحيث لا تنفرد جماعة واحدة بالتأثير على العملية السياسية، وتنطلق من تبرير عمل الدولة الدستورية في ظل الليبرالية وترى أن القوة الاجتماعية موزعة بشكل واسع في المجتمع بين فئات وتنظيمات متفاوتة النصيب من تلك القوة[2].

وتمجد التعددية الجماعة وتجعلها في مواجهة الدولة، مناقضة في ذلك فلسفات سابقة كانت تمجد الفرد على غرار ما يقوله سبنسر «الإنسان في مواجهة الدولة» في حين ترى طائفة أخرى من التعددين بأن الجماعة ليست بديلا للدولة ولكنها جزء منها[3].

---

* يطلق اصطلاح التعددية Pluralism على مجموعة من الجماعات التي تستطيع أن تؤثر في السياسة، بحيث لا تنفرد جماعة معينة بهذا التأثير، وقد استخدمت هذه النزعة في العلوم السياسية والاجتماعية= وتدافع التعددية عن التعدد والوفرة في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات وتعارض الأحادية، وتعتقد بأن الحقيقة لا يمكن تفسيرها بجوهر أو مبدأ واحد، وتقر التعددية السياسية بوجود تنوع في الممارسات الاجتماعية والمؤسساتية والإيديولوجية وتثمن هذا التنوع. لمعلومات أكثر أنظر: دانيلفي، نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية، مرجع سابق.

[1]– دانيلفي، المرجع السابق، ص ص. 52-53.

[2]– الزبيدي، المرجع السابق، ص. 29.

[3]– فنسنت، المرجع السابق، ص. 234.

وفي الحقيقة كما يذكر أندرو فنسنت، هناك مشكلتان في تعامل التعددية مع فكرة الدولة، الأولى تتعلق بشخصية الجماعة والسيادة الجماعية، أما الثانية فتتعلق باختلاف التعدديين الإنجليز والتعدديين الأمريكيين في تفسير فكرة الدولة. وتتضح عدم دقة التعدديين حسب فنسنت في عدة مفاهيم على غرار الدولة والمجتمع والحكومة، فلاسكي Lasky يرى مثلا أن نظرية الدولة هي أساسا نظرية تصرفات الحكومة1. وهو يشير في ذلك إلى مختلف نشاطات الحكومة وهي النظرة التي كانت سائدة لدى أغلب التعدديين.

لقد أشرنا سابقا إلى التعدد اللافت في تعاريف الدولة، وهذا انعكس على تعدد النظريات التي فسرت نشأتها وتطورها، وهذه النظريات كما التعاريف تفسر تعدد وجهات النظر حول فكرة الدولة بين علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون وغيرها من الحقول المعرفية التي اهتمت بالدولة، وبين مختلف المدارس والمذاهب الفكرية التي أشادت في مجملها بفكرة الدولة.

هذا التنوع أثرى مختلف الكتابات حول الدولة وأبرز جوانب كثيرة حولها، كما أنه واكب تطور الفكرة منذ نشأتها وبين مختلف التغييرات التي حدثت عليها إلى يومنا هذا.

[1] – فنسنت، المرجع السابق، ص. 259.

المبحث الثالث: البناء الهيكلي للدولة الحديثة

قبل قيام نموذج الدولة الحديثة ونشوء الوحدات القومية في أوروبا «قامت دول صغرى على أقاليم صغيرة المساحة قليلة السكان إمارات في الغالب وحكمتها أنظمة سياسية لم تكن جميعها تفتقر إلى الشرعية، فتاريخ أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر يبين نوعا من التطور والانتظام والمأسسة شهدها المجال الأوروبي قبل الثورة الفرنسية وقبل الوحدات القومية». ورغم ذلك لم تقنع هذه التكوينات أيّا من الحكام أو المحكومين بجدارتها وكفايتها لممارسة السلطة بطريقة عادلة ومنصفة وكان لزاما البحث عن نموذج أكثر قبولا عند الطرفين.

يؤرخ معظم الكتاب لبداية ظهور الدولة بهذا المعنى بمعاهدة وستفاليا threaty of westphalia عام 1648 التي انعقدت بعد حروب دينية طاحنة وأرست قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوروبية التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانية. لكن هذه المعاهدة لم تنه كل الإمبراطوريات الأخرى العثمانية، النمساوية والهنغارية التي كانت قائمة في ذلك الوقت ولم تمنع قيام امبراطوريات جديدة، خاصة خارج أوروبا، رغم أنها أرست البذور الجنينية لظهور الدول القومية في أوروبا، التي انتشر منها هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي إلى القارات الأخرى بعد قرون. وقد ترتب عن معاهدة وستفاليا بصفة عامة مايلي:

- القضاء على نفوذ البابا في رئاسته للدول.
- إقرار المساواة بين الدول المسيحية.
- إحلال نظام السفارات الدائمة محل السفارات المؤقتة.
- منح الاعتراف الرسمي لنظام الدول المسيحية.

- تكريس مبدأ الحريات الدينية.
- تفكيك وحدة القرون الوسطى وتعويضها بعهد الدول المطلقة والمتعددة.
- إنشاء فكرة التوازن في أوروبا كوسيلة أساسية من وسائل حفظ السلم.

لقد تعايشت الدولة الحديثة في أوروبا في بداياتها مع أشكال أخرى من التنظيم السياسي المدن، الإمبراطوريات، البابويات، ثم امتدت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية حيث اكتسبت صفة الدولة الوطنية كنموذج للتنظيم السياسي، وفي مرحلة ثالثة امتدت إلى باقي مناطق العالم بعد انهيار الإمبراطوريات، حيث ساهمت الحملات الاستعمارية في حمل هذا النموذج إلى آسيا وإفريقيا.

المطلب الأول: أركان الدولة الحديثة

امتازت الدولة الحديثة عن الأشكال التقليدية للتجمعات البشرية المنظمة بوجود أركان ثابتة لا يستقيم مفهوم الدولة في غياب إحداها أو بعضها أو جلها، وهذه الأركان هي:

- **الشعب**: يعتبر وجود السكان أو الشعب شرطا أساسيا لوجود الدولة حيث لا يمكن تصور دولة دون الجماعة البشرية أو الأفراد الذين يكونون هذه الدولة[1]. ويشترط في هذه الجماعة أن تكون دائمة ويتوافر فيها قدر من التجانس الذي يؤمن الوحدة الوطنية والسعي لتحقيق الأهداف المشتركة، حيث كانت التفسيرات التقليدية لنشأة الدولة ترى أن هذا التجانس يتحقق بالأصل العرقي الواحد أو اللغوي الواحد، غير أن التطور الحضاري غيّر مفهوم الدولة وقلل من دور هذه الشروط فالولايات المتحدة

[1]- مهنا، تطور النظريات والمذاهب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص. 07.

الأمريكية لا تتوفر فيها هذه الشروط[1]. وللشعب مدلولان اجتماعي وسياسي فالاجتماعي يقصد به مجموعة الأفراد المنتسبين إلى الدولة المتمتعين بجنسيتها (الرعايا)، أما المدلول السياسي للشعب فيقتصر على الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية كالانتخاب مثلا[2].

- **الإقليم**: يشكل الإقليم العنصر المادي الطبيعي للدولة، ويقصد به الحيز الجغرافي الذي ترتكز عليه الدولة، ويعتبر شرطا ضروريا لوجودها، لنهأنه أنه المجال الذي يُمكّنها من فرض سلطتها على من فيه وهو تأكيد لاستقلالها عن الآخرين، كما أنه عامل ضروري لاستقرار ودوام الجماعة وهو الذي يساعد على بلورة الضمير الاجتماعي الذي يجتمع حوله الأفراد[3].

إن الإقليم هو ركن أساسي من أركان ممارسة السيادة، وبالتالي فإن زواله يؤدي حتما إلى انتفاء الشخصية الدولية للدولة، كما أن زيادته أو نقصانه لا يؤدي إلى نفس النتيجة، ويلاحظ أنه لا يقصد بالإقليم الحيز الأرضي فقط أي سطح الأرض، وإنما ماتحتها ومافوقها من طبقات جوية تعلو اليابسة وكذا المياه الإقليمية ومايعلوها من طبقات جوية، ولذلك فالإقليم يشمل اليابسة والماء والأجواء[4].

- **الحكومة:** هي أداة الدولة في تحقيق إرادتها وممارسة سلطاتها ووظائفها، وهي تشمل كل المؤسسات التي تتولى وضع السياسات وتنفيذها

---

[1] - الطيب، المرجع السابق، ص. 06.

[2] - بوديار، المرجع السابق، ص. 39.

[3] - بوديار، المرجع السابق، ص. 41.

[4] - مهنا، تطور النظريات والمذاهب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص.09-10.

وتمارس الضبط الاجتماعي والإكراه الشرعي والامتثال للقوانين، وهذه المؤسسات تنتمي إلى السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية[1].

تمارس الحكومة سلطتها السياسية في الحدود الإقليمية للدولة وتدير شؤون المجتمع ولا ينازعها في ذلك أي فرد أو جماعة، حيث تنقسم الآراء بين من يرى أنه لا يشترط رضا وقبول المحكومين، فمتى كانت الهيئة الحاكمة قادرة على إخضاع المحكومين لإرادتها ولو بالقوة والقهر فإنها تكون صالحة لممارسة السلطة، غير أن آخرين اشترطوا هذا الرضا والقبول الذي يمنح الشرعية للحكومة[2].

- **السيادة**: وتعني السلطة العليا للدولة وحقها في إصدار الأوامر ومطالبة المواطنين بالولاء والامتثال لها، وتعرف السيادة على أنها مجموعة من الاختصاصات تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة وتجعل منها سلطة عليا آمرة، وتمكنها من فرض إرادتها على غيرها من الأفراد والهيئات كما تجعلها غير خاضعة لغيرها في الداخل والخارج[3]. ويذهب كثير من الكتاب إلى القول بأن أصل فكرة السيادة بمعناها الحديث يعود إلى فقهاء العصور الوسطى، منهم على سبيل المثال بومانوار Boumanoir ولوازو Loyseau ولكن هناك شبه إجماع بين علماء الفقه الدستوري الحديث على أن نظرية السيادة تعود أصولها إلى الفقيه جان بودان J. Bodan الذي يعد أول من وضح معنى كلمة السيادة في كتابه عن الجمهورية عندما

[1] – الطيب، المرجع السابق، ص ص. 07-08.

[2] – مهنا، المرجع نفسه، ص. 12.

[3] – بوديار، المرجع السابق، ص. 50.

قال "إن الدول، إنما هي حق الحكم على الأسر فيها، وحق إدارة شؤونها المشتركة بينها وذلك على أساس السلطان السيد"[1].

في القرن 18 كان يعتقد بأن السيادة تعود للحاكم الذي تسلمها بدوره من الله وهي سيادة مطلقة، أما بعد الثورة الفرنسية فتم الفصل بينهما وأصبحت السيادة للأمة باعتبارها شخصا معنويا متميزا عن الأفراد المكونين لها[2]. وتترتب عن فكرة السيادة العديد من الآثار منها[3]:

- تتمتع الدول بكل الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها، سواء على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصيب رعاياها، وعلى الصعيد الداخلي، للدولة الحق في التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية.
- المساواة بين الدول من حيث الحقوق والواجبات والقيمة الاعتبارية في المحافل الدولية، حتى ولو كان هناك اختلاف بينها في الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية والموارد الاقتصادية.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن عددا من الدول تمتلك حقوقا إضافية على غرار العضوية الدائمة في مجلس الأمن والتصويت بحق الفيتو وهذا ما يخل بمبدأ المساواة الفعلية[4]. وعدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى، وقد شكل هذا الأثر نقطة اختلاف بين فقهاء القانون الدولي حول حدود

---

[1] – طلال ياسين العيسي، " السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر دراسة في مدى تدويل السيادة في عصرنا الحاضر" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 01 (2010): 40.

[2] – بوديار، المرجع السابق، ص. 53.

[3] – محمد بوبوش " أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" في السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 123.

[4] – سهيل حسن الفيتلي، الوسيط في القانون الدولي العام (بيروت: دار الفكر العربي، 2002)، ص. 127.

التدخل الدولي وضوابطه. إن السيادة تميز الدولة عن بقية الأشخاص القانونية الأخرى مثل الولايات والبلديات والمدن والقرى والشركات والجمعيات، غير أنها تتجاهل القوى التي تحدد اختصاصات الدولة وتقيدها والتي تتزايد بمرور الزمن، وهذه القوى قد تكون وطنية أو دولية، وباعتبار السيادة فكرة مطلقة فإنها تتناقض مع القيود التي تفرضها هذه القوى، ولذلك جرى التعامل مع هذا العنصر بحذر.

المطلب الثاني: وظائف الدولة

لقد اتسعت المهام الموكلة للدولة في العصر الحديث، بعد أن كان ينظر لها قديما على أنها مرادفة للحكومة، وشملت هذه المهام المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فقد رأى أفلاطون أن المجتمعات ظهرت نتيجة الحاجة البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض، أما توماس الأكويني فقد أكد على الوظيفة الأمنية للدولة أي حماية نفسها وتأمين الجماعة من الأخطار الداخلية والخارجية[1].

عمليا يمكن القول في عصرنا الراهن أنه لا يوجد مجال لا تتدخل فيه الدولة، ففي الماضي كانت مهمة الدولة تنحصر فقط في ممارسة وظائف محددة ونابعة من وجودها كدولة ذات سيادة، تحتكر ممارستها بهدف تحقيق المصلحة العامة وهذه الوظائف هي "حفظ الأمن في الداخل(...)، والدفاع عن الدولة إزاء كل خطر يتهددها من الخارج وتمثيل الدولة لدى الدول الأخرى (الوظيفة الدبلوماسية)، أما الوظيفة الرابعة فهي نقدية تتلخص بحصر إصدار العملة وجباية الضرائب"[2]. وتتنوع هذه الوظائف ما بين

[1] – مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، (ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص. 143.
[2] – سليمان، المرجع السابق، ص. 24.

سياسية وقانونية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية، فعلى الصعيد السياسي تقوم الدولة بوظيفة كفالة النظام الاجتماعي العام وتحقيق الإجماع حوله، وسن التشريعات اللازمة لإقامة حياة اجتماعية داخل حدودها السيادية، وعموما ترتبط بهذه الوظيفة مهمتين أساسيتين هما[1]:

- ضبط التوازن للتكوين الاجتماعي وتحقيق تماسكه.
- التوفيق بين الجماعات والطبقات المتصارعة والحؤول دون تحوله إلى صدام أو نزاع يهدد استقرار النظام القائم. وبحكم احتكارها حق التشريع فإنها تتولى إصدار القوانين وتطبيقها وكذا حماية النظام والأمن من خلال هذه القوانين. كما أنها تقوم بإفراز الأفكار الأيديولوجية ونشرها، فضلا عن تنظيم عمليات الإنتاج وضمان حقوق الملكية وضبط عمليات الاستهلاك والتوزيع وتقديم بعض الخدمات في مجالات التعليم والصحة والتأمين والضمان الاجتماعي[2].

تعتبر هذه الوظائف تقليدية وأساسية يؤدي عدم قيام الدولة بها إلى التشكيك في وجودها، وقد أضيفت إليها في العصر الحديث وظائف أخرى اقتصادية واجتماعية، فأصبحت الدولة تتدخل في المجال الاقتصادي بدرجات متفاوتة تبعا للإيديولوجية التي يقوم عليها نظامها السياسي[3].

إن اتساع وظائف الدولة وتسيّس مختلف قطاعات النشاط البشري، انعكس على الوعي السياسي للمواطنين، فعندما كانت الدولة تمارس فقط وظائفها الأساسية التقليدية، كانت السياسة مجرد نزاع على ممارسة السلطة

---

[1] – الزبيدي، المرجع السابق، ص ص. 41-42.

[2] – المرجع نفسه، ص. 42.

[3] – المرجع نفسه، ص. 30.

ولا تهم مكانة الفرد العادي كثيرا، أما في العصر الحديث فقد أصبحت السياسة من صلب اهتمام المواطن لأن كل أعمالها ترتبط بحياته مباشرة[1].

هناك من يقسم وظائف الدولة إلى تلك المنبثقة عن مبدأ الفصل بين السلطات وهي:

- وظيفة التشريع ووضع القوانين وتتولاها سلطة تشريعية واحدة.
- الوظيفة التنفيذية ويخضع لها جميع الأفراد في الدولة.
- الوظيفة القضائية ويلجأ إليها الأفراد للفصل في المنازعات في إطار الدولة الواحدة. أما لوينا باريني، فتسند عدة أدوار للدولة الحديثة نلخصها فيما يلي[2]:

- **الدولة الراعية للمصلحة العامة:** يقع على عاتقها حماية مواطنيها ورعاية المبادئ الأساسية التي ترسي شرعيتها الديمقراطية، وهي المتحدث الرسمي باسم رعاياها.
- **الدولة الحامية في وقت الأزمات:** فهي لا تتخلى عن وظيفتها الرقابية والحمائية من الأزمات لصالح قوانين السوق، ويكون هذا الدور هاما للغاية عندما يكون القضاء مستقلا، والذي يمكنه أن يحاسبها في حالة الإهمال.
- الدولة المفاوضة: يجب على ممثلي الدولة أن يُنمّوا في أنفسهم القدرة التفاوضية مع فواعل الداخل والخارج في عدد لا حصر له من المجالات وفي قضايا خلافية مع الدول الأخرى.

---

[1] – سليمان، المرجع السابق، ص. 26.

[2] – لورينا باريني، دول وعولمة، استراتيجيات وأدوار، تر، نانيس حسن عبد الوهاب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007)، ص ص. 281–282.

- **الدولة المبادرة:** تعتبر الدولة أو شبكات الدول محرك المبادرات الهادفة إلى الحد من سلبيات العولمة.
- **الدولة حلقة الوصل:** تقوم الدولة بتوسط عدة مستويات متعلقة بسلطة القرار (فوق قومية، قومية وإقليمية وعلى مستوى الفرد).

المطلب الثالث: أنواع الدول

تنقسم الدول إلى أنواع متعددة، فمن حيث الشكل تنقسم إلى دول بسيطة وأخرى مركبة وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى عدة أشكال، ومن حيث السيادة تنقسم إلى دول تامة السيادة ودول ناقصة السيادة، أما من حيث شكل نظام الحكم فتنقسم إلى ملكية وجمهورية وتنقسم من حيث طبيعة نظام الحكم إلى ديمقراطية وديكتاتورية.

- **الدول البسيطة:** وهي الدول التي تظهر داخليا وخارجيا كوحدة واحدة، حيث يمكنها أن تتعامل مع الخارج بشخصية دولية واحدة، أما داخليا فتكون لها سلطة مركزية واحدة تنظم شؤونها الداخلية ودستور واحد، يطبق على جميع مواطنيها داخل الإقليم، وقد تعتمد أسلوبا مركزيا أو لامركزيا[1].
- **الدول المركبة:** هي اتحاد عدة دول فيما بينها لتحقيق أهداف مشتركة، وتتميز بتعدد الدساتير والسلطات العامة بعدد الدول المكونة للاتحاد، وقد تأخذ عدة صور، منها:
- **الاتحاد الشخصي:** وهو أضعف أنواع الاتحاد وينشأ باجتماع حق وراثة عرش دولتين أو أكثر بيد أسرة واحدة مع احتفاظ كل دولة بكامل

[1] – بوديار، المرجع السابق، ص. 56.

سيادتها الداخلية والخارجية[1]. وقد تجسد هذا الاتحاد عندما تولى سيمون بوليفار رئاسة ثلاث دول هي: البيرو سنة 1813 وكولومبيا سنة 1814 وفنزويلا عام 1816[2].

- **الاتحاد الفعلي أو الحقيقي:** هو عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر بموجب معاهدة تفقد بموجبها الدول الأعضاء شخصيتها الدولية، مما ينتج عنه تكوّن شخصية دولية جديدة تمثل (الاتحاد)، لكن على المستوى الداخلي تحتفظ كل دولة باستقلاليتها ودستورها وقوانينها ونظامها الإداري[3].
- **الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي (الكنفدرالي):** ويقصد به "اتحاد بين دولتين أو أكثر، تحتفظ كل منها بسيادتها في الداخل والخارج، ولكنها تنشئ فيما بينها نوعا من الارتباط والاتحاد بقصد تحقيق أغراض ومبادئ يتم الاتفاق حولها في معاهدة تبرمها هذه الدول"[4].
- **الاتحاد المركزي (الفيدرالي):** تنصهر الدول المنضوية تحت هذا الاتحاد في شخصية دولية واحدة، وتصبح ولايات، في حين تتشكل شخصية دولية جديدة للاتحاد الوليد تتمتع بكامل مظاهر السيادة الخارجية وبجزء من السيادة الداخلية على الولايات، وينظم دستور الدولة الاتحادية العلاقات بين هذه الولايات5. ومثال ذلك اتحاد الولايات الأمريكية، الذي تحول من اتحاد تعاهدي إلى اتحاد مركزي سنة 1787.

---

[1] – بوديار، المرجع السابق، ص. 59.

[2] – الطبيب، المرجع السابق، ص. 143.

[3] – الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)، ص. 94.

[4] – سامي الخزندار، "مفهوم الكونفدرالية بين النظرية والتطبيق" مجلة النهضة 18(2004): 40

[5] – المرجع نفسه، ص. 146.

الفصل الثاني:

أنطولوجيا الدولة العربية الحديثة

المبحث الأول: الدولة في الفكر السياسي العربي والإسلامي

عكس رواد الفكر السياسي الغربي والأوروبي خاصة، قدم رواد الفكر السياسي العربي والإسلامي إسهامات محتشمة في نظرية الدولة، لاسيما فيما يتعلق بظروف نشأتها تاريخيا ودور البنى المجتمعية في ذلك، ومن هؤلاء المفكرين نجد بن خلدون والفارابي والماوردي وأبو حامد الغزالي وغيرهم[1].

المطلب الأول: الدولة في الفكر السياسي الإسلامي

هناك من الكتاب المهتمين بنشأة الدولة من يرون بأن الفكر السياسي الإسلامي القديم عرف بدوره فكرة العقد الاجتماعي وتجلى ذلك في نظام الخلافة في اختيار أهل العقد والحل عن طريق آلية البيعة، التي تعني المعاقدة والاتفاق على أمر يتعلق بتولي السلطة لشخص أو مجموعة أشخاص، وهي تعني وضع اليد في يد الأمير المبسوطة على الخضوع. فقد نصت الأحكام العامة للنظرية السياسية الإسلامية بوجوب قيام الدولة، وقد تقرر ذلك في اجتماع السقيفة؛ إذ لم يعارض أحد من الصحابة في أصل إقامتها وانحصر الخلاف في صفات من يتولى رئاستها، ولذلك لم يعترض أحد على أبي بكر عندما قال «لابد لهذا الأمر من قائم يقوم به، فانظروا وهاتو برهانكم»[2].

ومن السنن التي يحتج بها فقهاء الإسلام في ضرورة قيام الدولة، رواية بن عمر للحديث النبوي «من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع

---

[1] – ينبغي الإشارة هنا إلى أن عددا من الفلاسفة المسلمين لم يشيروا إلى الدولة بالمعنى المتعارف عليه حديثا، وإنما أشاروا إلى مفاهيم قريبة منها على غرار المدينة والسلطة والحكم، والإمامة، حيث أمعن كل من الماروردي وبن رشد والغزالي في تفسير ظاهرة السلطة في المجتمع ولم يتطرقوا في مؤلفاتهم صراحة إلى موضوع الدولة.

[2] – محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، دراسة مقارنة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ب س ط)، ص. 319.

الإسلام عن عنقه حتى راجعه، ومن مات وليس عليه إمام جماعة فإن موتته موتة جاهلية»، وقول عثمان بن عفان «إن الله يزع بالسلطان مالم يزع بالقرآن»[1].

الفرع الأول: الدولة في القرآن الكريم

وردت دلالات كثيرة في القرآن الكريم تشير إلى الدولة في عدد من الآيات، وقد وردت بلفظ القرية في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[2]، على لسان ملكة سبأ التي كانت تحمل صفة الدولة المنظمة، ففيها حكومة ترأسها ملكة قوية لها وزارة وقادة إداريون.

كما ورد لفظ «قرية «في الآية الكريمة ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[3] . فالقرآن الكريم في تسميته للدولة بالقرية يقدم الدولة في أصغر صورها، حتى يمكن البناء أو القياس عليها، فمادام أنّ قرية واحدة يمكن أن تكون دولة، فإنّ عدة قرى يمكن أن تكَوِّن دولة أيضا.

ووردت أيضا بلفظ المدينة في شأن قصة النبي موسى عليه السلام في الآية الكريمة ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِين﴾[4].

---

[1] – محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص. 120.

[2] – سورة النمل، الآية. 34.

[3] – سورة الأنعام، الآية 130.

[4] – سورة القصص، الآية 15.

كما وردت بلفظ بلدة في سياق قصة سبأ في قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[1]. وفي الآية الكريمة وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾.[2]

الفرع الثاني: دولة الرسول «ص» في المدينة المنورة

كان النظام الاجتماعي عند العرب قبل الإسلام قائما على أساس القبيلة، وما نتج عنها من شيوع العصبية القبلية بين أفرادها، فلم تكن هناك دولة ولا أي كيان سياسي، وإنما وحدة اجتماعية تقوم على صلة القرابة ورابطة الدم، ويخضع أفرادها لزعيم القبيلة خضوعا اختياريا، بناء على ما تربطه بهم من رابطة النسب، وبما كان يتمتع به من خصال من جود وكرم وسداد رأي، وعادة يكون هذا الزعيم عضوا في مجلس يتألف من أرباب الأسر الأكثر تأثيرا، من مهامه النظر في جميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبعد مجيء الإسلام تغيرت كثير من المعطيات حيث صهر هذه القبائل في بوتقة الدولة الموحدة. حيث تعتبر دولة المدينة المنورة أول تصور إسلامي لفكرة الدولة، والتي كانت بدايات تأسيسها في بيعة العقبة بمثابة العقد السياسي على تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى بين عرب يثرب من الأوس والخزرج والرسول صلى الله عليه وسلم[3].

---

[1] – سورة سبأ، الآية 15.

[2] – سورة الفجر، الآية 10.

[3] – محمد عمارة، العرب والتحدي (الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص. 25.

غير أن الدكتور محمد عابد الجابري يستنتج في نقده للعقل العربي من شواهد تاريخية على أن التأسيس الحقيقي للدولة الإسلامية، تم بعد فتح مكة وانضمام كبراء قريش إليها محتفظين بمرتبتهم الاجتماعية، والتحاق المهاجرين بذويهم في مكة وإعادة ترتيب النسيج الاجتماعي لمكة، حيث بدا الأمر وكأن دولة قريش قد أسلمت[1].

لقد راعت هذه الدولة الوليدة الاختلاف المذهبي والديني في المدينة المنورة، فلم تضطهد الأقليات – لا سيما من قبائل اليهود التي عارضتها – وتم النص على ذلك في دستورها الذي سمي بالصحيفة، وقد شملت أيضا ذوي الأصول العرقية العربية من الموالي والأحلاف والأتباع*، مع ملاحظة أن دولة المدينة المنورة جعلت من القبيلة اللبنة الأولى في تكوينها بعد أن كانت كيانا شبه سياسي وإداري مستقل[2].

لقد أصبحت القبائل المنظمّة إلى الدولة الإسلامية في يثرب بمثابة شعب هذه الدولة رغم عدم انسجامه عرقيا، فقد وحّد الإسلام بين كل العرقيات، ومنح مكانة للأقلية اليهودية، كما أن إقليم الدولة أخذ يتسع مع مرور الوقت، وقد ذكرت كتب التاريخ أن الرسول «ص»، أمر الصحابي كعب بن مالك برسم حدود الدولة الإسلامية[3].

كما أنه صل الله عليه وسلم أرسى كل الدعائم المادية الضرورية لقيام دولته في المدينة، لاسيما الجوانب العسكرية التي تتبدى أكثر في الموقع الذي اختاره لها، فضلا عن الميزة الاقتصادية والتجارية للموقع، فقد أصبحت

---

[1] – محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، ط4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 150.

[2] – عمارة، المرجع السابق، ص. 32.

[3] – الغنيمي، المرجع السابق، ص. 325.

بعد وقت وجيز سوقا كبيرا بعد مكة، كما أنها شهدت مخططات عمرانية هامة، وشهدت إقامة الجسور والقناطر وغيرها من المنشآت القاعدية للدولة[1].

أما من حيث إدارة الدولة وتسييرها، ففي النواة الأولى لدولة يثرب لم تكن أمور الدين تنفصل عن أمور الدولة، وقد تركزت كلها حول شخصية الحاكم والقائد دون غيره وهو الرسول ص، الذي كان يتصرف كرجل دولة وصاحب دعوة، فهو يشكل الجيوش ويجعل عليها أمراءها ويعقد المعاهدات ويرسل السفراء ويجمع الضرائب، ويقضي بين الناس بالحق ويفك الخصومات، إضافة للواجبات الدينية التي تخص المسلمين[2].

لقد أوجد الإسلام صلة وثيقة تشد الدين إلى الدولة، لأنه يجمع في قواعده بين الشؤون المادية الحياتية والأحكام التعبدية الدينية، ولذلك كان الخليفة يجمع السلطتين الدينية والسياسية، يؤم الناس في الصلاة، ويتولى تسيير شؤون الدولة المختلفة[3].

وبذلك كانت الدولة مركزية سياسيا، وإداريا في بداياتها أما في نهاية حكم الرسول ص وبعد توسع النطاق الجغرافي لها بفعل الفتوحات ومبايعة كثير من القبائل له، فقد أعطيت للأقاليم بعض السلطات، وأسندت إدارتها إلى رؤساء تلك القبائل نظرا لمعرفتهم بظروفها[4]، وأصبحت المدينة المنورة

---

[1] – السيد أحمد فرج، السلطة الإدارية والسياسة الشرعية في الدولة الإسلامية (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع،1993)، ص. 16.

[2] – محمد خالد محمد، الدولة في الإسلام (القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، 1981)، ص. 28.

[3] – سمير عالية، نظريات الدولة وآدابها في الإسلام، دراسة مقارنة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1988)، ص. 08.

[4] – مسعود أحمد مصطفى، أقاليم الدولة الإسلامية، بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص. 11.

عاصمة الدولة الإسلامية وكذلك كان الأمر بعد وفاته، وتولي الخلفاء الراشدين الحكم[1].

وبقدر ما كانت الدولة الإسلامية الوليدة في عهد الرسول ص، مؤشرا على بداية حضارة إسلامية شاملة، بقدر ما كان الصراع على السلطة في هذه الدولة بعد وفاته، معول هدم للدولة وتفتيت لها وتقويض لكل معالم التنظيم والسيادة، بعد أن بلغت في انتشارها آلاف الكلمترات شرقا وغربا، إلا أن هذا الصراع أوهنها , وأدخلها في صراعات داخلية ذات طابع مذهبي وطائفي وفساد في الحكم انتهى بسقوط الخلافة، واحتلال معظم الأقطار العربية والإسلامية من طرق القوى الاستعمارية، بعد أن شاع الفساد السياسي والأخلاقي في معظم أقطار دولة الخلافة .

المطلب الثاني: الدولة عند بن خلدون والفارابي

الفرع الأول: الدولة عند بن خلدون

يرتبط نشوء الدولة عند بن خلدون بحصول حالة العمران في المجتمع البشري، وبذلك فهي تأخذ عنده معنى سياسيا تنظيميا لكونها تشكل البنيان التنظيمي للمجتمع في درجة تطور معينة، لا تقوم الدولة بدونه. وهي ذلك الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما. فامتدادها في المكان يعني مدى نفوذها واتساع رقعتها أما استمرارها في الزمان فهو تلك المراحل التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها[2].

[1] – مسعود أحمد مصطفى، المرجع السابق، ص. 87.

[2] – الهلالي وعزيز لزرق، المرجع السابق، ص. 40.

يرى الدكتور محمد عابد الجابري أن مفهوم الدولة عند بن خلدون يرتبط بنظريته في العصبية ارتباطا عضويا، ولذلك كان معنى الدولة عنده يختلف باختلاف زاوية النظر إلى العصبية الحاكمة ورجالاتها والعلاقات السائدة بينهم من جهة، وبينهم وبين العصبيات الخاضعة لهم من جهة ثانية[1].

فإذا نظر بن خلدون إلى الدولة من حيث الامتداد الأفقي لحكم العصبية وسيطرتها على المكان أوجد لنا نوعين من الدولة: دولة خاصة ويقصد بها حكم عصبية خاصة في إقليم معين تابع، ودولة عامة تمتد سلطاتها إلى أقاليم عديدة، أما إذا نظر إليها من الناحية العمودية، أي من حيث استمرار حكم العصبية الغالبة في الزمان، فهو يصنفها إلى صنفين: دولة شخصية وهي حكم شخص واحد من أهل العصبية صاحب الملك والرئاسة، والصنف الثاني هو الدولة الكلية أو مجموع الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة[2].

غير أن هذا الاختلاف في زوايا النظر يرى فيه بعض الكتاب على غرار الدكتور ناصيف نصار التباسا وغموضا يصاحبان تحليلات بن خلدون لأصول ونشأة وتطور الدولة، رغم إقراره بأن العصبية هي العلة الفاعلة التي تتولد منها الدولة وينشأ عنها الملك[3].

---

[1] – محمد عابد الجابري، فكر بن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص. 211.

[2] – الهلالي وعزيز لزرق، المرجع السابق، ص. 40

[3] – عبد الرحمن العنقري " مفهوم الدولة في فكر بن خلدون" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – مصر، السنة 23, 2 (2009): 166.

وكما تحدث بن خلدون عن ميلاد الدولة ونشأتها، تحدث أيضا عن هرمها من خلال سلوك الحاكم بعد أن حدده في مراحل عدة للتطور بين الميلاد والهرم لخّصها الجابري فيما يلي[1]:

- طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والمانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من الدولة السالفة قبلها.
- طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة.
- طور الفراغ والدّعة لتحصيل ثمار الملك مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبُعد الصيت.
- طور القنوع والمسالمة وتقليد من سبقه.
- طور الإسراف والتبذير ويكون صاحب الملك في هذا الطور متلفا لما جمعه سابقوه في سبيل الشهوات والكرم على بطانته ومجالسه.

لقد أفرد بن خلدون حيزا كبيرا من حديثه عن الدولة لمرحلة الهرم والسقوط، وذلك لأنه عاصر أحداثا جساما عن تفكك الدولة العربية والإسلامية لاسيما غزو التتار والمغول لها، وكان شاهدا على ذلك، فقام بدراسة عوامل تحلل الدول وتفككها وقدم في ذلك نظرية تُجمل الخلل في سببين[2]:

[1] – عبد الرحمن العنقري، المرجع السابق، ص. 218.

[2] – المرجع نفسه، ص. 174.

- **أولا**: الخلل المتأتي من ضعف الشوكة والعصبية، وهذا الضعف يأتي من داخل بطانة الحاكم، فتنشأ نوع من الحرب الداخلية وتتولد عصبيات متناحرة داخل العصبية الأم.

- **ثانيا**: الخلل المتأتي من المال بسبب الترف وكثرة الإنفاق، وتعاظم مصاريف الجند وشح الضرائب والمُكوس، مما يؤدي إلى تمرد الجند على سلطة الدولة، فتضطر للاعتماد على أصحاب المال من رعاياها بالموازاة مع ضعف العصبية، فيتجاسر عليها أهل النواحي وتنفك عراها ويؤول مصيرها إلى إحدى نتيجتين: إما انتزاعها من قبل مُطالب بها وطامع، أو اضمحلالها نهائيا وزوالها.

ويرى بن خلدون أن رضوخ العرب في تعاملهم مع السلطة لا يكون إلا تحت السلطة الدينية أو ما يشبهها، إذ يقول في كتابه «المقدمة»، «لا يحصل الملك للعرب إلا بصيغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة. والسبب في ذلك أنهم لخلق التوحش الذي فيهم أصعب الأمم انقيادا بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبُعد الهمة والمنافسة في الرئاسة فقلما تجتمع أهواؤهم، فإذا كان الدين بالنبوة أو بالولاية كان الوازع لهم من أنفسهم وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم فسهُل انقيادهم واجتماعهم»[1].

وفي ضوء هذا التحليل يرى بن خلدون بأن انتقال السلطة من حاكم إلى آخر لا يتم إلا بالغلبة لما في منصب الرئاسة من ملذات نفسية وخيرات

[1] – بن خلدون، المقدمة (بيروت: المكتبة العصرية، 2002)، ص. 140.

دنيوية، والغلبة تؤدي حتما إلى نشوب الحروب والقتال، واستدل على ذلك بما حصل في بلاد الأندلس عندما تخلى الحكام والمحكومين عن العصبية [1].

ويرى من جهة ثانية أن العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك، وذلك نتيجة للطبيعة والطبع والتنظيم الاجتماعي الذي تولده البداوة والفقر وشظف العيش[2].

أما بن خلدون الذي كانت له مكانة متميزة بين مفكري عصره على المستوى الفكر الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي الإسلامي، فيرتبط مفهوم الدولة عنده بنظريته في العصبية ارتباطا عضويا. ولذلك كان معنى الدولة يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى العصبية الحاكمة ورجالاتها والعلاقات السائدة بينهم من جهة، وبينهم وبين العصبيات الخاضعة لهم من جهة ثانية. فالدولة عند ابن خلدون هي الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما. ومن هنا يمكن تصنيف أرائه فيها إلى قسمين: ما يتناول امتداد الدولة في المكان، أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، وما يتناول استمرارها في الزمان، أي مختلف المراحل التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها[3].

وهكذا، فإذا نظر بن خلدون الى الدولة من حيث امتداد حكم العصبية الغالبة في المكان، ولنقل من الناحية الأفقية، وجدها نوعين: دولة خاصة، ويقصد بها حكم عصبية خاصة في إقليم معين، تابع ولو نظريا

---

[1] – بن خلدون، المرجع السابق، ص. 143.

[2] – عزمي بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 148.

3– محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصـــبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاســـلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص.211

لحكم عصبية عامة تمتد سلطتها إلى أقاليم عديدة فتشكل هكذا الدولة العامة. فالدولة البويهية مثلا هي دولة خاصة بالنسبة الى الدولة العباسية التي كانت تشملها وتشمل غيرها من الإمارات، مما جعل منها دولة عامة. فالدولة العامة إذن هي الدولة التي لا تخضع لغيرها بشكل من أشكال الخضوع، والتي قد تمتد سلطتها فعليا إلى جميع المناطق الداخلية تحت نفوذها، كما قد تكون سلطتها على بعض الأقاليم التي قامت فيها دول خاصة، أو إمارات، سلطة اسمية فقط، وبهذا الاعتبار فإن سلطة الدولة الخاصة ملك ناقص، في حين أن سلطة الدولة العامة ملك تام[1].

أما إن نظر ابن خلدون الى الدولة من الناحية العمودية، أي من حيث استمرار حكم العصبية الغالبة، في الزمان، فهو يصنفها الى صنفين: دولة شخصية، وهي حكم شخص واحد من أهل العصبية صاحبة الملك والرئاسة، مثل دولة معاوية، أو دولة يزيد، أو دولة هرقل.. الخ، وهي بطبيعة الحال محدودة زمنيا بمدة حكم هذا الشخص.

والصنف الثاني هو الدولة الكلية، وهي مجموع الدول الشخصية التي ينتمي أصحابها إلى عصبية واحدة، خاصة كانت أو عامة. وبعبارة أخرى إنها مدة حكم عصبية ما. فالدولة الاموية مثلا دولة كلية باعتبارها دولة عصبية خاصة من العصبيات العربية، وهي عصبية بني أمية. والدولة العربية سواء كانت أموية او عباسية هي أيضا دولة كلية باعتبارها دولة عصبية عامة واحدة، هي عصبية العربي جميعا، وذلك مقابل دولة الروم أو الفرس[2].

1-2 - المرجع نفسه، ص.212.

وعلى الرغم من عدم إمكانية اعتبار نظرية بن خلدون عن الدولة نظرية عامة، ذلك أنهـا تفسر نشوء الدولة وتطورها وانهيارها في العصر الإسلامي الوسيط، إلا انه نجح في تقديم نظرية خرجت عن نطاق اليوتوبيات القديمة، وعن مسار الأطروحات التاريخية. فقدم تحليلا معمقا لأوضاع الدولة العربية الإسلامية، وهي أفكار كان لها أثرها الذي امتد حتى يومنا هذا[1].

الفرع الثاني: الدولة عند الفارابي

في البداية كانت مؤلفات الفارابي السياسية والاجتماعية كانت محاولة في الإصلاح السياسي والاجتماعي، ظهرت عند لمس هذا الفيلسوف انهيار القاعدة الإسلامية فيما يتعلق بوسائل الحكم فيها، مما جعله يربط بين تأثيراته العامة بالإنجاز الأفلاطوني والارسطوطالي في هذا السياق، وقيم التعاليم الإسلامية التي لم يسبق تطبيقها فعلا، وإنما احتواها الحكام من الناحية النظرية فحسب. لذلك جاء آراء المدينة الفاضلة ضمن هذا الاتجاه، فقد عرف الفارابي المدينة الفاضلة على هذا النحو:» إن المدينة الفاضلة؛ هي المدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال السعادة الحقيقة»[2]. وبذلك تكون الدول المثلى عند الفارابي هي بمثابة مجتمع صغير يتعاون أفراده لتحقيق السعادة الحقيقية ويحكمها فيلسوف[3].

1- حسـن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاسـتباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، المرجع السابق، ص.92.

2- أحمد عدنان عزيز،" الفكر السياسي عند الفارابي"، مجلة العلوم السياسية، 38-180،39-181.

3- هاجر أبو القاسم محمد الهادي، مفهوم الدولة بين النظريات الإسلامية والوضعية، مركز التنوير المعرفي، ورشة العقد الاجتماعي والمجتمع المدني، 2007.
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=50

يقسم الفارابي المجتمعات البشرية إلى قسمين، مجتمعات كاملة ومجتمعات غير كاملة، فالمجتمعات الكاملة هي تلك التي يمكن أن تتحقق فيها السعادة والفضيلة. وهي ثلاث مراتب عظمى ووسطى وصغرى، فالعظمى هي اجتماعات الجماعة كلها في المعمورة، والوسطى هي اجتماع أمة في جزء من المعمورة، والصغرى هي اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة. أما المجتمعات الناقصة أو غير الكاملة فهي تلك التجمعات البشرية التي تتخذ صورة أقل من المدينة، كالقرية والمحلة. مع ملاحظة أن الفارابي يعتبر المدينة* وحدة أساسية في تقسيم المجتمعات البشرية وهي بمثابة الدولة.

يشبه الفارابي الدولة بالمدينة الفاضلة، ويشبه هذه الأخيرة بالبدن الصحيح التام حيث تترتب وظائفها كما تتناسق وظائف الجسم، يمثل القلب الحاكم فيها. ويتعاون أفرادها على الأشياء التي ينالون بها السعادة الحقيقية، ويصف مضادات هذه المدينة وهي مدن لا تتحقق فيها السعادة كالمدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة.

لقد أراد الفارابي بتحليله للمدن المضادة للمدينة الفاضلة أن ينتقد المجتمع الذي كان يعيش فيه، وهو المجتمع الذي تزاحمت فيه تيارات دينية وفكرية وسياسية متباينة ومتناقضة، وتعددت فيه الروابط الاجتماعية على الصورة التي حللها الفارابي في الفصول الأخيرة من كتابيه «آراء أهل المدينة الفاضلة» وفي ثنايا «كتاب السياسة المدنية».

كما ربط بين السياسة والأخلاق وحاول التوفيق بينهما، فكان يرى أن العلم السياسي هو علم الأشياء التي بواسطتها توصل سكان المدن إلى السعادة، فسعادة الإنسان مرتبطة بالحياة الجماعية لأبناء المدينة. وتدرس

الفلسفة المدنية عند الفارابي أصناف الأفعال والشرائع الإدارية، والأخلاق والسجايا التي تفعل تلك الأفعال، والغايات التي لأجلها تفعل الأفعال.

ويرى أن اتحاد المدن يشكل الأمة، وتتميز الأمة عن الأمم الأخرى بالأخلاق والشيم واللغة، وهذا الاختلاف يعود لاختلاف الأمكنة بالنسبة للكرة الأرضية واختلاف الأمكنة على الأرض، واختلاف الأبخرة المتصاعدة من الأرض، واختلاف الهواء والمياه والزرع، واختلاف الأغذية واختلاف المواد والزرع.

المبحث الثاني: الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث

يشير مصطلح النهضة إلى تلك الحركة الفكرية التي ظهرت بفعل تلاقح أفكار النخب العلمية العربية بالأفكار السياسية الغربية، وقد نتج عن هذا الاحتكاك بروز ما يسمى بالخطاب النهضوي العربي الحديث الذي قاد حركة تجديدية منذ منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد ظهر هذا الخطاب بالتزامن مع مظاهر الانحطاط التي عاشتها الدولة العثمانية، والتي حاولت القيام بعدد من الإصلاحات لكن دون جدوى.

ففي بداية القرن التاسع عشر اصطدم الفكر العربي لأول مرة بنموذج حديث للدولة لا عهد له به من قبل، وقد اكتشف هذا الفكر النموذج الجديد للدولة بكيفيتين مختلفتين، الأولى من خلال معاينته للإدارة الاستعمارية التي احتلت معظم الأقطار العربية، وقد انتبه هذا الفكر إلى المظهر المباشر لقوة الدولة وهي الجيوش التي غزت المنطقة، في حين اكتشف

قسم آخر من رواد الفكر العربي الدولة الأوروبية في عقر دارها حين هاجروا إليها، وأقاموا فيها مدة تكفي لمعاينة النموذج من الداخل[1].

وبرأي عبد الإله بلقزيز فإن الفرق واضح بين الكيفيتين، ففيما تعرّف الطرف الأول على الدولة في صورتها الإدارية والعسكرية التي حملها الاستعمار معه، تعرف عليها الطرف الثاني في صورتها كتنظيم اجتماعي واقتصادي ومدني، وقد اكتشف الأول الدولة بينما اكتشف الثاني الدولة والمجتمع[2].

أما علي أومليل، فقد رأى بأن المفكرين العرب في هذا العصر لم يتعرفوا في بادئ الأمر على الدولة كجهاز متكامل، بل كعناصر مبتورة[3]. ذلك أن الاستعمار لم يجلب معه كل مقومات الدولة مرة واحدة فهو أرسى في البداية التنظيم العسكري، ثم أرسى التعليم والعدالة وغيرها.

لقد كان من نتائج اتصال بعض المفكرين العرب بالغرب أن تعرفوا على الحركات السياسية وأنظمة الحكم الغربية، والمبادئ التي كانت تنادي بها تلك الحركات والأسس التي كانت قائمة عليها تلك الأنظمة، واقتبسوا منها مفاهيم جديدة كالحرية والديمقراطية والدستور والوطن والأمة، وكان للثورة الفرنسية والشعارات التي حملتها صداها لديهم[4].

---

[1] – أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة التفكك والاندماج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص ص. 22–23.

[2] – رضوان السيد وعبد الإله بلقزيز، أزمة الفكر السياسي العربي، حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص ص. 51– 53,

[3] – علي أومليل، الإصلاحات العربية والدولة الوطنية (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1985)، ص. 88.

[4] – علي الحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1987)، ص. 97.

وبرأي المفكر عبد الله العروي فإن الدولة الحديثة في البلاد العربية هي نتيجة لعمليتين مزدوجتين: عملية التطور الطبيعي الذي أورثها كثيرا من الأفكار والأنماط السلوكية التقليدية وعملية إصلاح غيرت شيئا من التراتيب الإدارية العليا واستعارت من الخارج وسائل مستحدثة للنقل والاتصال وغيرها[1]. حيث تولى مفكري النهضة هذا الاقتباس والاستعارة وتولى كل واحد منهم إضفاء مميزات بيئته على الأفكار التي جلبها وألّفوا في ذلك عددا من الكتب.

المطلب الأول: الدولة في فكر الطهطاوي

يعتبر الطهطاوي من بين أشهر مفكري ما سمي «عصر النهضة العربية» وهو شيخ أزهري اسمه الكامل رفاعة رافع الطهطاوي، وقد تطورت تجربته لما أتيحت له الفرصة لمرافقة إحدى البعثات العلمية المصرية إلى باريس في عهد محمد علي وأتيح له أن يقيم في العاصمة الفرنسية خمس سنوات، ولما عاد ألّف كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» الذي تحدث فيه عن الدستور الفرنسي كما تناول في كتابه «المرشد للبنين والبنات» فكرة المواطنة والوطن متأثرا بمفهوم الدولة القومية، كما تحدث عن كل مقومات الدولة الفرنسية وحاول أن يجد لها مكانا في المجتمعات العربية[2] .

تقوم الدولة عند الطهطاوي على ركنين أساسيين هما القوة الحاكمة التي تضمن الاستقرار وانتظام العلاقات الاجتماعية، والقوة المحكومة، ويتم تنظيم العلاقة بين هاتين القوتين بناء على قانون سماه الطهطاوي

[1] – العروي، المرجع السابق، ص. 129.

[2] – المرجع نفسه، ص. 98.

«الدستور» مستلهما في ذلك نموذج الثورة الفرنسية، فالدولة في نظر الطهطاوي عبارة عن قوتين وقانون ينظمهما[1].

وقد كانت خطوة الطهطاوي أخطر بكثير عندما قدم تعريفا لـ الشرطة أو الدستور، فقد هاجم بعنف عادات أهل عصره، وربما كان كتابه السابق الذكر أول كتاب لمفكر إسلامي يرضى بأشياء غير موجودة في القرآن والسنة، وكان ذلك في سبيل الحصول على العدل والإنصاف بوسيلة العقل ونوره لا بوسيلة أخرى[2].

لقد كان الطهطاوي كما ذكر في كتابه يعي جيدا أن ما ذهب إليه قد يصدم قراءه المتدينين، ورغم ذلك فقد مضى في طريقه يقلب رأسا على عقب كثيرا من القضايا التي جعل منها التراث قضايا مقدسة، وكتبرير لذلك يقول: نعم هناك أشياء لا توجد في الشريعة الإسلامية ولكن العقل لا ينكرها بل يقبلها فلِم لا نقبلها نحن أيضا[3].

ومن أهم الأفكار التي تعرف إليها الطهطاوي فكرة المنفعة العمومية أو الصالح العام التي استوحاها من الدستور الفرنسي وهي الفكرة التي جعلته يبرر ويشرعن الإصلاحات التي قام بها «محمد علي» في مجال الدولة في مصر، كما أنه أكد على تقييد السلطة المطلقة عن طريق احترام القوانين فيقول في كتابه «الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي» بأن الملك يتقلد الحكومة لسياسة رعاياه على موجب القوانين[4].

---

[1] – الرحمون وآخرون، المرجع السابق، ص. 27.

[2] – عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص. 34.

[3] – عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص. 34.

[4] – نفس المرجع والصفحة.

المطلب الثاني: الدولة في فكر خير الدين التونسي

من جهته تناول المفكر خير الدين التونسي تطور أنظمة الحكم في مختلف الدول الأوروبية التي كانت أقوى الدول وأكثرها تقدما وازدهارا في عصره، وعقد بينها مقارنة في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، كما أبرز الجوانب الإيجابية فيها خاصة تلك التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وقد اختلف التونسي عن الطهطاوي في اهتمام هذا الأخير بمصر، في حين ركز التونسي على الأمة الإسلامية ككل، مركزا على الدولة العثمانية بشكل خاص[1].

ولا يقدم التونسي أي مفهوم محدد للدولة، فهو يربطها بالمُلك ويستخدم لفظي الحكومة والمملكة إشارة إليها سواء كانت ذات نظام جمهوري أو ملكي، أما أهم إسهام له فتمثل في فكرة التنظيمات التي قصد بها المؤسسات، فقد حاول في كلا من تونس وإسطنبول أن يقيم دولة المؤسسات التي خَبِرها عن قرب في أوروبا. ولذلك فهو يرى بأن سبب ضعف الدولة الإسلامية هو غياب القوانين التي هي مصدر القوة للدولة سواء كانت ذات مصدر عقلي أو شرعي[2].

وبصفته كان ضابطا عسكريا وسياسيا شغل عدة مناصب، أدرك التونسي أن سر تفوق الدول الأوروبية كامِنٌ في قوتها العسكرية والاقتصادية، وهذه القوة عائدة إلى عوامل مادية أخرى تتمثل في التعليم والمؤسسات القائمة على العدل والحرية[3].

---

[1] – الحافظة، المرجع السابق، ص. 99.

[2] – الرحمون وآخرون، المرجع السابق، ص. 28.

[3] – الحافظة، المرجع السابق، ص. 100.

وقد شرع خير الدين التونسي منذ عودته إلى تونس في طرح مقولات الإصلاح على النسق الأوروبي، ولعل أول ما لاحظه أن الحكم الاستبدادي الذي يتولاه فرد واحد سواء كان عادلا أو غير عادل، هو أساس تفشي الفساد وترسيخ التخلف والانحطاط، ثم بدأ بالترويج لفكرة استحداث مجلس شورى منتخب في تونس وهو ما حصل. حيث تولى هو نفسه رئاسة هذا المجلس سنة 1860م دون أن يتخلى عن وزارة الحربية[1].

لكن التونسي اصطدم بعد مدة قصيرة بمعارضة شرسة من بعض أعضاء هذا المجلس بعد أن حاول أن يجعل منه أداة للرقابة على تسيير البلاد، حيث اتفق رأي الباي محمد باشا ووزراءه مع رأي المتدينين من أعضاء المجلس الذين لم يوافقوا على مجموع آراءه، ما حمله على الاستقالة بعد سنتين من رئاسته للمجلس، وكانت هذه الاستقالة بمثابة صفعة لعمليات الإصلاح السياسي والدستوري التي باشرها[2].

وبرأي الكاتب كمال عبد اللطيف فإن خير الدين التونسي واجه في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، الفقهاء المتزمتين الرافضين لمبدإ إصلاح آليات الدولة وتنظيماتها في تونس باستعمال آلية سماها لغة السياسة التراثية[3]. وهي لغة سياسية عتيقة للدفاع عن مشروع الدولة الحديثة دون أن ينتبه إلى أن الدولة الوطنية قامت في أوروبا بعد تصفية إرث دولة العصور الوسطى المسيحية المكبلة بقيود الكنيسة وسياساتها[4].

---

[1] – سمير أبو حمدان، موسوعة عصر النهضة، خير الدين التونسي (بيروت: دار الكتاب العالمي، 1993)، ص. 33.

[2] – المرجع نفسه، ص. 36.

[3] – كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية (بيروت: دار الطليعة، 1999)، ص. 272.

[4] – الرحمون وآخرون، المرجع السابق، ص. 29.

كما أن وراء الدولة الأوروبية مشروع نهضوي سياسي، وآخر في النهوض الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن نشأة وتطور هذه الدولة كانا مشروطين بتاريخ من التفاعل المستوعب لهذه التجربة والصراع بين الحداثيين ومعارضيهم[1].

وهو ما تفتقده البيئة العربية المتخلفة اجتماعيا واقتصاديا، وهذا من أسباب فشل مشروع مفكري النهضة في نقل النموذج الأوروبي للدولة إلى البلدان العربية. ولذلك فإن الجهد الإصلاحي السياسي لخير الدين التونسي لم يتجاوز عتبة محاولة استيعاب الآليات السياسية الحديثة دون خلفياتها الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي رسمت محاولته معالم مقاربة ماتزال متواصلة بصيغ مختلفة في التاريخ العربي المعاصر[2].

المطلب الثالث: الدولة في فكر الأفغاني ومحمد عبده

كما سبقت الإشارة إليه فإن الفكر النهضوي العربي ضل يحوم حول مفهوم الدولة دون أن يحدده بدقة، مكتفيا بتحديد وظائفها وعناصرها، وذلك ما نلمسه أيضا في كتابات كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده.

تتمثل وظيفة الدولة في فكر جمال الدين الأفغاني في خدمة المجتمع الإسلامي وخلق مدنية قادرة على منافسة المدنيات الأخرى، ويرى أن سبب انحطاط الحضارة الإسلامية هو إهمال ما كان سببا في نهوضها وهو ترك حكمة الدين والعمل بها.

وتعتمد قوة الدولة عند الأفغاني على عنصرين أساسيين هما الجيش القائم على المغالبة والعصبية، وقوة الدين الذي يقوم مقام الجنسية في جمع

---

[1] – عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 272.

[2] – الرحمون وآخرون، المرجع السابق، ص. 29.

الكلمة وتوحيد الجهة، وهو في ذلك لا يبتعد عن التحليل الخلدوني، بيد أنه يميل إلى تغليب دور الدين في تعزيز روابط الانتماء والتماسك في المجتمع.

هذه النظرة للدولة انتقدها المفكر عبد الله العروي بشدة وربط بين التأخر الأخلاقي والسياسي للدولة العربية المعاصرة، وغياب النظرية السياسية العلمية لصالح سيطرة ما سماه «الطوباوية الدينية» أو القومية وتسلطها على الوعي العربي الإسلامي. ويضيف العروي أن مشكلة السلطة العربية في طابعها المطلق لا تكمن في استمرار التقاليد السياسية السلطانية بقدر ما تكمن في التناقض الذي تعيشه الدولة المنقسمة على نفسها بين هذه التقاليد والمبادئ البيروقراطية العقلانية[1].

في نفس المنحى يذهب الكاتب مجدي عبد الحافظ إلى أن الأفغاني تعامل بنوع من السلبية مع عدد من القضايا الفكرية التي عاصر تواجدها، ومنها قضية الدولة العربية، فهو لم يقدم مذهبا، بل إن جل قراءاته كانت نقدية لأفكار المحدثين بمعنى أنها اقتصرت على القبول أو الرفض، وهو التزام بالجانب السلبي من البحث العلمي، ولم يقدم أي مساهمة تلتزم بقواعد المنهج[2].

ومن هذه الأفكار أنه يرى أن قيام دولة عربية في المشرق مرهون بالاختفاء الإرادي للدولة في الغرب بما أن هذه الأخيرة احتلت الأولى وحرمتها من بناء مستقبلها إذ يقول: «دعوا العصر الجليدي يستحوذ على قارة أروبا مرة أخرى، ويدور الدور الفلكي بمفعوله وتأثيره ويجعل الحياة

---

[1] – برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص. 121.

[2] – مجدي عبد الحافظ، جمال الدين الأفغاني وإشكاليات العصر (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1997)، ص. 166.

في هذا الإقليم متعذرة كما كانت أولا، وانظر إذ ذاك إلى حضارة الشرق، خصوصا متى تغير شكل الحكم في أهله، فترون أن الشرق قد عاد مشرقا بالعلماء مزهرا بحقائق العلوم»[1]، ويختم بالآية الكريمة ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾[2] .

ولا يختلف الأمر مع تلميذ الأفغاني الشيخ محمد عبده في عدم تحديده لمفهوم الدولة وتناوله لقضايا فرعية لها صِلة بهذا المفهوم، وقد وجد المؤرخون بعض الأعذار لكلا من الأستاذ وتلميذه في نأيهما عن الخوض في مجالات السياسة المتعلقة بالحكم والدولة وذلك في المضايقات التي تعرضا لها، بعد توقيف جريدتهما «العروة الوثقى». وقد دعا محمد عبده الأمة إلى معرفة حقها على حاكمها، وأطنب في تبرير أخطاء هذا الأخير كونه من البشر يعتريه الخطأ وتغلبه الشهوة، وأنه لا يرده شيء عن خطئه سوى نصح الأمة بالقول أو بالفعل[3].

لقد دخل عبده معترك السياسة، ثم هجرها واعتزلها، في حين استمر أستاذه الأفغاني في نهجه الإصلاحي ومشروعه السياسي، وقد عبر عبده عن امتعاضه من السياسة والسياسيين وأعلن التحول عنها صراحة، ونقدها حين قال: «إن شئنا أن نقول إن السياسة تضطهد الفكر أو الدين أو العلم فأنا معك من الشاهدين، أعوذ بالله من السياسة، ومن لفظ السياسة، ومن معنى السياسة، ومن كل طرف يلفظ من كلمة سياسة ومن كل خيال يخطر

[1] – مجدي عبد الحافظ، المرجع الاسبق، ص. 167.

[2] – الآية 140 من سورة آل عمران.

[3] – الرحمون وآخرون، المرجع السابق، ص. 31.

ببالي من السياسة، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة، ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس».

وبعد سقوط بغداد على أيدي المغول التتار عام 1258 تسارع تدهور العرب كقوة سياسية وعسكرية وثقافية. ودرجت الكتابات التاريخية على اعتبارها -الفترة التي تَلَت حدوث السقوط وحتى مطلع القرن التاسع عشر- فترة مظلمة في تاريخ الحضارة العربية – الإسلامية. على الرغم من حقيقة استمرار القوة والثقافة الإسلامية في ظل الحكم غير العربي الصفوي والعثماني، إلا أن هذه الحقبة لم تنتج دولة على صعيد الفكر أو الممارسة العملية باستثناء تصاعد المد الوهابي في نجد، والسنوسي في ليبيا وشمال إفريقيا، والمهدية في السودان، وحركة الإصلاح الفقهي في اليمن[1].

كما تبنت السلطة العثمانية خطابا دينيا عندما ادعت لنفسها الخلافة على المسلمين لتستأثر بولائهم، ونجحت في ذلك إلى حد بعيد لتقدم بذلك مثالا صارخا للانفصال بين الفكر والممارسة وهو ما أدى إلى ظهور حركات التمرد تحت رداء قومي- ديني ضد العثمانيين في أكثر من مكان من الأرض العربية، وإن كان الفشل حليفها، لذا كان على حركات المقاومة الوطنية الإسلامية أن تتوجه نحو ذاتها كمركز للعمل والتراكم الوطني بعد الجماعة الدينية أو المدنية والقبول بها وبمفهومها ونموذجها كما فرضته محاولات التحديث والتنظيم العثمانية، وفي هذا الصدد يشير برهان غليون إلى نشوء ونمو مشروعين لتجديد الدولة كقاعدة للرد على التحديات الخارجية، هما[2]:

1- الرحمون وآخرون، المرجع السابق، ص ص.92-93.

2- المرجع نفسه، ص.94.

- التيار الأصولي الوطني والشعبي في المناطق الطرفية.
- تيار الفكر الأوتوقراطي التحديثي في المناطق الأكثر مركزية والمدن الكبرى.

وعلى هامش هذا المشروع التحديثي الدولوي وبمواكبته نما فكران متوازيان هما: حركة الإحياء الإسلامي، والفكر العقلاني الحديث، ومن تفاعلهما ولدت أول حركة معبئة وملهمة لحركة التغير والتجديد الفكري والاجتماعي، ومن ثم الانبعاث القومي في العصر الحديث وهي الإصلاحية الإسلامية، والتي يعرفها غليون بأنها » مدرسة فكرية سياسية اجتماعية أكثر مما هي مذهب أو محاولة لتجديد العقيدة الدينية»، والتي انخرط فيها مفكرون بارزون أمثال جمال الدين الأفغاني 1838-1897 ومحمد عبده 1849-1905 وعبد الله فكري وعبد الله النديم 1845-1896 وإبراهيم المويلحي ومصطفى كامل 1874-1908، حيث أصبحت مصر مركز نشاط الإصلاحية الإسلامية ومقر قيادتها، ويشير غليون إلى أن هذه المدرسة قد نجحت في تقديم إطار مرجعي وأدوات نظرية لتحليل الأوضاع السياسية والاستراتيجية وصياغة برنامج الإصلاحات وبلورة المطالب الاجتماعية لمجمل الحركات الوطنية في مصر، أو سوريا أو العراق، أو المغرب[1].

وفي قراءته للفكر السياسي الإصلاحي المعاصر حول موضوع الدولة، يؤكد عبد الإله بلقزيز إلى أن فكرة الدولة الوطنية قد نشأت في رحم فكرة الإصلاح، وكانت من ثمراتها النظرية. بل لم تنطرح بوصفها مسالة فكرية مستقلة، بل حمل على التفكير فيها التفكير في مجمل الاسباب

[1]- الرحمون وآخرون، المرجع السابق، ص.94.

التي قادت المجتمعات العربية والاسلامية الى حال من التأخر المزدوج: تأخر عن العصر، وتأخر عن الماضي المرجعي، مثلما حمل على التفكير فيها التفكير في جملة ما يمكن التوسل به لاكتساب أسباب الترقي. وفي كل حال، كانت الإصلاحية الإسلامية أول من صاغ مقالة في الدولة[1].

ترجع بنا الملاحظة الى الحديث في شروط ميلاد فكرة الدولة الوطنية في الوعي الإصلاحي الإسلامي: وهي تاريخية-سياسية في المقام الأول، تعود إلى أثر حملة بونابرت على مصر في خاتمة القرن الثامن عشر، فإلى هذه الحملة تعزى، في مقالات مؤرخي الفكر والسياسة، أسباب ذلك الانقلاب الهائل الذي أطاح بمجمل المعمار الفكري الإسلامي الموروث، وزج بوعي النخب في أتون منظومات فكرية حديثة وفدت في ركاب الاستعمار الأوروبي لمجتمعات الإسلام[2].

لقد اكتسب مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي اهتماما متزايدا عقب ثورة كمال أتاتورك في تركيا وإصدار الجمعية الوطنية التركية قرارها بفصل الخلافة والسلطنة، ووضع السلطة في يد الأمة باعتبارها صاحبتها، وإلغاء الخلافة رسميا في مارس 1924 والإعلان عن تأسيس دولة علمانية هي تركيا الحديثة، أتبعها ذلك الحدث ردّات فعل متباينة في الأوساط الدينية الإسلامية في مختلف الأقطار الإسلامية[3]، أما الحديث عن التيار الفكري

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص. 19.

2- للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ص ص.19-39.

[3] - يقدم فهمي جدعان مسحا للتيارات الفكرية التي نشطت عقب ثورة أتاتورك وطرحت أفكارها عن الدولة معتبرا أن سقوط الخلافة في اسطنبول بمثابة حدث مركزي في التفكير الإسلامي المعاصر، والذي يعتبر كتاب علي عبد الرزاق 1888- 1946 بمثابة الجذوة التي فجرت ذلك التراث الغني عن الدولة، انظر: فهمي جدعان، نظريات الدولة في =

الإسلامي الذي نشط عقب ثورة أتاتورك يتلخص في اتجاهين، ويعتبر الشيخ على عبد الرزاق 1888-1946 أول من أثارهما عندما نشر كتابه « الإسلام وأصول الحكم» 1925، والذي ذكر فيه مسالة الفصل بين الدين والسياسة، وأن الخلافة ليست شرعية ولا هي من ضرورات الإسلام، لذا أنكر مفهوم الخلافة الإسلامية وحاول تسويغ فكرة الدولة المدنية، التي قامت عليها دولة أتاتورك تقليدا لدولة الغرب المدنية[1].

المبحث الثالث: ملامح الانقسام الفكري حول الدولة

المطلب الأول: الدولة في الفكر السياسي الشيعي*

تتشكل الهوية الشيعية من مجموعة من الطقوس والعبادات والعقائد المستقاة من الدين الإسلامي، وكان سلوك الشيعة في التعامل مع السلطات يستقى من تاريخ الأئمة الاثني عشر، وبحكم أن الأئمة الشيعة لم يمارسوا الحكم مباشرة باستثناء علي رضي الله عنه في مدة محدودة، لم تكن الدولة من صلب انشغالاتهم، وبحكم التجربة المريرة مع نموذج الحكم الأموي والعباسي التي عاشها معظم الفقهاء الشيعة، فقد كان سلوك معظم الأئمة يتراوح بين المعارضة للسلطة أو الانكفاء عنها، وقد ساد الهوى المناهض للسلطات السياسية أكثر التاريخ الشيعي[2].

الفكر العربي الإسلامي المعاصر في : الأمة والدولة في الوطن العربي، ج1، غسان سلامة، وآخرون، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 ص.107.

[1]- علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، ط2، القاهرة: مطبعة النصر،1925، ص ص.35-36.

* للمزيد من المعلومات حول الدولة في الفكر الشيعي، يرجى الاطلاع على:

- كامل الهاشمي، إشراقات الفلسفة السياسية في فكر الامام الخميني، بيروت: دار الهادي، 2003.

- محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه. بيروت: دار الجديد، 2000.

- أحمد النراقي، ولاية الفقيه، تصحيح وتعليق وتقديم، ياسين الموسوي، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1990.

2- بدر إبراهيم، محمد الصادق، الحراك الشيعي في السعودية: تسيس المذهب ومذهبة السياسة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2013. ص.19.

لقد اندمغت السلطة السياسية في العقل الشيعي الجمعي سابقا بدمغة شيطانية، لا تحرم فقط مزاولة السلطة أو العمل ضمن دوائرها وفي أقبيتها الخاصة، بل تتجاوزها إلى التشنيع بمجرد الاقتراب من أهل السياسة.

ففي مدينة النجف، لم تمتلك المرجعية هناك مشروعا سياسيا خاصا بالشيعة أو بغيرهم، خصوصا بعد ثورة العشرين وفشلها في تحقيق نتائج مشجعة للفقهاء على الانخراط في الحقل السياسي، ولم يمتلك علماء القطيف إلا السير في الدرب ذاته الذي سلكه من سبقهم إليه من فقهاء الشيعة الأوائل، متعففين عن الخوض في أمور السياسة، وظلت مهمة إقامة الدولة في الفكر الشيعي حكرا على أئمة أهل البيت، وظل المذهب معتقدا وجدانيا ثقافيا دينيا، وظلت الهوية الشيعية خالية من أي ذرات أيديولوجية مسيسة، وظل الفقيه مترفعا عن المشاركة في الحياة السياسية، منشغلا في فقهه وعقائده يتفحصها ويعد العدة لترسيخها في عقول أتباعه، والدفاع عنها وقت لزم الأمر أمام خصومه المحتملين، ملتزما بحذافير المسار التقليدي المتوارث منذ عصر ما يسمى بالغيبة الكبرى[1].

لكن الثورة الإيرانية قلبت موازين القوى داخل المنظومة الفكرية الشيعية في شقها السياسي الاجتماعي، فما بعد الإمام الخميني ليس كما قبله. كان الخميني أول فقيه شيعي يحمل مشروع دولة، ويسعى لتجسيدها فعليا من خلال تطوير نظرية في الحكم وهي نظرية ولاية الفقيه، وهو أول من سيس المذهب الشيعي في العصر الحديث و نجح في ذلك، حيث أقحم الفقيه في الحياة السياسية من بوابتها الأوسع، بل أكثر من ذلك، فقد أقام

1- عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص.20.

دولة يقف المعمم فوق رأسها بكل ما تحمل هذه الصورة المكثفة من سطوة على الوجدان الشيعي العام.

المطلب الثاني: الدولة في الكتابات العربية المعاصرة

إن التنظير المعاصر للدولة في العالم العربي يرتبط بمفاهيم متعددة نابعة من خصوصياتها كالقومية العربية والأمة الإسلامية، أو بين العروبة والإسلام. وإن كانت الكتابات الأولى عن الوحدة العربية مبهمة ومتجهة نحو التشدد الديني، فعلى العكس من الكتابات المتأخرة التي نزلت بالإسلام إلى مستوى المكون الثقافي الأساسي للأمة العربية، ودفعت بالقومية إلى المستوى الذي أصبحت تشكل فيه أساس الأمة العربية. ومع ذلك فالقومية كعقيدة تنكر للبلد الدولة شرعيته أكثر مما تفعله التيارات الإسلامية[1].

والمستعرض للكتابات العربية المعاصرة عن موضوع الدولة يجدها منشطرة بين أكثر من فريق يميل الأول منها إلى الدمج بين الآراء الغربية، والآراء الخلدونية في تفسير نظام الدولة وتطوره. أما الفريق الثاني فيحاول تطبيق الآراء والنظريات الجاهزة التي استوعبوها من خلال ثقافتهم الغربية على واقع الدولة العربية، وخصوصا تلك الآراء الماركسية حول الدولة[2]. فيما يحاول فريق ثالث وضع أسس الدولة وفقا للمعايير الإسلامية. وإذا نظرنا إلى تلك الكتابات التي حاولت التنظير لتكوين الدولة الحديثة في العالم

---

[1] – إيليا حريق، نشـــؤ الدولة في الوطن العربي، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1. في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، غسان سلامة، محررا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989. ص. 28. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

– السيد يسين، تحليل مضمون الفكر العربي: دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

– Roger Owen, State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East, London: Rutledge, 1994, P.25.

[2]– أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، المرجع السابق، ص.228.

العربي وشرح كيفية نشوءها، نجد أنها تنقسم إلى اتجاهين رئيسين يميل الأول إلى اعتبار الدولة القطرية العربية كيانات قديمة أعطتها السياسات الاستعمارية شرعية حديثة، في حين يعتقد الثاني أنها كيانات غير شرعية اصطنعها المستعمر في العصر الحديث لتساعده على إحكام هيمنته على العالم العربي[1].

تعد أطروحة عبد الله العروي واحدة من أبرز الأطروحات العربية في تفسير كيفية نشوء الدولة وطبيعتها في العالم العربي، ويرى العروي أن العرب قبل الإسلام قد عرفوا ما أسماه بالدولة الطبيعية الدنيوية الدهروية هدفها في ذاتها، تتوخى الشهرة والمال والقهر. ولنا في بداية الدعوة المحمدية أدلة على تصور زعماء قريش لأهداف المجتمع إذا قالوا لرسول صلى الله عليه وسلم: أتريد ملكا؟ ظهر الاسلام في هذه الوضعية حاملا أهدافا مخالفة لتلك التجربة. مهما يقال عن العادات الجاهلية التي حافظ عليها الشرع الإسلامي، فإن الشيء المهم هو التناقض التام بين الأهداف. والأهداف تؤثر بالضرورة في نظرة الأفراد إلى السياسة والدولة، وبالتالي في سلوكهم إزاء السلطة[2].

بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى ورث العرب أجهزة الدولتين البيزنطية والفارسية وهي أجهزة متماثلة إلى حد كبير. نشأت الدولة التاريخية في أسيا الغربية مبنية على حق إلهي وسلطة فردية مطلقة مستهدفة الشهرة والقهر والرفاهية. وبعد فتوحات الاسكندر المقدوني عمت أنظمة الدولة الأسيوية العالم المتحضر بعد أن اختفى نظام المدينة في بلاد اليونان. وبعد قرون، حصل نفس التطور في روما وانقلب الحكم القنصلي إلى نظام

1- حسن كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص.99.

2- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط8، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006، ص.91.

إمبراطوري متأثر بأجهزة الدولة الأسيوية. لما ظهر الإسلام وجد نفسه في عالم لا يعرف سوى تلك الأجهزة، فورثها العرب تلقائيا رغم أنها تعارض أهداف الإسلام و التنظيمات القبلية[1].

إن الدولة الحديثة في العالم العربي والعالم الإسلامي هي نتيجة عمليتين مزدوجتين: الأولى، هي التطور الطبيعي لإرث الدولة السلطانية المستبدة القائمة على القهر والطاعة وحرية الحاكم في التصرف في بيت المال، أما الثانية، فهي استعارة بعض القواعد والترتيبات والرموز من نمط الدولة في الغرب، والتي كان من شأنها وضع بعض الضوابط على الحرية المطلقة للسلطان. وهذه العملية تعرف باسم «التنظيمات»، التي بدأتها الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر كرد فعل عن التحديات الخارجية. وقد استمرت هذه العملية على أيدي المستعمرين الأوروبيين، مستهدفين منها توسيع الاقتصاد الاستعماري وإضعاف النخبة المحلية وكسب ولاء الجماعات الأكثر تضررا من النظام البائد[2].

إن القضية التي أرقت العروي في مراجعته للفكر السياسي والممارسة السلطانية في التاريخ العربي – الإسلامي، هي ابتعاد «الدولة» في التجربة الإسلامية عن موضوع القيم، وتعارض قانون الجماعة مع وجدان الفرد. ولكنه، بعد استعراض طبيعة الدولة الحديثة في العالم العربي، يجد أن الأمر ظل على حاله في هذه القضية، رغم استعارة بعض المحسنات الاصطلاحية من الغرب، فهو يتساءل: هل غيرت التنظيمات المبنية على المنفعة كما يتبناها العقل البشري، نظرة الفرد العربي إلى السلطة؟ هل جعلته يرى فيها

1- عبد الله العروي، المرجع السابق، ص.91.

2- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، المرجع السابق. ص ص91-92.

تجسيما للإرادة العامة وتجسيدا للأخلاق كما يقول هيغل بعد مكيافيلي؟ بعبارة أخرى، هل جرت في عهد التنظيمات ظروف مواتية لنشأة نظرية الدولة، باعتبارها منبع الخلقية ومجال تربية النوع الإنساني، حيث يرتفع من رق الشهوات إلى حرية العقل؟ الجواب عن السؤال هو النفي بالتأكيد..»[1].

ويفسر العروي هذا التلكؤ التاريخي في العالم العربي بعدة أسباب، منها: «أجنبية» جهاز الإدارة والسلطة، التي لم تؤد إلى انغماس الدولة في المجتمع وإلى اتحاد القاعدة القانونية بالضمير الخلقي، فلم يزل الفرد العربي يربط علاقاته الحقيقية في نطاق الأمة والجماعة المحلية، وهي الرابطة الوجدانية خارج جهاز الدولة أي الرابطة السياسية.

ويخلص العروي إلى أن نظرية الدولة لم تمتد بجذورها بعد في المجتمع المدني العربي، وهو يقصد بنظرية الدولة الالتزام المزدوج بأخلاقيات الدولة، أي مبدأي الشرعية والأغلبية، واجتماعيات الدولة أي مبدأي الحرية والعقلانية، وترجمة هذه وتلك مؤسسيا، فالبلاد العربية تعيش اليوم مفارقة، فالدولة كأداة تنظيمية قمعية استغلالية، موجودة وتتمتع بنفوذ في جميع البلاد العربية، وتبرر سلطتها منذ عهد التنظيمات بالمنفعة، ولهذه الدولة بعض التنظيمات العقلانية بالفعل، ولكنها أيضا ذات طابع سلطاني مملوكي، وهي في معظم الأحيان متأرجحة بين الطابعين[2].

ومن الواضح أن العروي يحبذ فكرة الدولة ويدعو إلى نشرها، حتى إذا كانت قاصرة عن كل مثاليات الطوبى المستحدثة، ويقول في تبرير ذلك «قد تقوي نظرية الدولة مؤقتا الكيان القائم بإعطائه، لأول مرة في تاريخ

---

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص.92.

[2]– المرجع نفسه، ص.93.

التجربة السياسية العربية، الشرعية الضرورية. لكن من المحتمل جدا أن تهدينا بالمناسبة إلى طرق واقعية لتحقيق ومزاوجة الدولة بالحرية العقلانية». وهكذا نرى أن العروي الذي بدأ باحثا عن «الدولة»، إذا به يصل إلى «الحرية»، مرورا بطريق «العقلانية»[1].

ويحاول خلدون النقيب رصد عملية تكوين الدولة الحديثة في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي، إذ يرى أن دخول بلدان الخليج والجزيرة العربية في مرحلة الدولة التسلطية في منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، تم مباشرة من دون المرور في مرحلة الدولة الوطنية في ظل الكفاح من أجل الاستقلال كمرحلة انتقالية، كما حصل في أغلب بلدان المشرق العربي في الفترة 1920- 1958[2].

كما ركز خلدون نقيب على دراسة الدولة التسلطية في المشرق العربي وهي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة، وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة الإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية، تسعى إلى الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة. ولكن الدولة التسلطية، خلاف الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. هذه الخاصية الأولى للدولة التسلطية، تختلف من بلد إلى آخر، ومن حضارة إلى أخرى[3].

---

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 93.

2- خلدون حسن نقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط8، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة، 2008، ص. 143.

3- المرجع نفسه، ص ص143-144.

أما الخاصية الثانية، فهي تعتمد على اختراق النظام الاقتصادي وإلحاقه بالدولة، إما عن طريق التأميم كما في أقطار المشرق العربي الأخرى أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية. وهذا لا يقود إلى الاشتراكية أي الملكية العامة لوسائل الإنتاج كما يظن البعض، بل على العكس يقود إلى رأسمالية الدولة التابعة، التي تقوم بالاستيلاء على الفائض الاجتماعي وعلى فائض القيمة بدلا من رأسمالية الأفراد، وهي تابعة لأنها تدخل في علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة مع الدول الأخرى، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الرأسمالي العالمي[1]. أما الخاصية الثالثة للدولة التسلطية فهي أن شرعية نظام الحكم فيها تقوم على استعمال العنف والإرهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية، ولذلك يتسم نظامها السياسي بالسمات التالية[2]:

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقا.
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية.
- الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الانقلابات، أو بغير الطرق الانتخابية.
- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف أو الإرهاب.
- الدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة أو غير معمول بها.
- الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميدا اعتباطيا.

1- خلدون حسن نقيب، المرجع السابق، ص.144.

2- المرجع نفسه، ص ص. 144-145.

- نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش والأجهزة القمع والإرهاب.
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي، أي في غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.
- وتختلف هذه الدول بمقدار وجود هذه السمات كلها أو بعضها في نظامها السياسي.

المطلب الثالث: الدولة عند مفكري العالم الثالث

إن معظم ما كتب عن الدولة في العالم الثالث، كتبه غربيون في العقود الثلاثة الأخيرة، أما إسهامات مفكري العالم الثالث أنفسهم فليس لها حصر كامل، إما لأنها قليلة أصلا، أو إما لأنها كتبت بلغات أجنبية من الصعب التعرف عليها، أو التعامل معها بين مفكري العالم الثالث أنفسهم، والقليل المتداول حول الدولة في العالم الثالث بأقلام أبنائه، هو ما كتب بلغات غربية أصلا، أو ترجم لهذه اللغات. وهذه الظاهرة في حد ذاتها، هي تعبير ثقافي عن حالة التبعية العامة التي مازال يرسخ فيها معظم دول العالم الثالث[1].

هذا فضلا عن أن ظاهرة «الدولة الحديثة»، هي ظاهرة جديدة في العالم الثالث، لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود، فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن عدد الدول في العالم يتعدى الخمسين، هي التي وقعت ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والتي لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا «دولا مستقلة ذات سيادة». وبين عامي 1945 و1985، تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة مرتين، أي أنه في غضون أربعة عقود فقط، ظهرت على المسرح العالمي حوالي مائة دولة جديدة، ولا شك أن معظم هذه

1- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، المرجع السابق، ص. 71.

الدول الجديدة نشأت في مجتمعات قديمة وبعضها يعود إلى أوائل التاريخ الإنساني[1].

وفيما يلي نعرض نماذج لما كتبه بعض مفكري العالم الثالث باللغات الغربية حول موضوع الدولة، ثم نماذج لما ظهر في الأدبيات الغربية بواسطة كتاب غربيين عن العالم الثالث.

نلاحظ في كتابات مفكري العالم الثالث عموما، أنهم تطرقوا إلى جوانب جديدة في معالجتهم لموضوع المجتمع والدولة، من ذلك اهتمامهم بالعملية المزدوجة لبناء الدولة وبناء الأمة في الوقت نفسه، وعملية بناء أجهزة ومؤسسات الدولة، فضلا عن مشاركتهم في المساجلات العامة التي انشغل بها الفكر الغربي حول موضوع الدولة والمجتمع، وانقسامهم إلى مدارس فكرية هي في واقع الأمر امتداد لنظيراتها في الغرب.

فحمزة علوي، الذي لاقت أطروحاته اهتماما كبيرا في السبعينيات، ربما لأنها كانت من أولى المراجعات الجادة لخبرة مجتمعات العالم الثالث مع مؤسسة الدولة، يكتبها أحد أبناء العالم الثالث. يعتقد حمزة علوي أن الدولة في المجتمعات ما بعد الاستعمار، نشأت في إطار الحقائق والوقائع المختلفة عن تلك التي نشأت فيها الدولة الرأسمالية مؤكدا أن جهاز الدولة في المجتمعات التابعة قد أنشأته القوى الامبريالية[2]، وأن ضعف الطبقات الاجتماعية في الدول النامية فسح الطريق أمام العسكر والبيروقراطيين

---

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 71–72.

[2]– Hamza Alavi, "L'Etat dans les Sociétés Post- Coloniales", Temp Modern, Juillet-Octobre 1972 :685-708.

- Hamza Alavi, The State in Poste –Colonial Societies and Bangladash, in Harry Goulbourne ed Politics and Third World, (London: Macmillan, 1979).

الأوليغارشية- العسكرية- البيروقراطية للسيطرة على أجهزة الدولة، وتأسست ثلاث أجهزة شكلت أجنحة الدولة اللازمة لفرض السيطرة الاستعمارية على المجتمع وطبقاته المنتجة وغير المنتجة، وهذه الطبقات هي: الجيش الوطني والأجنبي، الجهاز البيروقراطي والحكومات أو المجالس المحلية[1]. وفرضت هذه الأبنية الفوقية، المتقيدة نسبيا، على الأبنية التحتية المتخلفة بهدف إخضاع الأخيرة وامتصاص الفائض الاقتصادي، فظهرت النظم السياسية الاستعمارية أو الدولة الاستعمارية كنمط تاريخي شهدته معظم دول العالم الثالث.

أما في مرحلة ما بعد الاستقلال فقد شهدت هذه المجتمعات ثلاث طبقات بورجوازية المركز الاستعماري، والبورجوازية المحلية، وملاك الأرض الإقطاعيين من دون أن يحدث تعارض في مصالحها وان كانت هذه المصالح غير متطابقة تماما. تؤدي الطبقة الاوليغارشية-العسكرية-البيروقراطية دور الوساطة بين مطالب الطبقات الثلاث[2].

وبناء على ما تقدم لا يمكن لجهاز الدولة أن يكون أداة في يد أي من هذه الطبقات، ولا يستخدم ضد أي منها، وإنما يقوم بدور الوساطة، ويعمل نيابة عنها مجتمعة لحفظ النظام الاقتصادي- الاجتماعي الذي يحقق مصالحها وبصفة خاصة ديمومة الملكية الخاصة واستمرار النمط الرأسمالي كنمط مسيطر للإنتاج، وعليه يمكن القول أن علوي يقيم علاقة مباشرة بين نمط الدولة ونمط الإنتاج مميزا بين نمطين للدولة في العالم الثالث: النمط

---

[1]- أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية، القاهرة: (دار الثقافة الجديدة للنشر والتوزيع، 1985)، ص.81.

[2]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص.33.

الاستعماري والنمط ما بعد الاستعمار، مركزا على أن أهم ما يميز النمطين هو طبيعة الإنتاج الرأسمالي ومدى كثافته، ففي النمط الأول تسود علاقات ما قبل الرأسمالية، في حين تتغلغل العلاقات الرأسمالية وتتكاثف في عموم الاقتصاد التابع ما بعد الاستعمار، وهنا نجده يقارب ما بين نمط الإنتاج هذا ونمط الدولة فكلما أصبح النمط الرأسمالي هو المسيطر تحولت الدولة إلى دولة رأسمالية تابعة[1]. وأخيرا يصف حمزة علوي الدولة بسمتين أساسيتين هما: الاستقلال والمركزية انطلاقا من أن الدولة تستحوذ على جانب من الفائض الاقتصادي الذي تستخدمه في الأنشطة الاقتصادية الموجهة بدعوى التنمية الاقتصادية، كما يؤكد علوي أن دور الدولة الاقتصادي مرتبط أشد الارتباط بالقوى الامبريالية العالمية[2].

إن فرضية علوي تنطوي على عناصر مفيدة، لكن على الباحث أن يكون حذرا إزاء صلتها بحالات متباينة، فبالنسبة لدول الخليج العربي مثلا، لن تكون ذات نفع كبير إذا ما طبقت على دول ليس فيها ماض مستعمري واضح ومستدام، أو بالنسبة إلى دول ما بعد الاستعمار ليست واقعة تحت سيطرة الاوليغارشية- البيروقراطية. أما علي كازانسيجيكيل[3]، فيرى أن نشأة الدولة في التكوينات غير الأوروبية لها ظروفها وخصوصيتها، هذه الظروف تدفع بهذه المجتمعات إلى خلق دولة حديثة مستوحاة من واقعها دون البحث عن أنماط جاهزة للدولة، فيطرح السؤال التالي: لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية، التي لا تمر بظروف تاريخية- اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية، إلى خلق دولة حديثة، بدلا من أن تبحث عن أنماط

---

[1]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب العربي، 2002)، ص.63.

[2]- المرجع نفسه، ص.63.

[3]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، المرجع نفسه، ص.65.

أخرى للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟[1]. ففي أطروحته عن الدولة في تركيا يرى أنها لم تفرض من قبل قوى استعمارية كما يذهب حمزة علوي، وإنما كان الأمر طوعيا من خلال عملية التقليد والمحاكاة ثورة مصطفى أتاتورك، يصل كازانسيجيكل في تحليله إلى تعثر المحاولة هنا، قد يرجع إلى أسباب إضافية؛ وهي الاعتبارات الثقافية ومجموعة القيم المستمدة من الأديان العضوية كالإسلام والهندوسية، والتي تؤكد على معاني التكافل والتضامن الجماعي، بدلا من الفردية والتباين السياسي كانعكاس للتباين الاجتماعي القائم.

ويضيف كازانسيجيكل أن المشكلة تتزايد تعقيدا في مجتمعات العالم الثالث، لأن عملية محاولة بناء الدولة فيها تتطلب كذلك عملية بناء الأمة بالمعنى القومي – العلماني، وعملية بناء اقتصاد وطني في الوقت ذاته، ويصل كازانسيجيكيل، رغم اختلاف في التحليل، إلى نتيجة متشابهة لما توصل إليها حمزة علوي، وهي أن هذه المحاولة المثلثة بناء الدولة «بناء أمة» بناء اقتصاد وطني، في ظل استمرار التبعية تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية، واشتداد العنف المضاد، وكذا عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يؤدي بدوره إلى تعثر هذه المحاولة المثلثة الجوانب ويدلل كازانسيجيكيل على هذه الملاحظة بوقوع 108 انقلابات في بلدان العالم الثالث، خلال الفترة 1960-1982[2].

ويرى علي المزروعي، في حديثه عن طبيعة الدولة الحديثة وأزمتها في إفريقيا خصوصا، والعالم الثالث عموما، إلى أن هناك معضلة بنائية داخلية

---

[1]– عبد العالي دبلة، "طبيعة الدولة ودورها في العالم الثالث"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنســـانية، جامعة باتنة، 3 1995: 144.

[2]– سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص.73.

وخارجية. فمن ناحية، فرض الاستعمار الغربي، قبل أن يرحل عسكريا، مفهوم الدولة القومية على شعوب إفريقيا وقبائلها، ومنحت هذه الدول الاستقلال والسيادة، وأخذت هذه الدول نفسها مأخذ الجد، ولكن من ناحية أخرى، لا يسمح لها النظام الرأسمالي العالمي بأن تمارس حقيقة الاستقلال أو السيادة، يقول المزروعي «..إن أبشع نكتة للغرب على حساب إفريقيا، هي أنه خلق سجنين حديديين على شعوب القارة الإفريقية، الأول قومي صارم، والثاني عبر-قومي أحدهما هو الدولة السيادية، بكل سلطاتها السياسية والعسكرية. والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة والتي لا تكف عن الاستخفاف السيادة الوطنية ذاته..»[1].

أما كتاب أمريكا اللاتينية، فقد اختلطت معظم كتاباتهم عن الدولة بكتابات الماركسيين الجدد في الغرب، وعلى أيديهم تبلورت مقولات الدولة التابعة في ظل النظام الرأسمالي العالمي أو ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة «بنظرية التبعية»، وقد تطورت هذه المقولات على يد ايمانويل وولرشتاين إلى أبلغ تعبيراتها فيما يسمى «بالنظام العالمي» World-System، وتتلخص مقولات وولرشتاين في أن الدولة- القومية عموما، أو «الدولة الحديثة»، لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل الخارجية، التي كان لها الغلبة في ظهور هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي للمجتمعات المعاصرة، فالدولة ليست ظاهرة خلقت من تلقاء مجتمعها ذاتيا، ولكنها ظاهرة تاريخية من نتاج الرأسمالية الأوروبية، وقد توسعت هذه الظاهرة كجزء عضوي من النظام الرأسمالي العالمي، وليس كظاهرة مستقلة عنه، وهناك تقسيم هيكلي تاريخي لهذا النظام الدولي يضم المركز

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص ص. 73-74.

وأطرافه، توجد بينهما منطقة وسطى أو شبه – طرفية، وقد أصبح هذا التقسيم في عمومياته، لا في تفصيلاته، ضروريا لاستقرار النظام العالمي بأكمله[1].

ورغم أن هناك تنافسا حادا في داخل النظام، بما في ذلك بين دول المركز، إلا أن هذا التنافس يؤدي وظيفتين: الأولى هي منع النظام من التحول إلى إمبراطورية عالمية ذات قطب واحد مهيمن، سواء أكان رأسماليا أم اشتراكيا، والوظيفة الثانية هي استمرار حركية النظام العالمي وتطوره، دون أن يتحول التنافس إلى صراع كوني يؤدي إلى انهيار النظام، ومجمل التنافس في النظام العالمي هذا بين الدول، هو لتحسين المنافع أو الأنصبة النسبية لكل منها منفردة، أو لكل مجموعة من دولة مجتمعة.

وتتكرر المنافسة نفسها في داخل كل دولة بين التكوينات الطبقية لمجتمعها، حول توزيع الفائض الاقتصادي الذي يتحدد أساسا بواسطة آليات النظام العالمي، وإذا كانت أحوال دول أمريكا اللاتينية أفضل نسبيا من غيرها من دول العالم الثالث، مما يضع بعضها ضمن الفئة الوسطى أي دول شبه–طرفية، فلأنها استقلت قبل الحرب العالمية الأولى أو الثانية شأنها في ذلك شأن دول البلقان، وقبل أن يستكمل النظام الرأسمالي العالمي كل ملامحه ويدعم كل آلياته، وقد أعطى ذلك لمجتمعات أمريكا اللاتينية فترة زمنية أطول لتطوير برجوازيات وطنية، وهو الأمر الذي لا نراه بالمستوى نفسه في دول آسيا وأفريقيا التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فإن بورجوازيات أمريكا اللاتينية لا تزال في موقف الشريك

[1]– للمزيد من المعلومات حول النظام العالمي عند فالرشتاين، يرجى الاطلاع على: محمود محمد عبد الجليل الصالح، مستقبل النظام العالمي في ضوء نظرية فالرشتاين " دراسة مستقبلية. مذكرة ماجستير، في علوم السياسية، تخصص اقتصاد سياسي دولي جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2007.

الأضعف مع بورجوازيات دول المركز، ولا تزال تحتاج إلى جهاز الدولة لخلق تراكم رأسمالي، وللتحكم في الطبقة العاملة الصناعية الحديثة في مجتمعاتها، ولكن جهاز الدولة لا يعول عليه دائما للقيام بهذه المهمة، الأمر الذي قد يدفع البرجوازية اللاتينية، إما للجوء إلى المؤسسة العسكرية، أو إلى الاستعانة بالنفوذ الخارجي لدول المركز[1].

ويذهب جيلبرتوماتياس وبيير سلامة، إلى أن الدولة الحديثة محكومة بضرورة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الملائمة لمتطلبات إعادة إنتاج رأس المال، سواء بالطرق السلمية أم العنيفة، وهذه الدولة قد تكون مستقلة نسبيا عن رؤوس الأموال الفردية وعن الصراعات الطبقية في البلدان المتقدمة، ما دامت عملية الإنتاج الرأسمالي السلعي الإجمالي قائمة ونامية، وتشمل العمل الإنساني نفسه، ولكن في المجتمعات الأقل نموا، فإن وظيفة الدولة تتحدد بمقتضيات الاقتصاد الدولي المركب، وخاصة لدول المركز القوية[2].

فالدولة هنا هي، في الواقع، الجسر بين المجتمع الوطني والنظام العالمي، فهي التي تعمل على نشر العلاقات التجارية، والحفاظ على معظم عناصر التقسيم الدولي للعمل داخل حدودها مستخدمة في ذلك خليطا من آليات الشرعية والعنف، وفي معظم الأحوال يأتي العنف قبل الشرعية كلما كان المجتمع أقل نموا، وتواجه التكوينات الاجتماعية عنف الدولة بأحد نوعين من رد الفعل: الدعوة للديمقراطية، أو استخدام العنف المضاد، وللخروج

1- سعد الدين إبراهيم، المرجع نفسه، ص ص. 74-75.

2- نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، بحوث اجتماعية 10، ط1، لبنان: دار الساقي، 1992، ص ص.39-40.

من هذه الدائرة قد تفرز بعض مجتمعات العالم الثالث نظما سياسية، تأخذ صيغة توفيقية بين التكنوقراطية والشرعية المحدودة[1].

وفي دراسة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، يعالج غيلرمو أودونيل، ظهور ما يسميه بالدولة البيروقراطية التسلطية، ويقترب في تحليله من الخلاصة التي انتهى إليها ماتياس وسلامة، ويظهر هذا النمط من الدولة مواكبا لتوفيقية أو تلفيقية مجتمعية، تحاول أن تحد من الصراع الطبقي الداخلي من ناحية، وتحد من التبعية الخارجية من ناحية أخرى، ويكون عمادها في ذلك محاولة التنمية السريعة، والاندفاع نحو التصنيع، باستخدام استراتيجية « إحلال الواردات»[2].

ويطلق على هذه التركيبة أحيانا اسم الشعبوية Populism، ففي مقابل الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والإنصاف أو العدالة الاجتماعية، يضحي مؤقتا بالديمقراطية* وما دامت مؤشرات الاستقلال والتنمية والعدالة قائمة ومتزايدة، فإن الأغلبية تقبل هذه المعادلة التوفيقية. ولكن دوام هذه المعادلة نادر في بلدان أمريكا اللاتينية، إذ سرعان ما يختل طرف أو أكثر من أطراف المعادلة، بفعل عوامل داخلية أو خارجية، والذي يحدث عادة، هو أن استراتيجية إحلال الواردات الصناعية، بعد النجاح الأولي، تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية الوسيطة، وأحيانا

1–Gilberto Mathias, Pierre Salama, L'Etat sur – développé: De Métropole au tiers monde, Paris : La Découverte Maspero ,1983, PP.35-37.

2– سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، المرجع السابق، ص. 75.

* نجح أنتوني دونز Antony Downs في صياغة نظرية مفهوم الديمقراطية التمثيلية Representative Democracy Theory، التي تقوم في جوهرها على محاكاة تصور علم الاقتصاد الكلاسيكي لمفهوم الرجل الاقتصادي Home Economic وافترض أن العمل السياسي رشيد، وأن السياسيين والناخبين يتصرفون برشادة، وبما يحقق لهم تعظيم منافعهم.

بعض مواد الخام اللازمة للتصنيع، في ظل إجراءات الحماية الجمركية ويؤدي ذلك بدوره إلى مشكلات في التمويل، وانخفاض في الإنتاجية في المدى المتوسط، وهنا تلجأ الدولة، إما إلى تمويل برامجها التنموية عن طريق التضخم، أو الاستدانة من الخارج.

ولكل من الوسيلتين تداعياتها السلبية، التي لا بد أن يدفع أحد التكوينات الطبقية ثمنها فالتمويل التضخمي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يضر الطبقات العاملة الفقيرة، فإذا بدأت هذه في التململ أو الاحتجاج، فإن النظام السياسي يقوم بقهرها، والاستدانة من الخارج قد تؤدي بالنظام الحاكم، بعد تراكم الديون وزيادة تكاليف خدمتها، إلى فرض الضرائب على الفئات العليا والوسطى والمهنية، الأمر الذي يؤدي بها إما إلى تهريب أموالها للخارج، أو إلى المطالبة بالديمقراطية، فيقوم النظام الحاكم أيضا بقهرها، وفي أحيان عديدة، يقوم النظام الحاكم بقهر هؤلاء تارة، وأولئك تارة أخرى، أو قد يقهرهما معا، وتصبح صبغته التسلطية هي الأكثر بروزا، وتتآكل شرعيته المحدودة باطراد، وهكذا نكون بصدد جهاز تسلطي بيروقراطي للدولة يعيد إنتاج نفسه، طالما أنه لا يكسر أو يقلص من شروط التبعية لدول المركز في الخارج والدولة التسلطية البيروقراطية في أمريكا اللاتينية، تنحاز إلى البورجوازية الوطنية ضد الطبقات العاملة، حتى لو كانت بدايتها شعبوية ما بعد البيرونية في الأرجنتين، وما بعد أليندي في تشيلي[1]. ونمط الدولة البيروقراطية – التسلطية هذا، الذي حظي بكثير من الاهتمام من كتاب أمريكا اللاتينية وأسهبوا بمقولاته لإغناء نظيرتهم العامة عن التبعية.

1- سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص.76.

الفصل الثالث

دور الدولة بين النظرية والتطبيق

إن العمل التحليلي يبقى ضروريا لفهم نشأة وتطور مفهوم الدولة كمفهوم دال على شرط الحداثة في الفكر الغربي الحديث. وهنا ينبغي لنا أن نبين أولا تطور دور الدولة في النظريات الاقتصادية، وثانيا أدوار ووظائف الدولة على المستوى النظري، كما سنقف عند تجارب دور الدولة في المجتمعات الصناعية، لما له من أهمية.

المبحث الأول: تطور دور الدولة في النظريات الاقتصادية

كان وما يزال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحتل حيزا مهما ومتناميا في الأدبيات الاقتصادية، وتكاد لا تخلو أية مساهمة جادة في الفكر الاقتصادي من التطرق إلى هذه القضية بشكل أو بآخر. فهذه القضية كانت محورا مهما من محاور الجدل بين الاقتصاديين وغيرهم بسبب اختلاف الظروف التاريخية وحقائق المرحلة ومستوى تطور النظم الاقتصادية واختلاف النظريات الاقتصادية المتعلقة بهذه القضية مع ذلك يبقى التاريخ الاقتصادي انعكاسا حيا لواقع معين بكل ما ينطوي عليه من ظروف موضوعية تجسد تطلعات ومصالح قوى اجتماعية سائدة في مرحلة معينة[1].

المطلب الأول: دور الدولة في الفكر السابق للتقليديين

نقصد بالفكر السابق للتقليدين كل من الفكر التجاري والطبيعي، أين يظهر فيهما دور الدولة جليا.

[1]– حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص.37.

الفرع الأول: دور الدولة في الفكر التجاري Mercantilism:

أدى تراجع سلطة الكنيسة والإقطاع ملئ الفراغ من قبل الدولة المدعومة من الطبقة البورجوازية الصاعدة[1]* وتشكيل حلف قوي ضد الكنيسة والإقطاع. فالدولة لا ترغب في أن تنازعها قوة أخرى على السلطة المركزية وهي بحاجة لتمويل جهازها البيروقراطي المتنامي، وبالمقابل كانت الرأسمالية التجارية بحاجة إلى الدولة لحمايتها في صراعاتها مع الإقطاعية في الداخل ومنافسة المغامرين في دول أوروبا في الخارج.

ظهر فكر التجاريين منذ بداية القرن الخامس عشر واستمر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وقد قام هذه التيار الفكري بعد انهيار الإقطاع وما تلاه من حركات الهجرة التي سارع إليها رقيق الأرض من المناطق الزراعية إلى المدن وأصبحت هذه الأخيرة مركز للتجارة والتداول. وخرج المجتمع الأوروبي من نظام اقتصاد السوق، حيث انفصال المنتج عن المستهلك، وظهر التاجر باعتباره وسيطا بين الإنتاج والتوزيع[2].

---

*مع صعود الدولة القومية جاءت الرابطة الوثيقة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار. وكان هناك جدل حول أيهما جاء قبل الأخر: هل سعت الدولة إلى وضع التجار في خدمة سلطتها الأعلى؟ أو كانت الدولة القومية الأداة الضرورية لسلطة التجار؟ وكان جوستاق شمولمر 1838-1917، الاقتصادي المؤرخ الألماني، وإيلي فيليب هيكشر 1838-1952. المؤرخ السويدي الكبير، وأحد سادة مهنته، يعتقد أن خدمة مصلحة التجار والخضوع لها كانا الاتجاه الطبيعي للدولة القومية. فالتجار هم الذين يزودون الدولة بالموارد الاقتصادية التي تدعم سلطتها في الداخل والخارج." إن تذبذبات سياسة الدولة خلال الفترة الطويلة التي كانت السيطرة فيها للمركنتلية لا يمكن فهمها دون إدراك كم كانت الدولة وليدة مصالح تجارية متصارعة هدفها المشترك الوحيد أن تكون دولة قوية، شريطة أن يكون باستطاعتها تسخير هذه الدولة لمنفعتها وحدها. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع:

- أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر. الكويت: عالم المعرفة، 2000، ص.50.

- Barry Weingast. "the role of the state in development", in: The Oxford Handbook of Political Economy. New York: Oxford University Press, 2008.

2- مختار عبد الحكيم طلبة، المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض الجوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007، ص.75.

وبرغم تعدد وتنوع أفكار التجاريين إلا أنه يمكن بصفة عامة إجمال أفكارهم على النحو التالي[1] :

- يجب أن تكون غاية الدولة والنظام الاقتصادي هو تحقيق القوة، لذا عرفت نظريتهم «باقتصاد القوة».
- الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، ومن ثم يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها والتي تتمثل في الذهب والفضة والمعادن النفيسة، لهذا كان البحث عن الذهب في العالم الجديد هو السمة التي ميزت التوسع التجاري في أول الأمر.
- اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ومن ثم ذهبوا إلى أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، ومن هنا كانت تعاليمهم ذات طابع وطني وعدائي إذ لا سبيل لغنى الوطن إلا على حساب الأوطان الأخرى والإضرار بهم.
- يرى أنصار المدرسة التجارية، ضرورة زيادة السكان لأن هذه الزيادة تسهل للدولة الحصول على يد عاملة رخيصة وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، ومن ثم زيادة الأرباح والثروة، وفي الوقت نفسه يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد كبير من الناس مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا، فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة.

[1]– نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، (مصر: جامعة نبها، 2005)، ص.40.

لكن ورغم ما حققه «مذهب التجاريين»، ظهرت العديد من الآراء الناقدة لهذا المذهب نظرا لاعتباره الدولة لا تعدو أن تكون مجموعة من الأفراد، وأنها ينبغي أن تعمل على زيادة ثرائها فنجاح الفرد اقتصاديا هو حصوله على قدر أكبر من الثروة، وطالما أن ثروة الفرد تتحدد بما لديه من نقود أي من ذهب وفضة، فإن على الدولة أن تزيد من ثرائها بالحصول على مزيد من الذهب والفضة.

ويعتبر «آدم سميث» – من علماء الاقتصاد والذي يعرف بنظرية اقتصادية تحمل اسمه، وهو مؤسس المدرسة الكلاسيكية– من أبرز العلماء الذين وجهوا انتقادات لمدرسة التجاريين.

الفرع الثاني: دور الدولة في الفكر الطبيعي

تتمثل وجهة نظر الطبيعيين في رفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ولعل من أسباب تبني وجهة النظر هذه، أن أحوال المزارعين قد ساءت في فرنسا، بسبب انخفاض دخولهم إثر تطبيق سياسة التجاريين، والتي كانت تنادي بجعل أثمان السلع الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة، وبسبب القيود التشريعية الأخرى التي فرضتها الدولة في ذلك الوقت على حرية التجار وحرية المنتجين وحرية العمال، سواء فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية[1].

ووفق هذه المدرسة يجب على الدولة أن تترك تصرفات الأفراد تحكم سير الأحداث الاقتصادية، انطلاقا من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة،

1– عبد الستار عبد الحميد السلمي،" حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة مصر المعاصرة. 471–472، أكتوبر، 2003: 360.

وذلك من خلال احترام الدولة للملكية الفردية كحق مقدس، ومن خلال احترام الدولة أيضا لحرية الإنسان في استغلال ملكيته كما يشاء[1].

المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

يشكل الفكر الكلاسيكي ثورة على ما كان سائدا من نظريات وأفكار، التي أصبحت غير مسايرة للتطور الذي طرأ على المجتمعات الرأسمالية، ولم تعد تمثل الواقع الذي آلت إليه تلك المجتمعات، لذا فإن الفكر الكلاسيكي نشأ في ثنايا المرحلة التجارية، حيث كانت بريطانيا أرضا خصبة لظهور الرأسمالية الصناعية والفكر الكلاسيكي، وتحول الملكيات الصغيرة إلى ملكيات كبيرة إبان حركة النسيج التي شهدتها بريطانيا، وتحول العلاقات الإنتاجية الزراعية إلى علاقات رأسمالية، إضافة إلى تراكم رؤوس الأموال بسبب الغزو الاستعماري لبعض البلدان، وهي من العوامل الأساسية التي ساعدت على ظهور الرأسمالية الصناعية ومهدت السبيل لحدوث الثورة الصناعية. إذ كان التوسع في السوق الداخلية والسيطرة على الأسواق العالمية إثر تعاظم الطلب على الإنتاج الصناعي في بريطانيا، حافزا لحصول حركة كبيرة في الاختراعات تسببت في تغيير أساليب الإنتاج، وزيادة كبيرة في معدل الطاقة الإنتاجية[2].

يرجع الفضل في تأسيس هذه المدرسة الفكرية إلى «آدم سميث» «وريكاردو» «ستيوارت ميل». ومن أهم أفكارهم، الاعتقاد بأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر يسيطر عليها نظام طبيعي، وأن المنفعة الشخصية هي التي تقود تصرفات الإنسان، وأن الحرية الاقتصادية شيء مقدس، وأن

1- المرجع نفسه، ص.360.

2- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ج1، (بغداد: الميناء للطباعة والنشر، 2006)، ص.28.

قوة الدولة ليست في مقدار ما تملكه من ذهب وفضة وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، كما يقرون بمبدأ تحقيق التنسيق والانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة[1].

وبالتالي كان لابد من تحجيم دور الدولة الذي يحول دون تحقيق الهدف وجعل دور الدولة يقتصر على توفير الإطار المؤسسي الذي يساعد على تنفيذ النشاط الاقتصادي الخاص للأفراد الذين يرغبون، فضلا عن توزيع الفائض الاقتصادي، وقد عبر عن ذلك توماس جيفرسون عندما قال أن الحكومة الأفضل هي التي تسيطر على القليل من الأنشطة الاقتصادية»[2].

وخلال المرحلة الرأسمالية الصناعية أصبح النشاط الصناعي من اختصاص الأفراد وليس من اختصاص الدولة، وكانت مهمة الدولة مقتصرة على حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن ضد الاعتداء الخارجي، ويجب ألا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع إلا بغرض توفير الحاجات العامة التي لا يرغب القطاع الخاص في توفيرها وتقديم الخدمات العامة. وتتلخص مبادئ الفكر الكلاسيكي في ما يخص النفقات العامة في ما يلي[3]:

- حيادية النفقة العامة: أي يجب ألا تؤثر النفقة العامة في الأنشطة الاقتصادية ولا تستخدم لدعم فئة أو قطاع معين في المجتمع.

---

[1]- نجلاء عبد الحميد راتب، المرجع السابق، ص.47.

[2] -Barry Clark, Political Economy, a Comparative Approach. (New York: Praeger Publishers, One Madison avenue, 1991), P 190.

[3]- عزيزة عبد الخالق هاشم، إجابة تطبيقات كتاب أسس تطور الفكر الاقتصادي. (مصر: جامعة عين شمس، 2011)، ص ص. 25- 26.

- توازن الموازنة العامة سنويا: حيث يجب ألا تزيد النفقات العامة أو تقل عن الموارد سنويا بمعنى عدم تحقيق فائض أو عجز في الموازنة العامة.

- تخفيض النفقات إلى أقل حجم: حيث يترتب على النفقات العامة تحويل موارد من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير المنتج مما يؤدي إلى تخفيض رفاهية المجتمع.

- أولوية تحديد النفقات العامة في الموازنة: حيث يجب تحديد النفقات ثم البحث عن الإيرادات التي تقابلها.

على الرغم من هذا الاتجاه المقيد لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، إلا أن آدم سميث بطبيعته الانجلوسكسونية وما يمتاز به من اتجاه عملي يتمثل في إخضاع المبادئ - إذا لزم الأمر - لمقتضيات الظروف، قد أورد بعض الاستثناءات على حرية الأفراد في مباشرة نشاطهم الاقتصادي، ووافق على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في بعض الحالات كما وافق على الحد من الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الأفراد إذا استلزم هذا الصالح العام، وقد قدم سميث العديد من الاستثناءات التي يجوز فيها للدولة أن تتدخل في المجال الاقتصادي منها[1]:

- تدخل الدولة لحماية بعض الصناعات الوطنية.

- فرض ضريبة جمركية على بعض السلع الأجنبية، لتحقيق نوع من المساواة في القدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية.

1- أحمد جامح، الرأسمالية الناشئة، (مصر: دار المعارف، 2008)، ص ص. 128-129.

- تقييد حق البنوك في إصدار أوراق نقدية زهيدة القيمة، خشية من زيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار، وذلك على أساس وجوب تقييد حرية بعض الأفراد، إذا كان في هذه الحرية ما يهدد أمن المجتمع.

وقد استخدم الاقتصاديون في المراحل اللاحقة فكرة «اليد الخفية» لشرح كيف أن المشكلات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، العجز في ميزان المدفوعات، يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق. فمثلا تأتي البطالة نتيجة زيادة عدد المؤهلين للعمل عن الوظائف المتاحة أي عرض العمال يزيد عن الطلب عليها، فتخفض قوى السوق من سعر العمالة أي أجورهم.

ومع انخفاض الأجور يمكن لصاحب العمل تعيين عدد أكبر من العمال وبالتالي تقل البطالة، لذلك تكون قوى السوق قادرة على القضاء على البطالة بدون تدخل الحكومة شريطة أن يكون مستوى الأجور مرنا مثل الأسعار الأخرى، وتؤدي السوق الحرة إلى كفاية اقتصادية فمن أجل الربح لا بد أن تكون التكلفة منخفضة. فالإسراف وعدم الكفاءة لا سبيل لهما في العمل الإنتاجي، ففي نفس الوقت تمنح المنافسة إمكانية الحصول على أرباح مبالغ فيها، إذا كانت الأرباح عالية بشكل غير عادي في مجال معين فذلك سيشجع المنتجين على دخول ذلك المجال بالتالي سيزيد الناتج وينخفض مستوى الأسعار والأرباح، فالسوق هو الفاعل الأساسي في التنمية وأما الدولة فدورها حيادي فقط[1].

1- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، (مصر: سياساتها مؤسسة شباب الجامعة، 1996)، ص ص.52-53.

مع مرور السنين وتسارع الأحداث التي شهدها القرن بدء بالحرب العالمية الأولى فالثورة السوفيتية، ففترة الكساد الاقتصادي في أمريكا وأوروبا، فالحرب العالمية الثانية، انهار النظام العالمي الليبرالي واستبدلت الدولة الليبرالية الأدنويةMinimalist، بدولة عالية المركزية والنشاط في معظم أرجاء العالم.

المطلب الثالث: دور الدولة في الفكر الاشتراكي

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب وانحرافات النظام الرأسمالي، التي ركزت على الحرية الاقتصادية الكاملة، وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي. وكان من أبرز العيوب والانحرافات تدني أجور العمال وظروفهم المهنية والمعيشية، سوء توزيع الدخل، الاحتكار والأزمة المالية[1].

وكرد فعل على هذه العيوب والانحرافات، ظهر "الفكر الاشتراكي" في منتصف القرن التاسع عشر على يد كارل ماركس، وقد نادى الفكر الاشتراكي بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة، وجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح، وإحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاديات السوق[2].

فقد ظهرت الفكرة الاشتراكية في صورتها المحددة المعالم من قلب الرأسمالية بوصفها رد فعل على ذلك النظام الذي ظن الناس في وقت ما انه سيجلب لهم مزيدا من الرخاء، فإذا به يصيب الأغلبية الساحقة منهم

---

[1]– محيى محمد مسعد، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة، (مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2010)، ص.19.

2– المرجع نفسه، ص20.

بالفقر، ويصيب الإنسان بأنواع من العبودية ربما كان أشد مما كان يعانيه في كثير من مراحل التطور الاجتماعي السابقة، وكانت الاشتراكية قد ظهرت بهدف نقل المجتمع الإنساني إلى مرحلة جديدة يتخلص فيها من نقائص المرحلة الرأسمالية، وكانت نقطة البدء في التفكير الاشتراكي هي محاولة استرداد القيم الإنسانية التي أهدرها النظام الرأسمالي[1].

الواقع أن الفكر الاشتراكي لم يجد طريقه نحو التطبيق إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على إثر الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، ثم في دول أوروبا الشرقية سنة 1945 على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم في الصين سنة 1949، وبعد ذلك في العديد من الدول النامية في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.

تلقت الاشتراكية المركزية الكثير من النقد، فتمت الإشارة إلى أن المركزيين يؤكدون ضمنيا أو صراحة وجود بنية صناعية موضوعية مثلى، وتُجَسِّدُ هذه الفكرة على أفضل وجه أطروحة ستيفن كوهن Stephen Cohen وجون زايسمان John Zysman عن مواد التصنيع[2]. وبمنطق مجرد فإن تماسك هذه الفرضية يذوب عند تناول التفاصيل من خلال الأسئلة ما هي القطاعات الضرورية للازدهار القومي؟ وبأي نسب؟ إذ لا توجد دولة

1- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق الدنمارك نموذجا، رسالة مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012 ص .68.

2- يؤكد كوهن وزايسمان أن وظائف الخدمات عالية الأجر لها صلة وثيقة بالقاعدة الصناعية، ولهذا يؤدي فقدان الوظائف في قطاع الصناعة إلى تدمير وظائف الخدمات. غير أن هناك مشكلات عديدة مي افتراض وجود علاقة بين كل من الصناعة والخدمات، أولا من الأفضل النظر إلى الخدمات على أنها وظائف مستقلة. ثانيا تكسو الخط الفاصل بين الصناعة والخدمات عتمة متزايدة فكثير من المنتجات أضحت غير ملموسة مثل برمجيات الحاسوب. وأخيرا صار التقارب المادي بين الصناعة والخدمات رهنا بالتغيير التقني. انظر أيضا:

- Stephen Cohen, John Zysman, Manufacturing Matters: The Myth of the Post-Industrial Economy. New York: Basic Books, 1987.

تستطيع تحقيق النجاح في مجالات الإنتاج كلها، ونجد أن منطق سميث، الذي بناه على الأرباح التي يحققها التخصص التجاري يبرر رفض مثل هذا الاحتمال. وهكذا نجد أن الحجة القائلة بوجوب احتفاظ كل أمة بهيكل صناعي معين تستند في الواقع إلى أساس منطقي واهن.

المطلب الرابع: دور الدولة في الفكر الكينزي

خلال الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، كانت النظرية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم من خلال السياسات العامة لإنعاش الاقتصاد[1].

في ظل هذه الظروف، ظهرت المدرسة الكينزية، وحاول «كينز» إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت به، محاولاً تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها بسبب الآراء التي طرحها، وطريقة التحليل التي استخدمها والوسائل التي استحدثها، فكانت نظريته بمثابة ثورة في مجال الفكر الاقتصادي، مهدت بقوة لتبلور هذا الفكر كعلم مستقل. وتركز هذه المدرسة بصورة عامة على[2]:

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار.

1- ثروت جهان، وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو، "ما هو الاقتصاد الكينزي؟" مجلة التنمية والتمويل،51، سبتمبر 2014، 53.

2- محمد أحمد الأفندي، "سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح وإشكاليات التطبيق مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، 1996،01، 86.

بعبارة أخرى فإن التقلبات في قرارات الإنفاق في القطاع الخاص في مجال الاستثمار تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون. ذلك أن النقديين يعتقدون أن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي.

- يؤكد الكينزيون أيضا على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم.
- يولي الكينزيون أهمية لدور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم، ويعتقدون أن قوى السوق وحدها لن تكون فعالة في تحقيق ذلك.

لقد أدخل كينز أكبر التغيرات على دور الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لم يبعده عن المذهب الليبرالي حيث اعتبر توجهاته تصحيحية لليبرالية ودعما لها، إذ يقول «لا أستطيع أن أقف دون مبالات لما أعتقده من العدالة والحكمة ولكن صراع الطبقات يجعلني أقف في جانب الطبقة الرأسمالية المثقفة. وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي يؤدي بنا ذلك إلى البحث عن سياسات جديدة تستطيع مراقبة القوى الاقتصادية بطريقة لا تعيق بصفة علنية الأفكار الحديثة للعدالة والاستقرار الاجتماعي»[1].

وفي كتابه النظرية العامة للتشغيل الكامل، يرى أن توزيع الدخل لوحده لن يكون بصورة عشوائية، كما أن السياسات الاجتماعية هي

[1] – صـرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصـاد السـوق: مداه وحدوده، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة جامعة قسنطينة، 2006–2007)، ص.192.

السبيل لحماية الرأسمالية حيث يقول «إن توسيع وظائف الدولة تبدو لي الوسيلة الوحيدة لتفادي تهديم المؤسسات الاقتصادية الحالية وكشرط جيد لممارسة المبادرة الفردية، في هذا المجال فإن المزايا التقليدية تحافظ على قيمتها»[1].

ويرى Yves Crozet أن كينز لا ينتقد الرأسمالية، ولكن يؤكد على دور الدولة لتفادي أن تؤدي القرارات الفردية إلى وضع عام غير أمثل، لكن هذا الدور يجب أن يكون في حدود معينة، فكينز ضد التأميم لأن الدولة لا يجب أن تتكفل بملكية وسائل الإنتاج، كما يرى أن المصلحة الخاصة لا تؤدي دائما إلى المصلحة العامة عكس الكلاسيك.

لهذا فنشاط الدولة هو مكمل لنشاط الأفراد ومبادراتهم الشخصية، لكن التدخل الزائد للدولة يمثل خطرا على النشاط الاقتصادي، فزيادة الاستثمار العمومي، قد يؤدي إلى نقص الاستثمار الخاص، رغم أن النفقات العمومية تغطي نقص الطلب الكلي والذي يعتبر أحد أهم أسباب أزمة 1929[2].

ويرى كينز أن هناك عدة نقائص في سوق المنافسة، فمثلا في سوق العمل وعند حدوث البطالة، فإن النظرية الليبرالية تعتبر انخفاض الأجور كفيل بحل هذا الاختلال، باعتبار أن الأجر هو سعر العمل، وأنه إذا زاد عرض العمل، فإن انخفاض الأجور سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، ومن ثم يتم امتصاص البطالة. لكن كينز يرى أن العمال يبحثون عن عمل مستقر مع حد أدنى مضمون فالعمل لا يعتبر سلعة كباقي السلع، كما أن

[1] – صرارمة عبد الوحيد، المرجع السابق، ص.192.

2– المرجع نفسه، ص.193.

انخفاض الأجور سيؤدي إلى التأثير على دخل العمال ومن ثم الطلب الكلي وهو ما يؤدي بالمؤسسات إلى تخفيض الطلب على العمل[1].

كما يرى كينز أن الدولة تؤدي دورا كبيرا لتفادي الآثار السلبية لفشل عمل السوق، عن طريق الضرائب والنفقات العامة، حيث تقوم الدولة بدور الواقي من الصدمات والاختلالات الظرفية، كما تقوم بضمان الحماية الاجتماعية للمتقاعدين والمرضى والبطالين.. الخ، بالإضافة إلى دعم دخل بعض العائلات الفقيرة، وتحافظ على النشاط الاقتصادي في فترات الانتعاش والانكماش[2].

وبالتالي تؤدي الدولة دورا أساسيا في اقتصاد السوق ليس عن طريق السياسة النقدية والمالية فحسب، ولكن في المجال الاجتماعي أيضا للحفاظ على السلم الاجتماعي عن طريق ضمان الأجر الأدنى أو تدعيم الفلاحين مثلا. ولكن كينز كان يفكر بالحد الأدنى من التدخل. إلا أن هذا الحد الأدنى تحول تدريجيا إلى تخطيط اقتصادي وإدارة اقتصادية هادفة، خاصة في البلدان النامية. وهكذا نما القطاع العام في الاقتصادات المختلفة مما أدى إلى انكماش مقابل في حجم القطاع الخاص[3].

وقد رأى المحافظون أن ذلك يؤدي إلى انحرافات سوقية، والحد من حرية النشاط الفردي وإلى التضخم وسوء في تخصيص الموارد عجزت

---

[1]- لبيب لشقر، المرجع السابق، ص.237.

2- صرارمة عبد الوحيد، المرجع السابق، ص193.

[3]- H.G.Johnson,"Planing and The Market in Economic Development", Pakistan Economic Journal VIII, 2, June 1982:406-408.

أدوات السياسة الاقتصادية عن استيعابها كلها، ما تسبب فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها العامة المتمثلة في التوازن الداخلي والخارجي[1].

وقد كان من نتائج هذا المنحى الجديد في الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ التسعينيات، الاتجاه نحو أدوات اقتصادية منفردة تتصف بالعمومية وبشيء من التلقائية المنضبطة، متمثلة بأداة واحدة؛ هي النمو النقدي الذي يجب أن يكون الوحيد من بين الأدوات الخاضعة للتحكم الحكومي والذي له تأثير على مجمل الاقتصاد، بحيث ينفى على الحكومة أية مسؤولية اقتصادية مما يحد من دور الحكومة في الاقتصاد، ويجعل من الدولة عنصرا محايدا اقتصاديا، وهكذا وفي ظل المفهوم الكلاسيكي الجديد، والنظام ذاتي التنظيم و تلقائي التوازن على المستوى الكلي، ونموذج المنافسة التامة على المستوى الجزئي، تصبح الدولة شيئا فائضا اقتصاديا ولا ضرورة لها، إلا في حدود وظائفها كحارسة للأمن الداخلي والخارجي وكمنفذة للقوانين التي تحمي النظام ذاته، وحافظة للعقود ومنفذة لها[2].

المطلب الخامس: دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد

إذا كانت الليبرالية كفلسفة سياسية ومنظومة اقتصادية قد بدأت في التشكل والتبلور النظري في القرن الثامن عشر، فإن النيوليبرالية خط جديد داخل التيار الليبرالي ظهر في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين،

---

[1]– أحمد رشاد موسى، دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر، ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، " دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة"، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1999، ص. 4.

– عاطف قبرص، إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورقة بحث قدمت في اجتماع الخبراء حول: "الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر". نظمته الأمم المتحدة بالقاهرة، 11–13 نوفمبر 2001، ص ص. 118–136.

[2]– عبد الستار عبد الحميد السلمي، المرجع السابق، ص. 371.

وفق مقتضيات هذه النظرية، ينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، وحكم القانون، ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة[1].

وتعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حريات الفرد، ضمن إطار قانوني/ قضائي يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد في ساحة السوق الاقتصادي. يتحتم على الدولة حماية حرمة العقود، وقدسية حق الفرد في حرية العمل، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، ويتحتم عليها بالتالي استخدام وسائل العنف التي تحتكرها للحفاظ على هذه الحريات مهما كان الثمن[2].

ومع تزايد حجم وظائف الدولة في معظم دول العالم تقريبا خلال ثلاثة أرباع القرن العشرين الأولى. حيث كانت قطاعات الدولة في معظم مجتمعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة تستهلك أكثر بقليل من 10% من الناتج الإجمالي المحلي في بداية القرن، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 50% بل 70% في السويد الاشتراكية الديمقراطية بحلول الثمانينيات[3].

أدى هذا النمو المطرد، وما نجم عنه من انعدام الكفاءة ونتائج أخرى غير متوقعة، إلى ردة فعل قوية جسدتها التاتشرية والريغانية. وتميزت سياسات العالم في الثمانينيات والتسعينيات بصعود الأفكار الليبرالية مجددا في معظم بلدان العالم المتقدم، ومع محاولات الحد من نمو القطاع الحكومي

1- الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، ط1، (مصر: دار المعارف الحكيمة، 2007)، ص.124.

2- مجاب الإمام، مترجما، الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي، ط1، (المملكة العربية السعودية: امتياز التوزيع شركة مكتبة، 2008)، ص. 109.

3- مجاب الإمام، مترجما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، المملكة العربية السعودية: شركة مكتبة العبيكان، 2007، ص ص. 44-45.

والإبقاء على مستوياته الحالية، إن لم يكن عكس مساره التصاعدي، ثم أعطى انهيار الشيوعية، باعتباره صيغة حكم الدولة الاستثناري الأكثر تطرفا. دفقا إضافيا إلى الحركة الليبرالية لتقليص حجم الدولة في البلدان غير الشيوعية[1].

وهكذا، بعد أن تعرض فريديريك أ.هايك للسخرية والتشهير في منتصف القرن العشرين بسبب إشارته إلى وجود علاقة بين الشمولية وبين دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية الحديثة وجد هايك قبل وفاته عام 1992 أن أفكاره تؤخذ بشكل أكثر جدية في نهايات القرن العشرين، ليس فقط في الأوساط السياسية، حيث تسلمت الأحزاب المحافظة وأحزاب يمين الوسط مقاليد الحكم، بل أيضا في الأوساط الأكاديمية، حيث أكتسب الاقتصاد الكلاسيكي الجديد شعبية هائلة وتبوأ مكانة مرموقة، إلى حد اعتباره الفرع الرائد في علم الاجتماع.

كما دعت المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى حكومة الولايات المتحدة، إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. أطلق أحد المشاركين في صياغة رزمة التدابير هذه اسم إجماع واشنطن في حين اسماها نقادها وأعداؤها في أمريكا اللاتينية: «الليبرالية الجديدة». تعرض إجماع واشنطن إلى هجوم شديد ومتواصل في بدايات القرن الحادي والعشرين، ليس فقط من قبل المتظاهرين ضد العولمة، بل أيضا من قبل أكاديميين يتمتعون بمصداقية عالية ومكانة مرموقة في عالم الاقتصاد[2].

---

[1]– مجاب الإمام، نفس المرجع والصفحة.

[2]– مجاب الإمام، المرجع السابق، ص ص .45-46.

لا يرفض الليبراليون الجدد فكرة فشل اقتصاد السوق أو تدخل الدولة رفضا تاما، إنما يحملون أنفسهم قسرا على قبول فكرة فشل اقتصاد السوق وضرورة تدخل الدولة، وعادة ما تطرح السلع العامة بوصفها حالة تستوجب تدخل الدولة، ومع ذلك يشير الليبراليون الجدد إلى أن سلعا قليلة يمكن أن تعتبر حقا سلعا عامة وخاصة عند إعمال مبدأ الاستثنائية[1].

ويجب النظر بحذر إلى الدعوات المطالبة بضرورة التدخل الحكومي الذي يجب ألا يتم إلا عند العجز عن حل مشكلة ما بواسطة حقوق الملكية المعرفة بدقة[2]. لكن حتى إذا افترضنا ضرورة التدخل الحكومي، فإن أنصار السوق يرون فشل هذا التدخل الذي عادة ما يقع في شرك لوائح جماعات النفوذ وسوء الإدارة وقرارات الدولة التي تسري بأثر رجعي[3]، وحتى في الحالات التي تتدخل فيها الدولة لا يتضح إن كانت المحصلة النهائية ستكون تحسنا في نتائج السوق[4].

وبناء على كل هذا، تخلص مدرسة اقتصاد السوق الحرة إلى أن السوق لا الدولة هي الجهة التي تنسق النمو الاقتصادي على أفضل وجه، وأن تفسير التفاوت في النمو من دولة إلى أخرى يكمن في المدى الذي تذهب إليه الدولة في فرضها للعوائق التي تشوه السوق، إذن يتناسب النمو الاقتصادي وتدخل الدولة عكسيا.

---

[1]– Richard Comes and Told Sandler, The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods Cambridge: (Cambridge University Press, 1986), P.7.

[2]- Haa-Joon Chang, The Political Economy of Industrial Policy, (New York: St. Martin's Press 1994). P.11.

[3]- Ibid,P. 18.

[4]- Peter C.Ordeshook, The Emerging Discipline of Political Economy, In James E. Alt and Kenneth A.Shepsle eds, Perspectives on Positive Political Economy. (Cambridge :Cambridge University Press, 1990) ,PP.16-17.

لقد أدرك الاقتصاديون الداعون إلى إجراء إصلاحات ليبرالية هذه الحقيقة على الصعيد النظري، لكن التركيز النسبي في تلك الفترة انصب بشكل أكبر بكثير على تقليص نشاطات الدولة، الأمر الذي يمكن إساءة تفسيره عمدا، أو الخلط بينه وبين محاولة تحجيم قدرات الدولة في المجالات كافة.

إن أجندة بناء الدولة، والتي لا تقل أهمية عن أجندة تقليص دورها، لم تعط قدرا موازيا من الاهتمام والتفكير، فكانت النتيجة فشل الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية في تحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها في العديد من دول العالم، فقد أدى غياب الإطار المؤسساتي الملائم إلى ترك تلك الدول في وضع أسوأ مما كان يمكن أن تكون عليه في الواقع بغياب تلك الإصلاحات. لقد كانت المشكلة الحقيقية فشلا مفهوماتيا أساسا بأبعاد الدولة الواجب تحريرها وبعلاقة هذه الأبعاد المختلفة بعملية التطوير، فكانت النتيجة مزيدا من الأزمات الاقتصادية في دول العالم الثالث وأزمة مالية في الدولة الليبرالية[1].

المطلب السادس: دور الدولة في ظل الأزمات المالية

شجعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتها، كما أنها روجت لتصغير حجم الحكومة وتقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وروجت للخوصصة وإزالة القيود على الأموال بين الدول، وغيرها من الإجراءات التي تنامى تطبيقها في إطار التحرير المالي بوجه خاص والعولمة

[1]- مجاب الإمام، المرجع السابق، ص.47.

الاقتصادية بوجه عام، وهو ما أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية 2008، والعودة إلى مفهوم الدولة الكينزية.

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها: «الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية»[1].

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مما يؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية.

إن التاريخ الاقتصادي زاخر بعدد هائل من الأزمات المصرفية وأزمات أسعار الصرف، فقد شهدت الفترات الزمنية التي سبقت القرن الماضي احتدام الأزمات المالية وخصوصا الأزمات المصرفية، وهناك أمثلة بارزة في تلك الفترة كأزمة بنك بيرينجز عام 1890 والتي تضمنت شبها واضحا بأزمة المكسيك التي وقعت في الفترة ما بين 1994 و 1995 وأزمة أسعار الصرف في الولايات المتحدة الأميركية في الفترة ما بين 1894 و1896 كما وقعت في القرن السابق أزمات مالية عديدة، في فترة ما بين الحربين العالميتين كأزمة الكساد العظيم، بالإضافة إلى أزمات الجنيه الإسترليني

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011، ص.33.

والفرنك الفرنسي في الستينيات، وانهيار نظام بريتون وودز في أوائل سبعينات القرن الماضي وأزمة الديون الخارجية في الثمانينيات[1].

وفى التسعينيات من القرن السابق، وقعت أزمات العملة في أوروبا وهى أزمات خاصة بآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي في الفترة 1992-1995، كما وقعت الأزمة المالية في مناطق شرق آسيا وهى الأزمة التي مرت بها أندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند في الفترة من 1997 - 1998. وكان لهذه الأزمات تكاليف متباينة من حيث الناتج والنفقات المالية العامة الموجهة لدعم القطاعات المالية الضعيفة، كما كان لهذه الأزمات آثار انتشرت بشكل ملموس على نطاق دولي، واقتضت في عدد من الحالات تقديم مساعدة مالية دولية لتخفيف حدتها وخفض تكاليفها، والحد من انتشار عدواها واحتواء آثارها السلبية على البلدان الأخرى[2].

كما فرضت الأزمة المالية على الدول أن تتدخل لدفع الاقتصاد القومي، وتجنبه مخاطر كساد طويل، فالأزمة المالية قد تسببت في أزمات

---

[1]- إبراهيم العيسوي، اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة طبيعة الأزمة، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، بيروت، لبنان: 23-25 مارس 2009، ص.3.

[2]- إبراهيم العيسوي، المرجع نفسه، ص.3.

للمزيد حول تعريف الأزمة المالية العالمية، وأثرها، وتطورها يرجى الاطلاع على:

- صندوق النقد الدولي، دراسة استقصائية، للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية أكتوبر 2008، آفاق الاقتصاد العالمي: الضغط المالي و الهبوط الاقتصادي و التعافي.

-سيد عطية ومحمد علي، دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الرابع عشر حول:" الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها على قطاعات الاقتصاد القومي" القاهرة: جامعة عين الشمس، 12-13 ديسمبر 2009.

-بحوث المؤتمر الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف:

أخرى متتالية. وكان واضحا أن الأولوية في هذه الخطط كانت تستهدف إنقاذ قطاع البنوك من الانهيار ومكافحة زيادة البطالة.

وبالتالي قامت العديدة من الدول بتقديم ضمانات للقروض بين المؤسسات المالية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح صندوق تأمين الودائع FDIC، يقوم بضمان ديون البنوك الأمريكية حتى 1400 مليار دولار أمريكي، وذلك لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى، ويقوم الصندوق بتقديم ضمان مؤقت للقروض بين البنوك، فيما عدا القروض لمدة ثلاثون يوما[1].

وبالتالي يرى أغلب الباحثين الاقتصاديين أن تدخل الدولة في هذه المرحلة أصبح أمرا ضروريا نتيجة فشل السوق مرة أخرى بالرغم من أن نموذج واشنطن الذي يراه الكثير من مؤيديه انه نموذج وقاية أكثر منه نموذج حل، إلا أن حدوث أزمة 2008، جعلت العديد يركزون على ضرورة تدخل الدولة لمعالجة اختلالات السوق، ومنع العديد من البنوك والشركات من الانهيار.

1- محمد محمد عبد اللطيف، دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية". مصر: جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 1-2 أفريل 2009، ص. 136.

المبحث الثاني: دور الدولة في التجارب العالمية

كانت الدولة وما تزال في كافة المجتمعات فاعلا ملموسا في الحياة الاقتصادية، تتسع أو تنحسر مساحة هذا الفاعل أو دائرة فعله وتأثيره تبعا لطبيعة المرحلة ولنوع النظم والمذاهب الاقتصادية، فأنماط الدولة وأبنيتها وممارستها وعلاقاتها بمجتمعاتها تختلف من مجتمع لآخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى.

المطلب الأول: النموذج الياباني - دولة الثقافة الصناعية -

أحدثت الإنجازات الاقتصادية الاستثنائية لليابان خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية جدلا بعد نجاحها في تحقيق ما يشبه المعجزة الاقتصادية خلال فترة قصيرة من الزمن. فخلال ثلاثة عقود من الزمن فقط حولت اليابان نفسها من بلد حطمته الحرب يتركز انتعاشه الصناعي في إنتاج «الأجزاء الرخيصة» والسلع الاستهلاكية البسيطة إلى دولة ثرية ورائدة على مستوى العالم في مجال الصناعة التقنية المعقدة وحققت بذلك نقلة نوعية خلال عقود قليلة مع أنها تفتقر إلى الحدّ الأدنى من الموارد الطبيعية. وفي المجال التجاري ساهم نجاح الصادرات اليابانية في تعزيز الفائض في تعاملات البلاد الدولية منذ سبعينيات القرن الماضي.

تم استثمار هذا الفائض الضخم في الخارج مما أدى إلى خلق حصة ضخمة من الأرصدة الخارجية لليابان. ومنذ هذه الفترة بدأت الدراسات الغربية تتحدث عن «المعجزة الاقتصادية اليابانية» وتحذر من مخاطر النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته. وبالفعل ففي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ارتقت اليابان إلى القمة كأكبر دولة دائنة في العالم. وقد كان النمو الاقتصادي الياباني بعد انتهاء الاحتلال مذهلا في حجمه وسرعته

واستمراره، حيث قفز إجمالي الناتج القومي الياباني بين 1975–1984 من 830 بليون دولار إلى 1261 تريليون دولار أي بقفزة بلغت 42 ضعفا. وكان الاقتصاد الياباني قد حقق نموا سنويا تصل نسبته إلى 9% خلال فترة النمو العالمي في الستينيات[1].

كما تول البيروقراطيون، وضع معظم السياسات والتشريعات التي جعلت من اليابان عملاقا اقتصاديا، والأكثر أهمية أن معظم قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي حكم اليابان منذ 1955م وحتى الآن فيما عدا فترة زمنية قصيرة في 1993م ومعظم رجال الأعمال كانوا هم أنفسهم قد عملوا ضمن قطاع الخدمة المدنية.

ومن ثم فإنه وبعكس الحال في الولايات المتحدة حيث العلاقة غالبا ما تكون عدائية ما بين رجال الأعمال والحكومة، فإن النخبة اليابانية تعتقد أن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص هو أفضل طريق لتحقيق النمو الاقتصادي. وكان من نتيجة ذلك التعاون تبلور ما أصبح يعرف بنموذج «رأسمالية الدولة» أو «اليابان الشركة» «Japan, Inc.» [2].

وليس لنظريات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد غير قيمة محدودة لإضاءة الحياة الاقتصادية في اليابان. فالشركات اليابانية ينافس بعضها البعض على الأسواق منافسة لا رحمة فيها مثلما يحدث في كل مكان أخر، ولكن الرأسمالية اليابانية تختلف اختلافا عميقا عن فردية السوق الانجلوساكسونية التي أقام عليها معظم أصحاب النظريات الاجتماعية

---

[1]– عبد الله ين جمعان الغامدي، " الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب النهضة". المجلة العلمية جامعة أسيوط، 43، ديسمبر 2007، ص.105.

[2]–عبد الرحيم خليل،" صنع السياسة العامة في اليابان، بين النظريات والتطبيق"، مجلة دراسات مستقبلية،11، جانفي، 2006: 126.

نموذجهم الرأسمالي، كما تختلف عن النموذج الذي يقدمه «توافق واشنطن»[1].

إن مؤسسات السوق اليابانية تعتمد في معاملاتها مع موظفيها ومع بقية المجتمع على شبكة من الثقة وليس ثقافة العقود. وفي الجهة الأخرى تعتبر الشركات الأمريكية الأكثر انفصالا عن هيكل المجتمعات المحيطة بها، أما علاقات السوق اليابانية مع مؤسسات الدولة فهي وثيقة ومستمرة. كما أن الحياة التي تفصح عن الرأسمالية اليابانية ليست حياة فردية ولا يوجد ما يدل على أنها ستصبح كذلك[2].

إن تجربة النهوض اليابانية لم تكن مجرد انبثاق مفاجئ مع حركة الميجي سنة 1868، إنما هي تجربة لها جذورها النهضوية العميقة وسياقها التاريخي الفريد وعناصرها الكامنة الممتدة طيلة فترة توكوغاودوا، حيث شهدت القرون الثلاثة السابقة على عهد الميجي 1568-1868 تطورات نوعية وتراكمات حضارية هامة، أضفت عليها طابع الخصوصية والتفرد والتمييز، فقد شكلت هذه الفترة الزمنية منذ القرن السادس عشر القاعدة الأساس للنهضة اليابانية في مطلع القرن التاسع عشر[3].

كما أدرك اليابانيون أن هدف تحديث اليابان وفق شعار «دولة غنية وجيش قوي» لا يمكن تحقيقه بدون أن تأخذ الحكومة اليابانية زمام المبادرة في توجيه كل الموارد المتاحة نحو تحقيق ذلك الهدف. وحدث هذا الأمر في ظل تقبل واسع لسياسة الحكومة من قبل قطاعات واسعة من الشعب ومن

---

[1]–أحمد بلبع، مترجما. الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2000)، ص.238.

2– المرجع نفسه، ص. 238.

3– سلمان بونعمان، التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي.ط1. (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات 2012)، ص ص.38-39.

بينهم معظم كبار التجار الأثرياء الذين كونوا ثرواتهم أثناء حكم توكوجاوا، والذين قاموا بتشغيل المشروعات الجديدة، وبدأ الكثير منهم في مساندة الحكومة من خلال شركات تابعة لعائلات وإقامة بنوك مثل مجموعات زايباتسو* التي تجسد تعاون القطاع العام مع القطاع الخاص، والتي كان لها دور في ضخ كمية كبيرة من الأموال لليابان في النصف الأول من القرن العشرين[1].

وتمثل الدولة التنموية اليابانية على أنها نوع مختلف من الرأسمالية وأنها تختلف بشدة عن النموذج الأنجلو أمريكي[2]. فبينما تمتلك الرأسمالية الغربية جذورا ليبرالية واضحة تقدس الفردية والسوق الحرة متأثرة في ذلك بكتابات كل من جون لوك وآدم سميث، فإن الرأسمالية اليابانية المتأثرة بأفكار الفيلسوف الألماني فريدريك ليست Friedrich List قد بنيت على افتراضات ميركنتالية حول طبيعة الإنتاج والتبادل الاقتصادي يأخذ فيها رفاه الجماعة أولوية من حقوق الأفراد. وهذا ما جعل الاقتصاد في اليابان جزءا من الجيوبوليتيك – أي أنه بمثابة المفتاح لقوة الأمة أو ضعفها في التعامل مع القوى الأخرى[3].

لقد صبغت التركيبة التنموية اليابانية الاقتصادية خصوصية ذاتية، وميزتها عن التجارب الإنمائية المتقدمة، وذلك في ظل تضافر عوامل على

---

* يتردد اسم احتكار ازيباتسو كثيرا في جميع الوثائق الخاصة بالاقتصاد الياباني، والمصطلح هو اختصار لكلمات يابانية تشير إلى تكتلات اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسسات كبيرة في جميع المجالات كسكك الحديد، والمناجم وصناعة السفن، وصناعة النسيج والبنوك وشركات التأمين وغيرها. وقد أعيد تسميته بعد الحرب باسم كثيبرتسو بينما فضلت الشركات الاحتكارية اليابانية القديمة على تقديم نفسها باسم زايبسو الجديد.

[1]– حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص.73.

[2]– أحمد بلبع، المرجع السابق، ص. 238.

[3] – Fallows, James. How the World Works, The Atlantic Monthly .December 1993, P.64. http://www.theatlantic.com/past/politics/foreign/jfhww.htm. 29/06/2018

تفردها، تمثلت في طريقة تعامل الامبراطور مع شعب كان يقدسه، ويضعه في مرتبة لا تقبل النقاش حول ألوهيته، إذ أدى تنازل الإمبراطور عن ألوهيته إلى تغيير مفاهيم اليابانيين وتصوراتهم حول طبيعة الدولة.

لقد أفرزت هذه التحولات شكلا جديدا للحكم، وانتقلت الدولة من طبيعتها العسكرية إلى طبيعتها الاقتصادية؛ مما أدى إلى ولادة الدولة الإنمائية التي أسهمت في محو الأمية والرعاية الصحية المكثفة، محاربة الفقر والتعليم الأكثر تطورا في العالم، تطوير المنشآت الاقتصادية.. إلخ، وهذا ما يؤكد أن التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية قائمة على ديناميكية الاعتماد على الذات[1].

في هذا السياق توصف الدولة اليابانية «بالدولة التنموية» لأن الأولوية القصوى لديها كانت ولا تزال هي التنمية الاقتصادية، وليس التنظيم Regulation كما في الولايات المتحدة، أو الرفاه welfare كما في أوربا، أو الثورة كما في الصين. أما مقاييس الأداء في هذا النموذج ذو التوجه الإنتاجي، فهي تحقيق ادخار عال واستثمار عال أيضا بدلا من زيادة الاستهلاك والترف. وفي هذا السياق يتميز الاقتصاد الياباني بضخامة حجم ادخاراته القومية التي وصلت إلى ما يقارب 40% من إجمالي الناتج القومي تقريبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[2].

مع ذلك فإن النظام الياباني هو «نظام رأسمالي» يستند على الملكية الخاصة والشركات الخاصة الهادفة إلى تحقيق الأرباح، التي تشارك في أسواق

---

[1]– ناصر يوسف،" مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة: الانجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميا"، مجلة البحوث والدراسات، 53، صيف 2008: 131.

[2]– Yamamura Kozo and Yasuba, Yasukichi, The Political Economy of Japan: The Domestic Transformation. Stanford, (Calif: Stanford University Press, 1987), P. 138.

محلية وعالمية ذات تنافسية عالية إلا أن الدولة هنا توجه السوق بدرجة أكبر بكثير مما يحدث في النموذج الأمريكي. ويشمل ذلك التوجه مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، يتم إدراجها غالبا تحت مصطلح السياسة الاقتصادية ومن ضمنها فرض تعريفات حمائية وضرائب على الواردات، وتشجيع التعاون والحد من المنافسة المفرطة في القطاعات التصديرية الاستراتيجية وتقديم قروض بفوائد منخفضة، وإعفاءات ضريبية للشركات التي تقبل بالاستثمار في صناعات مستهدفة. ويتم صياغة تلك السياسات وتنفيذها بواسطة النخبة البيروقراطية الاقتصادية اليابانية بعد التشاور والتنسيق مع القطاع الخاص[1].

ومع أن الدولة نفسها وكلاعب حقيقي في السوق لا تستحوذ على القواعد والإجراءات لكنها بدلا من ذلك تشغل نفسها بأهداف اجتماعية هامة، وخاصة تشجيع التنافسية الدولية للصناعة حيث توجه السياسة الصناعية للدولة نحو هذا الهدف.

كما أن التخطيط الاقتصادي طويل الأمد في اليابان يعود بالدرجة الأولى إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI، في توجيه التنمية نحو الصناعة الثقيلة وخاصة صناعة الحديد والصلب وبناء السفن والصناعات البتروكيماوية، وكان من أبرز نتائج هذه السياسة الصناعية تدعيم علاقات الحكومة بقطاع الأعمال، وتعزيز وضع الشركات الكبيرة، وتسريع النمو الاقتصادي[2].

[1]– عبد الله بن جمعان الغامدي، المرجع السابق، ص.124.

[2]– حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص.74.

فالدولة خططت وحددت أولويات وساندت قطاع الأعمال الياباني. ولما كانت الحضارة اليابانية تكره النهي وتفضل التشاور والتراضي العام، لم تضع الحكومة اليابانية وتنشر خططا تفصيلية في هذا المجال، وإنما كانت القرارات تتحقق بالتراضي، والالتزام بما يتم دون شكليات من خلال التواصل المستمر بين الحكومة وقطاع الأعمال[1].

لقد أسهمت الإدارة الحكومية الجديدة والنخب البيروقراطية بولادة دولة المركنتيلية الجديدة التي تعرف جيدا كيف تراقب جميع مراحل الإنتاج الاقتصادي والتوظيف المالي، داخل اليابان وخارجها، لتجني منها تراكما هائلا من الأموال، تم توظيف قسم كبير منها في تنمية جميع قطاعات الإنتاج والخدمات[2]، وبناء اقتصاد قوي وصحي ومنافس عالميا والدفع بها لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ولذلك لم يكن غريبا أن يحاول العلماء وكذلك صناع القرار فهم تلك المعجزة التنموية، وأن تصبح دراسة نموذج الرأسمالية التنموية في اليابان حقلا هاما للدراسة الأكاديمية والتحليل السياسي.

المطلب الثاني: النموذج الألماني - اقتصاد السوق الاجتماعي -

تم صياغة هذا المفهوم على يد ألفريد مولر ألمارك ولودفينغ ايرهاد، استنادا إلى أفكار مدرسة فرايبورغ، بمعنى أن الأول قدم المفهوم النظري والثاني التطبيق العملي على اعتبار أنه كان أب ما يسمى بالمعجزة الألمانية بعد الحرب[3].ويتمحور اقتصاد السوق الاجتماعي حول إيجاد طريق ثالث

1- حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص.75.

2- المرجع نفسه، ص.76.

3- نور الدين هرمز وباسل سلامة،" التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية"، مجلة جامعة تشرين، للعلوم القانونية والاقتصادية، م33، 4، 2011: 131.

بين الاقتصاد التعددي الذي تؤدي فيه الدولة دورا رياديا واجتماعيا، والاقتصاد الليبرالي أي اقتصاد السوق الحرة، ويهدف هذا النموذج إلى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[1]. وعليه فإن هذا المفهوم يشمل الكثير من المعاني في طياته[2]، كالمنافسة أي ضرب الاحتكار، لأن الاحتكار يؤدي إلى الركود الاقتصادي، خلق نوع من التكافؤ في الفرص، تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن القيام بدورها.

فجوهر اقتصاد السوق الاجتماعي هو تدخل الدولة لتوجيه بعض الإنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتقليل الفروقات الطبقية وضمان الاستقرار الاجتماعي باعتباره الأساس المادي للانطلاقة الاقتصادية.

وهذا ما أشارت إليه التعريفات المختلفة لاقتصاد السوق الاجتماعي، حيث عرف مولر أرماك اقتصاد السوق الاجتماعي، على أنه ليس نظرية تنافسية خاصة، ولكنه ورد كمفهوم إيديولوجي بهدف خلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المجتمع، متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة، واعتبره فكرة استراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف والتعارض في الأهداف، كما يهدف لوصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال والعمل في كامل النظام الاقتصادي[3].

---

[1]– أحمد راتب علي التيناوي، اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة سوريا. دمشق: ص.105.

[2]– حيان سليمان، اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق، دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص.3.

[3]– نورالدين هرمز وباسل سلامة، المرجع السابق، ص.131.

عرفه روبرت أيدر على أنه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية الإنتاج، التبادل، التوزيع، ويعمل الجزء الأكبر ردا على القرارات الحرة للمستهلكين والمنتجين والمنافسين في السوق، حيث تخضع أهدافهم للتقييد عن طريق طلبات العدالة الاجتماعية[1]. ويعرف اقتصاد السوق على أنه سياسة النظام الاقتصادي الذي يستند على حرية السوق، لكنه في نفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي[2]. نلاحظ أن الجميع يعتبرون اقتصاد السوق الاجتماعي نظاما كاملا يستند إلى أفكار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى تضمنه أهدافا وغايات اجتماعية تحقق العدالة بين فئات المجتمع كافة. وبالرغم من الأسس الليبرالية لاقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن هناك بعض الاختلافات بينهما تتلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم2: الاختلاف بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الليبرالي

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الليبرالي
التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية
توازن بين الإنتاجية والأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة تجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

المصدر: نور الدين هرمز وباسل سلامة، **المرجع السابق**، ص132.

[1]– نفس المرجع، ص.132.

[2] – John. D. Klaus. The German Social Market Economy–Style A Model for The European Union, Chemnitz technical university Germany, 2006, P.1212.

وقد قدمت معاهدة إنشاء الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي بين جمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في 18ماي 1990 تعريفا للاقتصاد السوق الاجتماعي "سوف تعتمد الوحدة الاقتصادية على اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره النظام الاقتصادي" ولكن بصفة مشتركة مع كل الأطراف المتعاقدة، يتم تعريفه بما في ذلك الملكية الخاصة، والمنافسة العادلة، وتشكيل السعر الحر ومبدأ حرية تنقل العمال ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وهذا الحكم يتضمن عدم استبعاد السلطة القانونية لأشكال معينة من الممتلكات للسماح لمشاركة السلطات العامة أو الجهات الأخرى لتبادل السلع الاقتصادية، شريطة أن تحمي المصالح الخاصة وبالتالي عدم التمييز ضدها. وسوف تأخذ في الاعتبار متطلبات حماية البيئة[1].

وبذلك فإن صلب هذا النظام يقوم على التفاعل بين كفاءة قوى السوق، والعدل في توزيع الثروات، حيث تسود القيم المجتمعية التي تؤكد على الشعب، وتثني على تجمعات الأعمال والمشروعات والمسؤوليات الجماعية للمهارات والعمل كفريق والولاء للمؤسسة، واستراتيجيات الصناعة والسياسات الصناعية الفعالة التي تزيد النمو.

لقد أقر القانون الأساسي الألماني أن الجمهورية الاتحادية الألمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية، وذلك ضمن المادة 20 من هذا القانون، وأيضا يتضمن الحياد المشروط فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي وضمان الملكية الأمر الذي يتطلب بالمقابل القيام بالواجبات، التي يجب أن تخدم

[1]– Cécile Barbier, Ordolibéralisme et économie Sociale de Marché : la Voie Allemande de l'Europe ? OSE Opinion Paper, 10, Juillet 201 2: 6. http://www.ose.be/files/publication/OSEPaperSeries/Barbier_2012_OpinionPaper10_Ordoliberalisme_0712.pdf

المصلحة العامة، حيث أن أي إجراء تقوم به الدولة يجب أن يندرج تحت بند تحقيق المصلحة العامة[1].

كما يملك بنك دويتشي Deutsche 10% من أسهم 70 شركة، كما أن مديريه التنفيذيين أعضاء في 400 مجلس إدارة لشركات تجارية كبيرة، فضلا عن ملكياته خارج ألمانيا، وهذا ما يؤهل البنك للتدخل بقوة لحماية الشركات الألمانية من مضاربات المال ويحررها من طغيان أسواق المال، ويساعدها في تخطيط استراتيجياتها وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات، لذا تنظر ألمانيا إلى نفسها باعتبارها تملك اقتصاد السوق الاجتماعي وليس مجرد اقتصاد السوق، وأن المشاركة في صناعة القرار مطلوبة من أجل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الشركات علاوة على قاعدة الملاك الرأسماليين التقليديين لكي تضم العمال[2].

وتملك الحكومات الألمانية المحلية والاتحادية حصصا أكبر في عدد أكبر من الصناعات خطوط الطيران والسيارات والصلب والكيماويات والطاقة الكهربائية والنقل ويعتقد أن على الدولة أن تضطلع بدور هام لضمان تمتع كل فرد بالمهارات اللازمة للمشاركة في السوق، فيمول نظام التدريب الألماني اجتماعيا، وتغدو سياسات الرفاه الاجتماعي جزءا ضروريا من هذا الاقتصاد[3].

---

[1]– حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص.77.

[2]– نور الدين هرمز وباسل سلامة، المرجع السابق، ص.137.

[3]– المرجع نفسه، ص.139.

المطلب الثالث: النموذج الصيني - اشتراكية السوق -

بعد ثلاثة عقود من إعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وتطبيق النهج الاشتراكي، برؤية صينية في إدارة دفة الاقتصاد القومي والتي كان من أبرز معالمها سياسة الاكتفاء الذاتي وتخصيص الموارد مركزيا، شعر القادة الصينيون في نهاية عقد السبعينيات بضرورة التغيير والقيام بإصلاح الاقتصاد الذي عانى العديد من المصاعب والمشاكل بسبب السياسات السابقة وخاصة في مرحلة الثورة الثقافية 1966-1969.

وبالرغم من التزام الصين بالاستمرار في سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلا أنها أسرعت في تطبيق سياسة الانفتاح على بقية العالم وإصلاح هيكل الاقتصاد الصيني في إطار هذه الإصلاحات والتي بدأت بانعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في أواخر 1978 واستلام دينج هتسياوبنج Ding Xiaoping قيادة الحزب حيث بدأت الصين بالتخفيف من مركزية القرارات الاقتصادية والسماح لقوى السوق أن تأخذ دورا أكبر في تحديد أسعار السلع والخدمات كذلك سمحت للقطاع الخاص بدور أكبر في الحياة الاقتصادية[1].

وقد اختلفت القوى حول الأولويات التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسة الصينية، على الرغم من التزامها بمبادئ الحزب الشيوعي الصيني، في إطار الفلسفة الماركسية الماوية. فالتيار المحافظ طالب باستمرار سيطرة الحزب الشيوعي على أدوات الإنتاج، وبناء المزارع الجماعية، ورفض الإصلاح على اعتبار أنه بمثابة إعادة تأسيس للرأسمالية. أما التيار

[1]- فاخر عبد الفتاح حيدر، "الإصلاحات الاقتصادية في الصين"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، 1، 2000: 59.

الإصلاحي فقد طالب بقدر من الليبرالية في الجانب الاقتصادي، وإن كانت هذه المطالب من باب استلهام تعليمات كونفوشيوس فقد نجح هذا التيار في فرض آرائه على التيار المحافظ، إلا أنه انقسم بدوره إلى تيارين[1]:

- تيار يطالب بالسماح بليبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تخرجها عن أسس النظام الاشتراكي، بمعنى السماح بإدخال الإصلاحات على النظام الاشتراكي تساعده على التكيف مع التغيرات دون الخروج عن الإطار الاشتراكي.
- تيار تزعمه دينج هسياو بينج يطالب بالقبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والتقليل من التركيز على الايدولوجيا، حيث كان دينج من أنصار انتقال الصين إلى اقتصاد السوق بالنهج التدريجي، من خلال تطبيق استراتيجية تقوم على اختيارات متعددة للسياسات المستهدفة على نطاق ضيق، ثم عندما يتحقق النجاح ويتأكد، تعمل الحكومة على تعميم ذلك، وهذا هو الانتقال التدريجي الذي دافع عنه دينج، واستهدف دعم النظام الاشتراكي وليس التخلص منه.

في البداية، لم يكن الجدل كبيرا حول ماهية هذا الإصلاح، حيث كان الإجماع على ضرورة إصلاح النظام الاشتراكي، وإعطاء الكفاءة الاقتصادية أولوية كبرى، واتسمت الإصلاحات خلال هذه الفترة بأنها كانت جزئية ومحدودة، وعلى أساس تجريبي في مناطق معينة. وانقسمت عملية الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلتين متمايزتين[2]:

1- عبير الغندور، "الإصلاح السياسي الصيني في الربع قرن الأخير: خطوة على طريق تبني النموذج الليبرالي، أم صوب تأسيس نموذج بديل، "مجلة النهضة، 02 أفريل 2010: 135.

2- المرجع نفسه، ص ص 149- 152.

- **المرحلة الأولى:** بدأت عام 1978، وأطلق عليها الإصلاح من أسفل إلى أعلى: وهي تحديث الزراعة، والصناعة، والعلوم والتقنيات، والقوات المسلحة.

ولم يعتمد دينج على خطة كبيرة للتحول إلى اقتصاد السوق الحر، لأنه لم يكن هناك سوى الأفكار المعروفة منذ أيام محاولة الإصلاح الأولى، وهي تطعيم الاقتصاد الصيني المخطط بعناصر الاقتصاد الحر من أجل رفع كفاءته وتسريع نموه، وتمثل التدرج في انتهاج الصين تنمية متدرجة، تحاشت الإضرار بالاقتصاد كما حدث في روسيا وفي دول أوروبا الشرقية، لذلك تحققت الإصلاحات في المجال الاقتصادي المنشود، وعجلت النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، وصارت الصين سوقا هامة للاستثمار الأجنبي المباشر. وارتكز الإصلاح الاقتصادي في الصين على: الإصلاح في المناطق الريفية، والإصلاح في المناطق الحضرية.

- **المرحلة الثانية:** بدأت عام 1992 بعنوان اقتصاد السوق الاشتراكي فكما أجبرت المشكلات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الصيني أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات القيادة الصينية على ضرورة الحسم والاختيار بين الإصلاح الشامل، كانت العودة مرة أخرى إلى المركزية في إدارة النشاط الاقتصادي الكلي، وفي هذا الإطار كان قرار المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي في أواخر عام 1992، بجعل هدف الإصلاح هو إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي، مع التأكيد على أن نظام السوق الاشتراكي مكافئ للسوق الرأسمالي، وأن ما يميزه هو شكل الملكية، والتأكيد كذلك على أن الصفة الاشتراكية للاقتصاد مضمونة عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

وبإحلال اقتصاد السوق الاشتراكي محل الاقتصاد المخطط، وإحلال اقتصاد الدولة والمشروعات المملوكة للدولة محل الاقتصاد الذي تديره الدولة والمشروعات التي تديرها الدولة، تولت المركزية مهمة تشريع القوانين، وبناء المؤسسات الضرورية لقيام اقتصاد السوق الحر، وتحرير قوى الإنتاج وتطوير ديمقراطية اشتراكية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي الخارجي، والتأكيد على مبادئ اشتراكية جديدة ذات ملامح صينية.

كما تم التركيز على العناصر الاقتصادية الرأسمالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة هيكلة دور ووظائف الدولة، والإسراع بالإصلاحات الاجتماعية والمالية.

وتعزز فيما بعد دور الدولة أكثر خاصة بعد تولي هوجنتاو الحكم خلفا لزيمين عام 2003، في انتهاج سياسة تحديث الحزب الشيوعي باسم روح التجديد والحكم الرشيد، مسترشدا بأفكار موتسي تونج، ونظرية دينج، ونظرية التمثيلات الثلاثة*.

لقد كان الاهتمام بدرجة أكبر بموضوعات مثل: توفير الحماية للجماعات المهمشة، الاهتمام بالمناطق الريفية، والتوزيع العادل للدخول[1]. كما تعزز برنامج الخوصصة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بدور

---

* فى عام 2004 عُدل دستور الصين ليتضمن نظرية "التمثيلات الثلاث"، وكان هذا التعديل بمثابة الإعلان عن تصميم القيادة الصينية على تسخير جهاز الدولة الصينية لخدمة مصالح رأس المال الذي تمثله الشرائح الاجتماعية التي وصفتها "التمثيلات الثلاثة" برجال الأعمال المنتجين.

[1] –للمزيد من المعلومات حول سياسات التنموية لهوجنتاو، يرجى الاطلاع على:

- Suzanne Ogden, Don t Judge a Country By its Cover: Governance in China. In: Shiping Hua, Sujian Guoeds, China in the Twenty First Century: Challenges and Opportunities, New York: Palgrave Macmillan, 2007, PP50-55.
- Wen Jiabao, Report on the Government, 2006, PP. 1-6. search.cctb.net/bygz/wxfy/201103/W020110314394380394940.pdf

الدولة الداعم لها، والمصحح لآثارها الجانبية، وبالتالي لا تمثل تلك الخوصصة تحولا إلى النموذج الليبرالي ولا إلى مفهوم الدولة الحارسة، إنما جاء القرار الصيني بالتحول نحو اقتصاد السوق والتفاعل الإيجابي مع الاقتصاد العالمي وفقا لخطة دقيقة تقوم على المبدأ التدرجي، حيث لا تقوم هذه العملية بقيادة الدولة وفقا لاستراتيجية مدروسة وبرامج واضحة[1].

ومن أهم خصائص الاشتراكية البراغماتية الصينية، التي تجدر الإشارة إليها هنا، قيام الحكومة بدعم المشروعات الصغيرة، التي تمتد بطول الصين وعرضها، ومن أهم معالم هذا الدعم: تخصيص جزء من عوائد الدولة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لصالح تلك المشاريع الصغيرة التي تخلق فرص عمل وجدية ومتزايدة لملايين العمال، مع التزام الحكومة شراء منتجاتها ومساعدتها على زيادة نصيبها من عملية التصدير[2].*

1- طلال صالح إبراهيم بنان،" تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة 2005،1: ص273.

2- نفس المرجع، ص274.

* خلال خمس سنوات 2000-2005 تضاعف الدعم الحكومي للمشاريع التنموية، الذي ذهب معظمه لمثل تلك المشاريع الإنتاجية الصغيرة، من 57.760 مليون دولار إلى 107.292 مليون دولار، الأمر الذي يعد مؤشرا على نجاح سياسة الدعم الحكومي، ومما يعكس نجاحا واضحا لنهج الاشتراكية البراغماتية التي تقوم على دور متعاظم للدولة في التنمية الاقتصادية ورعاية القدرة الإنتاجية للمشاريع التنموية في الصين واتساع نطاق فائدتها على مئات الملايين من العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، وزيادة عوائد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص في الصين، سواء في ارتفاع مستويات الأجور أو البدلات التي يحصل عليها العاملون كحوافز إنتاجية، بنسبة 170%، ويقدر الناتج الإجمالي المحلي بـ:8.358 تريليون دولار، إحصاءات البنك الدولي، 2014/03/15.
http://data.albankaldawli.org/country/macao-sar-china

المطلب الرابع: نموذج النمور الآسيوية - الدولة المحفزة -

تعتبر الدول المصنعة حديثا في شرق آسيا، مثالا واضحا للتحول الناجح، ومع أن بعض المراقبين يعتبرون هذه البلدان متشابهة، إلا أنه توجد اختلافات واضحة بينها في المساحة وعدد السكان والتاريخ والنظام السياسي وحتى البنية الاقتصادية لها متمايزة. وعلى سبيل المثال تعتمد كوريا الجنوبية التي بدأت توسعها بعد عقد على الأقل من توسع تايوان على بضع التجمعات الصناعية الكبيرة أو ما يسمى شايبول، وعلى النقيض من ذلك تمتلك تايوان شركات صغيرة عديدة ومتخصصة في إنتاج منتوج واحد أو اثنين[1].

جاءت تجربة النمور لتقدم مزيجا من السياسات العامة التي تضعها الدولة ذات التوجه التنموي في شراكة كاملة مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وأعيد بذلك الاعتبار لفكرة الدولة ذات التوجه التنموي Developmentalist State التي طرحها الكسندر غروسنكرون من أوائل الستينيات باعتبارها تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل معجل وبخاصة عندما يأتي البلد متأخرا في مضمار التصنيع والتقدم[2].

ويعرف مانويل كاستيلس هذه الدولة بأنها تلك الدولة: التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط

1- مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي،" الأقلمة في جنوب شرق أسيا في إطار نموذج الإوز الطائر"، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة، 10، نوفمبر 2006: 293.

2- حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص.79.

على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي[1].

ويشير كاستيلس إلى بعض العوامل المهمة التي ساعدت على تبلور الدولة التنموية في بلدان جنوب شرق أسيا، وهو غياب طبقة قوية من ملاك الأرض، إذ أن هذه الطبقة لم تكن موجودة في كل من هونغ كونغ وسنغافورة، وكذلك نجحت كوريا الجنوبية وتايوان في إجراء إصلاح زراعي جذري خلال الخمسينيات، أضعف من شوكة طبقة ملاك الأراضي، وبالتالي لم تكن هناك عقبة كبيرة أمام عملية التنمية الصناعية، أو التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية. بينما ظل هذا النوع من المشاكل يواجه عملية التنمية في إندونيسيا نظرا لوجود طبقة إقطاعية تتركز ملكية الأرض الزراعية في أيديها.

لقد أرجع البنك الدولي الإنجاز الاقتصادي لدول شرق آسيا منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات، إلى بعدين[2]:

- **البعد الأول:** هو الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الإنمائي، وتم التعبير النظري عن ذلك في ما يسمى مفهوم الدولة التنموية.
- **البعد الثاني**: تمثل في العلاقة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفق المنظور الذي طوره عدد من دارسي أمريكا اللاتينية باسم التبعية.

1- حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص.80.

2- محمد عبد الشفيع عيسى، "دور الدولة في التجارب التنموية الأسيوية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 53-54، شتاء- ربيع 2011. ص.28.

لم تكن الدولة التنموية والتبعية متعارضتين تعارضا تاما، بمثل ما أنهما لم تكونا متطابقتين تماما، وفي إطار هذه الوضعية ذات الوجهين، تحقق الإنجاز الآسيوي، أو المعجزة الآسيوية.

لقد تميز تدخل الدولة بالفعالية حسب ريس جنكينز الذي سمح بتبني سياسة صناعية محددة تتميز بأربع سمات رئيسية هي: المرونة، والانتقائية، والتناسق، والتركيز على دفع عملية التطوير والارتقاء بدلا من مجرد الضبط أو التوجيه[1].

تايوان: إن الدراسات الخاصة بالتنمية في تايوان وفي الدول الآسيوية حديثة التصنيع عموما تميل إلى إبراز دور السوق والمنافسة والتركيز على مساهمة القطاع الخاص وبدرجة أقل الاستثمارات الأجنبية في تفسير ما تحقق في هذه الدول من إنجازات اقتصادية، ولكن دراسات بعض النقاد ترسم لنا صورة مغايرة تماما لتلك الصورة السائدة.

ومنها الدراسة التي أجراها Wade على الاقتصاد التايواني أثناء فترة عمله في تايوان. حيث لا ينكر أن حالة تايوان خاصة منذ الخمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، وتشير إلى توافر عدد من الشروط النيوكلاسيكية المشهورة للنمو منذ انخفاض درجة التشوهات السعرية وتوازن سعر الصرف ووجود سوق تنافسية للعمل، وارتفاع سعر الفائدة تعبيرا عن الندرة النسبية للرأسمال، ودرجة من حرية التجارة، ولكن ذلك لا يكفي في تقديره لإدراج تايوان في الإطار النيوكلاسيكي للتنمية.

فذلك يعني تجاهل عنصرا آخر مهم جدا في تحقيق ما أحرزته تايوان من نجاح، هو أن الحكومة قد تدخلت في الاقتصاد وبشكل مكثف وبطريقة

1- محمد عبد الشفيع عيسى، ص.29.

اقتحامية من أجل تغيير نمط التجارة والهيكل الصناعي في الاتجاه الذي اعتبرته مرغوبا فيه.

والمهم أن هذا التدخل قد حدث على نحو أوسع وبطرق مختلفة عما يسمح به النموذج النيوكلاسيكي للتنمية، ومن وجهة رأي وايد أن المحرك الأساسي في حالة تايوان كان التراكم الرأسمالي، أي تحقيق مستوى مرتفع للاستثمار وتوليفة خاصة من الاستثمارات بطريقة مختلفة عما كان سيتحقق في ظل السوق الحر[1].

وقد رصد Wade الكثير من الأدلة على أن الدولة كانت قائدة للسوق ولم تكن مجرد تابع أو معضد له. حيث استخدمت الدولة القطاع العام كوسيلة لاقتحام مجالات صناعية عديدة كرأس حربة لإحداث التطور المنشود في الهيكل الصناعي. والاستثمار في العديد من الصناعات مثل السيارات والبرمجيات وأشباه المواصلات والدوائر المتكاملة والآلات والمعدات وبناء السفن والمعادن، والاستثمار في التعليم من خلال هيئات عامة لدعم البحث ودفع عجلة التطوير التكنولوجي، فقد لجأت الدولة إلى الحوافز و الروادع[2].

ماليزيا: أكدت أحداث 13 ماي 1969، على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة قضية الفقر، مع إعطاء الأولوية للمالايو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه، جاء تون عبد الرزاق رئيس وزراء ماليزيا الثاني برؤيته الطموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات، أطلق عليها السياسة

1- بوعشة مبارك،" تجربة تايوان التنموية"، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، 31، جوان 2009: 30.
2- المرجع نفسه، ص.31.

الاقتصادية الجديدة، التي أعطت الحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي[1]. واعتمدت الدولة على عملية التخطيط الاقتصادي(1956-1960) حتى قبل الاستقلال (1957)، وهدفت إلى تطوير البنية التحتية، ومع تبني السياسة الاقتصادية الجديدة أضحت الخطط الاقتصادية أكثر دقة وتقدما، وترجع أسباب نجاح النموذج الماليزي في التنمية لمفهوم الدولة التنموية التي تعمل على حماية الإنتاج المحلي، وتهتم بالتصنيع والتصدير بالإضافة لاهتمامها بالعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، وصياغة استراتيجية فعالة تضمنت تحقيق الوحدة والنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، كما اعتمدت في الخطة الخماسية الثامنة 2001-2005، وهى خطة شاملة ومتكاملة بتحليل قطاعي تفصيلي وبرامج اجتماعية اقتصادية على شاكلة الخطط طويلة الأمد، واعتمدت على الإنفاق والتمويل الحكومي للتنمية[2].

هناك مشروع آخر معروف بماليزيا 2020 هدف إلى تحقيق قدرة ماليزية عالية على المنافسة في الأسواق الدولية، فضلا عن خلق مجتمع متناغم وموحد سليم دينيا وأخلاقيا وقيميا وذا مستوى معيشي مرتفع[3]. لقد قدمه مهاتير محمد في ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي في 1991 وبدا العمل المتزايد بها مع بداية الألفية الجديدة وحددت الورقة التحديات في عالم متغير، ورأى مهاتير أن على ماليزيا مواجهة عدد من

1- وفاء لطفي، السياسات التنموية في ماليزيا، ص.4. https://bit.ly/2F98gJN

2- سمير شحاتة، "المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية: النموذج الماليزي للتنمية"، مجلة السياسة الدولية، تم التصفح على يوم 03/20/ 2014.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221144&eid=421

3- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص.273.

التحديات إن كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن والاجتماعي ومن أبرزها[1]:

- إقامة مجتمع موحد ومترابط ويملك رؤية مشتركة.
- بناء مجتمع حر منيع واثق من نفسه.
- بناء مجتمع ديمقراطي، متماسك بالأخلاق والقيم النبيلة
- إنشاء مجتمع منفتح ومتسامح.
- إنشاء مجتمع علمي متقدم.

كوريا: بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية الكورية عام 1962، حيث كانت كوريا الجنوبية ثالث أفقر دولة في آسيا، ولم يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي فيها في ذلك العام 87 دولارا أمريكيا. وكانت تعاني من التخلف، وترتفع فيها نسبة الأمية، وتفتقر إلى المصادر الطبيعية، والموارد الإنتاجية الأخرى اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. كما أقر دستور كوريا منذ تبنيه في عام 1984 وتعديلاته التسعة التي كان آخرها في عام 1987 على أن تتبع البلاد في طريقها نحو التنمية كلا من الديمقراطية واقتصاد السوق الحر. ضامنا هذا التوجه عن طريق إعلانه بأن الدولة تكفل حق الملكية وتشجيع حرية الإبداع في النشاط التجاري للأفراد والمؤسسات في الشؤون الاقتصادية، كما أقر بأن الدولة تقوم بتنظيم وتنسيق الأنشطة

1- نادية فاضـــل عباس فضـــلي، "التجربة التنموية لماليزيا من العام 2000-"2010، مجلة دراســـات دولية، 54،2012، ص ص174-175.

الاقتصادية بهدف الحفاظ على النمو المتوازن والاستقرار الوطني[1]، ويتضح الدور الحكومي من خلال الإجراءات التالية[2]:

- إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي Economic Planning Board عام 1961 والذي أوكلت إليه الحكومة الكورية صياغة وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية.
- صياغة السياسات التنموية الصحيحة وعمل الخطط الاقتصادية واتخاذ القرارات السياسية المناسبة وفي الوقت المناسب.
- تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية.
- تناغم وانسجام السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع بعضها البعض، فلم يكن هناك أي تضارب بين السياسات، بل كانت تعزز إحداهما الأخرى.
- تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة وفعالية ومعرفة التوقيت المناسب لتبني هذه السياسات Timing of policy adoption .
- انسجام السياسات الاقتصادية مع مرحلة التطور الصناعي، والتغير في بيئة الأعمال.
- تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية لتحفيز انتقال عناصر الإنتاج من قطاع صناعي الى آخر، ومن صناعة إلى أخرى.

1- سعيد رشيد عبد النبي،" التجربة الكورية في التنمية"، مجلة دراسات دولية، 38.2008. 51-52.

2- سمير زهير الصوص، التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول شرق الأوسط وأفريقيا: المعجزة الاقتصادية على نهر الهان، الوكالة الكورية للتعاون الدولي بالتعاون مع معهد استراتيجية التنمية، 2006. ص ص147-149.

- كإطار مؤسسي أقامت كوريا نظاما اقتصاديا قوميا مخطط، تعاونت فيه بفعالية ثلاث جهات، وهي الحكومة، الشركات الخاصة، والمواطنين. وكانت الشخصية التي لعبت الدور الكبير في صياغة وتشكيل هذا الإطار المؤسسي هو الرئيس «بارك «Park، الذي أثار اهتمام الناس للتعاون على صعيد الدولة بكاملها.
- إخلاص وتفاني القيادة السياسية في سبيل إنجاح التجربة التنموية.
- التنسيق والتعاون الوثيق بين الشركات والحكومة Close coordination .
- استجابة القطاع الخاص للسياسات التي ترسمها الحكومة، والتنسيق والتشاور والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص.
- تكوين أهداف قومية والإجماع عليها من قبل أفراد المجتمع.
- مساندة الشعب والفعاليات الشعبية للسياسات الحكومية.
- العدالة الاجتماعية والعدالة في الأجور وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- إنشاء المراكز والمؤسسات التي تعنى بتحسين جودة المنتجات الكورية ورفع قابليتها للمنافسة الخارجية.
- إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار kotra لتوفير المعلومات اللازمة للمنتجين والمصدرين، فيما يتعلق بمصادر المواد الخام وأسعارها في مختلف الدول، وأسعار السلع المماثلة للمنتجات المحلية في السوق الدولية، والدول المنافسة، وإجراءات الاستيراد والتصدير.. الخ.

- تحفيز ودعم صناعات "إعادة تدوير المخلفات Recycling" لما له من أثر جيد على نظافة البيئة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- إنشاء مؤسسات مالية تتخصص في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبشروط ميسرة.
- إنشاء مؤسسة حكومية تقوم بضمان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوفر لديها ضمانات كافية للقروض.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي، والمنافسة والانفتاح تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين، أدى إلى خلق بيئة سليمة للمنافسة الفعالة.
- إيجاد سياسات متوازية تجاه القطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة.
- الإصلاح الزراعي وتقليل الفجوة بين دخول سكان الريف والمدن.
- تطوير البنية التحتية وخاصة في المناطق الريفية وإقامة المجمعات الصناعية والمحافظة على البيئة المحيطة.
- استخدام كوريا لتوليفة مشتركة من الأنشطة الحكومية وآليات السوق لتحقيق الإنجاز الخارق والوصول إلى المستويات الحالية من التطور الاقتصادي.
- تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية.

- قيام الدولة بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي لا يُقدِم القطاع الخاص على الاستثمار فيها، بسبب ضخامة رأس المال المطلوب للاستثمار، أو لانخفاض هامش الربح فيها.
- منح مختلف الحوافز لصناعات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.
- التحول من الحماية المغلقة إلى الانفتاح والمنافسة الخارجية.
- القيادة السياسية الفعالة والملتزمة كانت ضرورية لقيادة البلاد نحو الازدهار الاقتصادي.

المطلب الخامس: النموذج الأمريكي- اقتصاد السوق الفردي

يوصف النموذج الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية والذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى – المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة - مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى[1]. ويعرف بأنه نظام لاقتصاد السوق الفردي، حيث ينصب التركيز على الفرد لا على الجماعة والأمة، كما تؤكد النظرة السائدة هناك على أن وظيفة علم الاقتصاد تنحصر في شرح القواعد التي تسير وفقها اللعبة الاقتصادية، وفي ظل وجود قواعد عادلة فإن الأفضل هو من يفوز، لذا ينبغي التركيز على القواعد بدلا من النتائج[2].

1-عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، المرجع السابق، ص.141.

2- تركز هذه الرأسمالية على القيم الفرديةIndividualistic values: فأصبحت المشاريع الأذكياء والحاصلون على جائزة نوبل والبون الشاسع بين الأجور والمسؤولية الفردية للمهارات وسهولة الفصل من العمل وسهولة التخلي عنه وتحقيق أقصى حد من الربح والاندماجات والسيطرة على الشركات بشكل عدواني والبطل المحبذ لديها هو البطل المغامر الأوحد، وتشكل المؤسسات الأمريكية مؤسسات لتعظيم الأرباح، ويؤمن الأمريكيون بما يسمى" علم الاقتصاد الاستهلاكي"، وينظر إلى برامج الرفاهية الاجتماعية على اعتبار أنها غير ضرورية وتضيق مجالات تدخل الدولة في مجال الاستثمار. انظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص68.

وطبقا لهذا التكيف الفكري فإن دور الدولة في هذا النظام ليس إبلاغ الناس كيف ينبغي لهم البحث عن الثراء، بل إن دورها يتضمن أساسا حماية العملية وليس توجيه النتائج، وسيحدد السوق الأسعار على نحو معقول، وسيضمن تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة بكفاءة طالما أن القواعد عادلة والسوق التنافسية موجودة، ووفقا لذلك، انصبت مجهودات الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات تصحيح القوى الاحتكارية وحماية المنافسة.

وقامت الحكومة بإنشاء وكالات مستقلة لتنظيم عملية تحديد كمية ونوعية الإنتاج من خلال المساومة الاحتكارية المنظمة، التي تمنح المؤسسة الخاصة المحتكرة هيكلا عاما للأسعار، يضمن عائدا مجزيا على الاستثمار، لذا التزم الأمريكيون منذ أمد طويل وجهة النظر المؤيدة لاستخدام الحكومة على كل المستويات، في تصحيح أوضاع السوق الفعلية أو المحتملة التي تعتبر مقبولة[1].

كما كان لثورة الإدارة العامة الجديدة تأثير كبير على أداء الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبني كلينتون بصفته حاكم ولاية اركانسو، ثم بعد ذلك رئيسا للولايات المتحدة تطبيق أفكار كتاب إعادة اختراع الحكومة وتم تنفيذه من خلال برنامج مراجعة الأداء الحكومي NPR، الذي أشرف عليه نائب الرئيس آل جور[2]. ويعتبر كتاب اسبورن

[1]– دانيال رزق، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994. ص. 209.

2-Denhardt, Janrt and Robert B.Denhardt, The New Public Service, New York: Sharpe, 2003PP. 16-18.

وجيبلر من أهم ما يمثل الإدارة العامة الجديدة وكيفية ترجمتها لإحداث إصلاح حكومي شامل.

ويختلف شافريتز وراسل مع نسب بداية حركة إعادة الاختراع إلى اوسبورن وجيبلر ولكنهما يريان أن الحركة بدأت قبل ذلك منذ الثمانينيات لمواجهة الانخفاض الملحوظ في الإيرادات الحكومية في الولايات المتحدة أثناء تلك الفترة، وأن الحركة تعتبر نتاج التقاء تيارين مختلفين هما: تيار الولع بالإدارة وتيار الإصلاح التقدمي، وأن ما قام به أسبورن وجيبلر هو مجرد تصنيف للأعمال التي كانت قد بدأتها الحكومة بالفعل منذ فترة سابقة. ونتج عنه التقرير الذي قدمه نائب الرئيس الأمريكي آل جور في سبتمبر 1993 تحت عنوان: خلق حكومة أفضل وبتكلفة أقل[1].

لقد كانت الدولة في كل أدوارها تستجيب للضغوط السياسية التي تقع على الاقتصاد الأمريكي، ولم تر دوائر الأعمال مشكلة في تدخل الحكومة، طالما أنه يحقق مصالحها وأهدافها ومنها السياسة الاقتصادية الجديدة[2].

ولعل ما ينبغي التعرض له في هذا المقام السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة، منذ الثمانينيات فقد أصبحت كلمة التحرير الاقتصادي كشعار شعبي ومفهوم اقتصادي، مرادفة لإلغاء كافة الجهود السيئة والمقيدة

---

[1]– للمزيد من المعلومات راجع:

- Osborne, David and Peter Plastrik, Banishing Bureaucracy: The Five Strategies For Reinventing Government. (New York: Addison- Wesley Publishing Co, Ine, 1997).
- Osborne, David and Ted Geaber, Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector, (New York: Penguin Group, 1992).
- Shafritz, Jay M, E.W. Russel, Introducing Public Administration, (New York: Addison Wesley Longman, Inc 1997).

[2]– حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص70.

للمبادرات الخاصة، وكانت الحجج الأشد تأثيرا هي القول بأن التحرير الاقتصادي سيحقق انخفاض التكاليف، والأسعار لصالح مستخدمي سلع وخدمات الصناعات المحررة»[1].

لكن معظم ضغوط التحرير جاءت كرد فعل لتكاليف التنظيم الاجتماعي الذي يفرض على الشركات الأمريكية تكاليف أكبر.

[1]– المرجع نفسه، ص. 70.

خاتمة

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الكثير من الدول كان له ما يبرره سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، أما في دول أخرى فقد جاء هذا التدخل منفصلا عن سيرورة التاريخ، وغير مكتسب لتلك الخصائص التقدمية التي اكتسبها دور الدولة في المنظومة الرأسمالية المتقدمة. حيث لم تعمل الدولة باتجاه ترشيد دورها وعقلنته، بل عملت على اختيار أهداف أكبر من إمكانات اقتصاداتها ولم تأخذ بعين الاعتبار قيود البيئة الدولية، فكانت مفرطة في تفاؤلها وغير مقدرة لحجم الوعود التي أطلقتها.

وفي ظل تفاقم هذه الإشكالية التي يثيرها دور الدولة، وبروز مؤثرات التغيير العالمي تقف الدولة عند مفترق الطرق دون أن تحظى بمهلة الاختيار، فمضامين التغير العالمي التي تتوالى نوازلها تضع الدولة الحديثة في وضع لا تحسد عليه، وهي عاجزة عن التجاوب مع سرعة التغيير وعمقه وما قد يصيبها منه.

إن الدولة في العالم المتخلف كما هي عليه خلال العقود الماضية عاجزة عن التواصل مع التغيير العالمي وأضعف من أن تواجه أثار التغيير من جميع الجوانب، وبقاؤها كما هي بيروقراطية تسلطية، غير ديمقراطية، مركزية، متضخمة، تابعة، غير مستقرة. ولذلك فإن صور النجاح التي سبق أن تحقق بعضها، يمكن أن تتلاشى طالما أن التغيير أسرع من أن تجاريه وتواكبه. وطالما أن التحديات تتزايد وتتسارع خطاها.

إن الدولة بسماتها وخصائصها المعروفة. لا يمكنها مقاومة التغيير العالمي الذي سيفرض نفسه عليها بقوة، فيغير من طبيعتها ويعمق من سلبياتها ويسمها بسمات جديدة تنأى بها عن اعتبارات الكفاءة وتقنين دورها بما يتوافق مع حقائق التبدل في السنن الجارية والآتية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

- أوملیل، علي. الإصـــلاحات العربية والدولة الوطنية. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1985.
- الحافظة، علي. الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصـــر النهضـــة. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1987.
- أبو حمدان، سمير. موسوعة عصر النهضة، خير الدين التونسي. بيروت: دار الكتاب العالمي، 1993.
- عبد اللطيف، كمال. في تشـــريح أصـــول الاســـتبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية. بيروت: دار الطليعة، 1999.
- إبراهيم، بدر. محمد الصادق، الحراك الشيعي في السعودية: تسيس المذهب ومذهبة السياسة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.
- إبراهيم، موسى. الفكر السياسي الحديث والمعاصر. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011.
- إبراهيم، سعد الدين. محررا، المجتمع والدولة في الوطن العربي. ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ب س ط.
- أبشر، حسن الطيب. الدولة العصرية دولة مؤسسات. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
- أبو القاسم، هاجر محمد الهادي. مفهوم الدولة بين النظريات الإسلامية والوضعية، مركز التنوير المعرفي، ورشة العقد الاجتماعي والمجتمع المدني، 2007.
- العزي، سويم. دراسات في علم السياسة. الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

- الجابري، محمد عابد. فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- الغنيمي، محمد طلعت. قانون السلام في الإسلام، دراسة مقارنة. الإسكندرية: منشأة المعارف، ب س ط.
- الجابري، محمد عابد. العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، ط4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- الجابري، محمد عابد. فكر بن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 6. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- الحمروني، ونيسة الورفلي. العولمة والدولة: دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة السياسية. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004.
- العروي، عبد الله. مفهوم الدولة، ط8. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006.
- التريكي، فتحي. الفلسفة الشريدة. بيروت: مركز الإنماء القومي، ب س ط.
- النراقي، أحمد. ولاية الفقيه، تصحيح وتعليق وتقديم، ياسين الموسوي. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1990.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. موسوعة السياسة. ج2. بيروت: دار الهدى، ب س ط.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. موسوعة السياسة، ج3. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
- الهلالي، محمد وعزيز لزرق. الدولة في المغرب: دار توبقال للنشر، 2011.
- بالانديه، جورج. الأنتربولوجيا السياسية، تر. علي المصري، ط2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع، 2007.

- باريني، لورينا. دول وعولمة، استراتيجيات وأدوار، تر، نانيس حسن عبد الوهاب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007.
- بن منظور، لسان العرب، ج2، ط1 بيروت. دار صادر، 1997.
- بن خلدون، المقدمة. بيروت: المكتبة العصرية، 2002.
- بلبع، أحمد. مترجما. الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية. القاهرة: مكتبة الشروق، 2000.
- بلقزيز، عبد الإله. الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- ـــــــ، ـــــــ. الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- بوردو، جورج. الدولة، تر. سليم حداد، ط3. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بوديار، حسني. الوجيز في القانون الدستوري. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- بوبوش، محمد. " أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" في السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- جامح، أحمد. الرأسمالية الناشئة. مصر: دار المعارف، 2008.
- جمال، أحمد ظاهر. دراسات في الفلسفة السياسية، ط2. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1996.

- جهان، ثروت. وأحمد صابر محمود، وكريس باباجورجيو، «ما هو الاقتصاد عزيزة عبد الخالق هاشم، إجابة تطبيقات كتاب أسس تطور الفكر الاقتصادي. مصر: جامعة عين شمس، 2011.
- حريق، إيليا. نشوء الدولة في الوطن العربي، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج،1. في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، غسان سلامة، محررا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- حسن، خلدون النقيب. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، ط3 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- ـــــــ، ـــــــــ. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط8. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة، 2008.
- حسن، سهيل الفيتلي. الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت: دار الفكر العربي، 2002.
- حلاوة، جمال وعلي صالح. مدخل إلى علم التنمية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.
- حيان، سليمان. اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق. دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.
- خليفة، عبد الرحمن. إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1999.
- دانيلفي، باتريك وبريندان أوليري. نظريات الدولة، سياسة الديمقراطية الليبرالية، تر، مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2005.

- دانيال، رزق. ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها. مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994.
- دبلة، عبد العالي، الدولة. رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع 2004.
- راتب، أحمد علي التيناوي. اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة سوريا. دمشق. ب س ط.
- راغب، نبيل، هيبة الدولة. التحدي والتصدي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2004.
- رشاد، عبد الغفار. التطور السياسي والتحول الديمقراطي. مصر: دار الأصدقاء للنشر، 2003.
- زايد، أحمد. الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الثقافة الجديدة للنشر والتوزيع، 1985.
- زهير، سمير الصوص. التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول شرق الأوسط وأفريقيا: المعجزة الاقتصادية على نهر الهان، الوكالة الكورية للتعاون الدولي بالتعاون مع معهد استراتيجية التنمية، 2006.
- سليمان، عصام. مدخل إلى علم السياسة، ط2. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
- سكوت، جون. محررا، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية. تر، محمد عثمان بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
- سباين، جورج. تطور الفكر السياسي. تر. حسن جلال العروسي، ج1، نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1954.
- شحرور، محمد. الدولة والمجتمع. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1994.

- زايد، مولود الطيب. علم الاجتماع السياسي. ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.

عبد الحميد، عبد المطلب. العولمة واقتصاديات البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011.

- عبد العزيز، محمد عجمية. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها. مصر: سياساتها مؤسسة شباب الجامعة، 1996.
- عبد الحكيم، مختار طلبة. المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض الجوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج. القاهرة: جامعة القاهرة، 2007.
- عبد الحميد نجلاء راتب، الاقتصاد والمجتمع، مصر: جامعة نبها، 2005.
- عبد الرزاق، علي. الإسلام وأصول الحكم، ط2. القاهرة: مطبعة النصر،1925.
- عبد المعز، محمد نصر. في النظريات والنظم السياسية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب س ط.
- عالية، سمير. نظريات الدولة وآدابها في الإسلام، دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1988.
- عمارة، محمد، العرب والتحدي. الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980.
- عبد الرحمن العنقري " مفهوم الدولة في فكر بن خلدون" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – مصر، السنة 23, 2 (2009):
- عزمي بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- عوض، أحمد الرحمون وآخرون. الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة التفكك والاندماج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

- عبد الحافظ، مجدي. جمال الدين الأفغاني وإشكاليات العصر. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1997السيد، رضوان وعبد الإله بلقزيز. أزمة الفكر السياسي العربي، حوارات لقرن جديد. دمشق: دار الفكر، 2001.
- غليون، برهان. المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- فرج، السيد أحمد. السلطة الإدارية والسياسة الشرعية في الدولة الإسلامية. القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع،1993.
- قرني، عزت. العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980.
- علي عبد كاظم، المعموري. تاريخ الأفكار الاقتصادية، ج1. بغداد: الميناء للطباعة والنشر، 2006.
- غريفيثس، مارتن وتيري أوكالاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- فنسنت، أندرو. نظريات الدولة. تر. مالك أبو شهيوة ومحمود خلف بيروت: دار الجيل، 1997.
- كامل، الهاشمي. إشراقات الفلسفة السياسية في فكر الامام الخميني. بيروت: دار الهادي، 2003.
- كديفر، محسن. نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه. بيروت: دار الجديد، 2000.
- لطيف، حسن كاظم الزبيدي. الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، ط1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006.

- ـــــــ، ـــــــــــ. الدولة والتنمية في الوطن العربي، محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي. ط2 الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2007.
- ـــــــ، ـــــــــــ، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب العربي، 2002.
- مصباح، عامر. معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص. 83.
- لوفير، هنري. الماركسية. تر، جورج يونس بيروت: مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، 2002.
- محمد، خالد محمد. الدولة في الإسلام. القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، 1981.
- مصطفى، أحمد الحسين. مدخل إلى تحليل السياسة العامة. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- محمد، محى مسعد. الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة. مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2010.
- مناع، هيثم. الإمعان في حقوق الإنسان. بيروت: دار بيسان، 2000.
- ناصر، زاهر زكار. النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها. الأردن: منشورات أي كتاب، 2011.
- نصر، محمد مهنا. تطور النظريات والمذاهب السياسية. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- ـــــــ، ـــــــ. علوم السياسة، الأصول والنظريات. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

- ـــــــ، ـــــــ. تطور النظريات والمذاهب السياسية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- يسين، السيد. تحليل مضمون الفكر العربي: دراسة استطلاعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.
- يوسف، محمد سماسيري. فلسفات الإعلام المعاصرة في ضوء المنظور الإسلامي. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإنساني، 2008.

المجلات العلمية

- العيسي، طلال ياسين. "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر دراسة في مدى تدويل السيادة في عصرنا الحاضر" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 01 (2010):
- دبلة، عبد العالي. «طبيعة الدولة ودورها في العالم الثالث»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة باتنة، 3 1995:
- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية في التنمية، مجلة دراسات دولية، 38.2008. 51-52.
- سمير شحاتة، «المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية: النموذج الماليزي للتنمية»، مجلة السياسة الدولية، تم التصفح على يوم 20/ 03/ 2014.
- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221144&eid=421
- سلمان، بونعمان، التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي.ط1. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات 2012.
- زرنوقة، صلاح سالم. «الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة الجوانب البنيوية. مجلة النهضة، 2 2006: 01-58

- طلال، صالح إبراهيم بنان. "تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة 2005،1: 273.
- عبد الستار عبد الحميد السلمي. "حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة مصر المعاصرة 471-472، أكتوبر، 2003:
- عبد الرحيم خليل. "صنع السياسة العامة في اليابان، بين النظريات والتطبيق»، مجلة دراسات مستقبلية،11، جانفي، 2006:
- عبد الله ين جمعان الغامدي،» الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب النهضة». المجلة العلمية جامعة أسيوط، 43، ديسمبر 2007.
- عدنان أحمد عزيز، الفكر السياسي عند الفارابي، مجلة العلوم السياسية، 38-180،39-181.
- الغندور، عبير. «الإصلاح السياسي الصيني في الربع قرن الأخير: خطوة على طريق تبني النموذج الليبرالي، أم صوب تأسيس نموذج بديل،» مجلة النهضة، 02 أفريل 2010:
- فاخر، عبد الفتاح حيدر. «الإصلاحات الاقتصادية في الصين»، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر،1، 2000:
- قرني، بهجت. «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية. القطرية» المستقبل العربي 105. 1987.
- محمد أحمد الأفندي. «سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموح وإشكاليات التطبيق مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية»، مجلة الدراسات الاجتماعية، 1996:01-86.
- محمد محمد عبد اللطيف. دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:» الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية». مصر: جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 1-2 أفريل 2009.

- محمد عبد الشفيع عيسى. «دور الدولة في التجارب التنموية الأسيوية»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 53-54، شتاء- ربيع 2011.
- مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي.» الأقلمة في جنوب شرق أسيا في إطار نموذج الإوز الطائر»، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، 10، نوفمبر 2006:
- نور الدين هرمز وباسل سلامة. » التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية»، مجلة جامعة تشرين، للعلوم القانونية والاقتصادية، م33، 4، 2011:
- ناصر يوسف. » مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة: الانجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميا»، مجلة البحوث والدراسات، 53، صيف 2008:
- نادية، فاضل عباس فضلي. "التجربة التنموية لماليزيا من العام 2000-2010، مجلة دراسات دولية، 2012:
- نزيه نصيف الأيوبي. العرب ومشكلة الدولة، بحوث اجتماعية 10، ط1، لبنان: دار الساقي، 1992:

الأطروحات

- صرارمة عبد الوحيد، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: مداه وحدوده، أطروحة دكتوراه، غير منشورة جامعة قسنطينة، 2006-2007.
- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية – الواقع والآفاق الدنمارك نموذجا، رسالة مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.

المؤتمرات المحكمة

- إبراهيم العيسوي، إثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة طبيعة الأزمة، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: «القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف»، بيروت، لبنان: 23-25 مارس 2009.
- بحوث المؤتمر الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف:
- رشاد، أحمد موسى. دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر، ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصاديين المصريين، «دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة»، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1999.
- سيد عطية ومحمد علي، دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الرابع عشر حول:» الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها على قطاعات الاقتصاد القومي» القاهرة: جامعة عين الشمس، 12-13 ديسمبر 2009.
- عاطف قبرص، إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورقة بحث قدمت في اجتماع الخبراء حول: «الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر». نظمته الأمم المتحدة بالقاهرة، 11-13 نوفمبر 2001.

المراجع باللغة الأجنبية

BOOKS

- Andrew Vincent, Conception of the state in Encyclopedia of government and politics. London: Rutledge, 1993.
- Antony Downs, An Economic Theory of Democracy, New York: Harper and Row, 1956.
- Brian nilson, The making of the modern state a theoretical evolution. New York: pelgrave macmillan, 2006.
- Christopher Pierson, The Modern State, London: Routledge, 1996.
- Barry Weingast. «the role of the state in development», in: The Oxford Handbook of Political Economy. New York: Oxford University Press, 2008.
- Barry Clark, Political Economy, a Comparative Approach. New York: Praeger Publishers, One Madison avenue, 1991.
- C.Mueller, «Public Choice Theory », in: David Greenway, Michael Stewart, A Guide to Modern Economic, New york: Routledye, 1996.
- Clyde W. Barrow, Critical Theories of the State: Marxist, Neo-Marxist, Post-Marxist. United States of America: Univ of Wisconsin Press, 1993.
- Denhardt, Janrt and Robert B.Denhardt, The New Public Service, New York: Sharpe, 2003.
- Fallows, James. How the World Works, The Atlantic Monthly .December 1993.
- John. D. Klaus. The German Social Market Economy–Style A Model for The European Union, Chemnitz technical university Germany, 2006 .

- Hamza Alavi, The State in Post –Colonial Societies and Bangladash, in Harry Goulbourne ed Politics and Third World, London: Macmillan,1979.
- Haa-Joon Chang, The Political Economy of Industrial Policy, New York: St. Martin's Press 1994 .
- Gilberto Mathias, Pierre Salama, L'Etat sur – développé: De Métropole au tiers monde , Paris : La Découverte Maspero, 1983.
- Marvin Perry, western civilization: idea, politics, and society, ed,09 USA: Cengage Learning, 2008 .
- Osborne, David and Ted Geaber, Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector, New York: Penguin Group, 1992.
- Osborne, David and Peter Plastrik, Banishing Bureaucracy: The Five Strategies For Reinventing Government. New York: Addison- Wesley Publishing Co, Ine, 1997.
- Richard Comes and Told Sandler, The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods Cambridge: Cambridge University Press, 1986 .
- Roger Owen, State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East , London: Rutledge, 1994.
- Scott Burchill, Theories of International Relations 3rd ed new York: Palgrave Macmillan, 2005.
- Pierre Clasters, La Société contre l'état Nancy: Éditions Marée Noire, 2006 .
- Peter block, Community: The structure of belonging San Francisco: Beret-kochler publishers inc, 2008 .
- Thomas L. Dynesson, City State Civism In Ancient Athens. New York: Peter Lang Publishing Inc, 2008.
- Peter C. Ordeshook, The Emerging Discipline of Political Economy, In James E. Alt and Kenneth A.Shepsle eds,

Perspectives on Positive Political Economy.Cambridge: Cambridge University Press, 1990 .

- Shafritz, Jay M, E. W.Russel, Introducing Public Administration, New York: Addison Wesley Longman, Ine, 1997.
- Suzanne Ogden, Dont Judge a Country By its Cover: Governance in China. In: Shiping Hua, Sujian Guoeds, China in the Twenty First Century: Challenges and Opportunities, New York: Palgrave Macmillan, 2007.
- Yamamura Kozo and Yasuba, Yasukichi, The Political Economy of Japan: The Domestic Transformation. Stanford, Calif: Stanford University Press, 1987.
- Stephen Cohen, John Zysman, Manufacturing Matters: The Myth of the Post-Industrial Economy. New York: Basic Books, 1987 .

ARTICLES

- Hamza Alavi, «L'Etat dans les Sociétés Post- Coloniales», Temp Modern, Juillet- Octobre 1972: 685-708.
- H.G.Johnson «Planing and The Market in Economic Development», Pakistan Economic Journal VIII, 2, June 1982: 406-408 .